كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

دراسة مقارنة لجامعات الشركات في مصر وماليزيا

A Comparative Study of Corporate Universities in Egypt and Malaysia

إعـــــــداد

د/ عبد العاطى حلقان أحمد عبد العزيز

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة سوهاج

﴿ المجلد الثاني والثلاثين– العدد الثالث– جزء ثاني – يوليو ٢٠١٦م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير جامعات الشركات المصرية.

وبذلك تم تحديد مشكلة الدراسة فى محاولة إجابة التساؤل الرئيس الآتى: كيف يمكن تطوير جامعات الشركات في مصر من خلال الاستفادة من الخبرة الماليزية في هذا المجال، وبما يتناسب مع ظروف المجتمع المصرى.

واقتصرت الدراسة الحالية على تناول الوضع الراهن لجامعات الشركات في كل من مصر وماليزيا.

وقد استخدم الباحث المنهج المقارن الذى يعد أنسب المناهج المستخدمة، وأكثرها دلالة على التربية المقارنة، وأكثرها شمولاً للمناهج الفرعية، كما أنه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

- معظم مؤسسات التعليم العالي التابعة للشركات المصرية مؤسسات تسعى للربح أكثر من سعيها لتطوير العمليات التعليمية والتدريبية والبحثية بها، بالإضافة إلى انفصالها شبه التام عن استراتيجية عمل المؤسسة الاقتصادية الأم التي أنشأتها.
- تتشابه رؤى جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث الطموح المستقبلي والوضوح، وتركيزها على الجمع بين التعليم والتدريب معاً.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث تضمين رسالة كل جامعة منها – بشكل صريح أو ضمني – اهتمامها بإجراء البحوث المختلفة في مجال اهتمام الشركة الأم.
- تختلف رسالة جامعة بتروناس في ماليزيا مع رسالة بقية جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث تركيزها على تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.
- تتشابه جامعات الشركات في الدولتين من حيث تبنيها لبعض الأهداف المشتركة، مثل: خدمة المجتمع المحلى وتطويره وحل مشكلاته من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر والإرشاد الميدانى.

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث اشتراطها لقبول الطالب من داخل أو خارج البلاد حصوله على شهادة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها من الشهادات، وإجراء مقابلات شخصية معهم.
- تختلف جامعات الشركات في ماليزيا عن جامعات الشركات في مصر من حيث اهتمام الأولى باللغة القومية للدولة (لغة البهاسا)، في حين لا تشترط جامعات الشركات المصرية اجتياز الطالب لمستوى معين في اللغة القومية للدولة (اللغة العربية).
- تتشابه جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث حرصها على تقديم برامج تدريبية متنوعة تتلاءم مع احتياجات الشركة الأم ومجالات عملها واحتياجات سوق العمل، وتنويع الطرق المستخدمة في التدريس، وتوفير كافة الخدمات والمرافق الجامعية الموجهة لخدمة الطالب.
- معظم التخصصات الموجودة بجامعات الشركات في مصر نمطية وتقليدية، كما أن معظمها موجود بالجامعات الحكومية المصرية.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث النمط الإداري المتبع في كل منها؛ حيث تدار جامعات الشركات المصرية إدارة مركزية. أما في ماليزيا فيلاحظ ميل جامعات الشركات – بقوة – نحو اتباع النمط اللامركزي في الإدارة.

وقد أسفرت الدراسة عن صياغة بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد جامعات الشركات في مصر على تطوير منظومتها التعليمية والتدريبية والبحثية والإدارية، وأن يكون لها علاقات واضحة وإيجابية مع سوق العمل، وأن تسهم في تطوير منظومة التعليم العالي المصري بشقيه الحكومي والخاص، بعيداً عن الاهتمام فقط بالجانب الرِّبْحي.

Abstract:

The current study aimed to try to benefit from the Malaysian experience in the development of Egyptian Corporate universities.

Thus, the study problem was identified in an attempt to answer the following key question: How can we develop the Egyptian Corporate universities by taking advantage of the Malaysian experience in this area, and in line with the conditions of the Egyptian society.

The current study was limited to dealing with the corporate universities in both Egypt and Malaysia.

The researcher used the comparative approach, which is the most suitable methods used, and the most significant on comparative education, and most comprehensive subsidiary of the curriculum, as he is the right approach to such a study.

The Study found a set of results, including:

- Most of the institutions of higher education owned by the Egyptian companies seeking for profit more than its seeking for the development of educational, training and research operations, in addition to the almost full separation of the business strategy of Mother economic companies which created.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in its Visions in terms of future ambition and clarity, and its focus on combining education and training together.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in terms of its Missions included each university, including - explicitly or implicitly - their interest to conduct various researches in the field of interest of the Mother company.

- The mission of Petronas University in Malaysia differed with the mission the other corporate universities in Egypt and Malaysia in terms of their focus on enhancing the competitiveness of the country.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in terms of adopting certain common goals, such as: community service and develop and solve problems through training programmes and continuing education and counseling field.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in terms of requiring to accept student from inside or outside the country having the certificate of secondary education or equivalent certificates, and personal interviews with them.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in terms of the Malaysian one interest in the national language (Bahasa), while Egyptian universities do not require student to pass a certain level in the national language (Arabic language).
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were similar in terms of its commitment to provide a variety of training programs fit in with the parent company's needs and areas of work and the needs of the labor market, and diversify of the methods used in teaching, and provide all the services and university facilities geared to serve the student.
- Most of the majors in the Egyptian corporate universities atypical and conventional, as most of them is available at the Egyptian public universities.
- The corporate Universities in Egypt and Malaysia were differed in terms of management style followed in each of them; where the Egyptian universities managed centralized. But, in Malaysia corporate Universities tend - strongly - towards a decentralized style of management.

The study resulted in the formulation of some recommendations that can help corporate universities in Egypt to develop its educational and managerial system, and have clear and positive relationships with the labor market and contribute to the development of the Egyptian higher education system both public and private, away from the only attention of the profit Aspect.

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

في ظل التحديات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم العالي بجمهورية مصر العربية، تسعى الجامعات الحكومية لتفعيل الشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بما يعود بالفائدة على كل منها، ويدعم تحقيق أهدافهما، وذلك تمشياً مع توجّهات خطط التنمية في الدولة.

ومع تحول أماكن العمل والإنتاج من صورتها التقليدية كأماكن إنتاجية وخدمية إلى أماكن قائمة على التعلم والمعرفة، فإن هذا يتطلب تدريب العاملين على كيفية الحصول على المعرفة، وإجراء البحوث وتطبيق المعارف النظرية، واقتراح حلول للمشكلات، وتصميم وتنفيذ هذه الحلول من خلال فريق عمل متكامل (حاتم فرغلى ضاحى جاد، ٢٠٠٥م، ١٥٧)

وفي ظل تلك التحولات والتغيرات المتسارعة كان لزاماً على مؤسسات الأعمال بمختلف أنواعها وتعدد أنشطتها أن تثبت كفاءتها وأن يكون لها وجود على الساحة من خلال تطبيق المعايير العالمية للجودة، وامتلاك الموارد البشرية المتميزة التي ستسهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها، ومن ثم الاهتمام باستثمارها إلى أقصى حد ممكن، خاصة في ظل انتشار وتطبيق سياسات العولمة بكل أشكالها. ولإنجاز هذا الهدف وتحقيق ميزة تنافسية سعت العديد من هذه المؤسسات والشركات للبحث عن أنماط تعليم عال وجامعي جديدة.

وفي هذا السياق أطلقت اليونسكو عن تصوّرها المستقبلي للجامعة تحت مصطلح (الجامعة الاستباقيةProactive University) والتي تتحدد ملامحها في سعيها للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، تستطيع من خلالها توجيه أنشطة هذه المؤسسات، كما أن لها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه مؤسسات المجتمع كافة، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها (Carlos Alberto Torres, 1996, 11-27)

وتعد الشراكة المجتمعية هي السبيل الأمثل لتحقيق الاتصال والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمعات الإنتاجية، حيث تعد تجميعًا لمجموعة من القدرات والموارد لاثنين أو أكثر من الشركاء، حيث تقتضي هذه الشراكة المشاركة في مسئولية العمل وأخطاره، كما أن كل شريك يصبح مسئولاً عن أعمال الشريك الآخر، أو عند ممارسته للعمل على نحو غير ملائم. (نادية الفرجاني، ٢٠٠٧م، ٣٧) .

وفي هذا الإطار، تعد جامعات الشركات Corporate Universities أحد أنماط التعليم العالي المعاصرة التي تنتقل من خلاله مسئولية التعليم من الأوساط الأكاديمية إلى قطاع الأعمال. ويتميز هذا النمط من الجامعات عن النمط التقليدي بمواكبته لاحتياجات سوق العمل، واعتماده على مبدأ التعلم مدى الحياة، واشتقاق مناهجه من قوانين السوق، وتصميمها بطريقة يتم من خلالها المحافظة على القوى العاملة الخبيرة والماهرة. وتساعد جامعات الشركات قطاعات الأعمال على التمكن من الاستجابة للتغيرات السريعة والمتلاحقة في مجال المعلومات والتكنولوجيا التي يتميز بها العالم في العصر الراهن، كما تسهم أيضاً في تطبيق مفهوم التعلم مدى الحياة. (Karen E. Gould, 2005, 519).

كما تعد هذه الجامعات منظومة استراتيجية شاملة لتطوير وتعليم الأفراد، من أجل الوفاء بأغراض الشركة الأم، وهي الوسيلة الأولى للتنمية المهنية للأفراد في هذه الشركة، فضلاً عن قيامها بتقديم فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم النمو الشخصي والمهني للعاملين.

وجامعة الشركة عبارة عن مؤسسة تعليمية رسمية مرتبطة بالشركة الأم، هدفها هو تزويد العاملين فيها بمجموعة من المعارف والمهارات المطلوبة، من أجل الإسهام في تحقيق أهداف الشركة سواء بعيدة أم قصيرة المدى. (Eric Cheyfitz, 2009, 710) كما يرى البعض جامعة الشركة بصفتها مؤسسة تعليمية تقوم إحدى الشركات بإنشائها، وتقدم درجات علمية جامعية عليا، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة الأم، وهناك أنواع منها تهدف للربح وأخرى لا تسعى للربح. (Rob Paton and Others, 2005, 7) وتتميز تلك الجامعات بدخولها في علاقات السوق واستخدامها لاستراتيجياته المختلفة في صنع القرارات داخل الجامعة. (Henry Steck, 2003, 112)

وتنقسم جامعات الشركات طبقاً للنشاط الذي تقوم به إلى أربعة أشكال، هي: جامعات التدريب، وجامعات التنمية الإدارية والتنفيذية، وجامعات البرامج ذات الرصيد الأكاديمي من خلال الدخول في شراكات وتحالفات مع الجامعات التقليدية، وجامعات البرامج الأكاديمية المعتمدة على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأشكال من جامعات الشركات تأخذ صيغاً متنوعة وفقاً للأبعاد الآتية: طريقة تقديم الخدمة (جامعات تقليدية تمتلك حرماً جامعياً تقليدياً، مثل: جامعات كترينج Kettering وموتورولا Motorola وديزني Disney، وجامعات افتراضية، مثل: آي بي إم IBM، وديل Dell؛ والبعد المكاني للجامعة (جامعات محلية داخل دولة معينة، مثل: ماكدونالدز McDonalds، وديزني، وجامعات عابرة للدول ومتعددة الفروع، مثل: موتورولا، وسوني Sony). (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٦) .

كما يرى بيتر جارفيس Peter Jarvis أن هناك أربعة أنماط لجامعات الشركات هي: (Peter Jarvis, 2001, 201-202)

- كليات ومراكز جامعية موجهة لاحتياجات الشركة.
- شراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.
- جامعات تؤسسها شركات.
- جامعات خاصة وكليات تجارية موجهة لاحتياجات القطاع الخاص.

وتتميز جامعة الشركات بالآتي: (European Forum for Management Development-EFMD, 2002, 9)

- ملكيتها لمؤسسة عمل أو اتحاد يتحكم في كل شئونها.
- قدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف المؤسسة وزيادة قدرتها على المنافسة.
- أنها مصدر رئيس لتدريب وتنمية العاملين بالمؤسسة وعملائها والموردين.
- أنها تقدم التدريب والتنمية إلكترونيًا، أو في مبنى من مباني الحرم الجامعي، أو من خلال الجمع بينهما.
- تسمى "جامعة" أو تلّقب بلقب آخر يتعلق بالقطاع التعليمي لتأكيد قيمة التعلّم.
- أنها تركز على تقديم التدريب والتنمية للمستفيدين على كل ما يتعلق بعملية اتخاذ القرار.

ويرى جيم موور (Jim Moore, 1997, 2, 77) أن جامعات الشركات تشترك فيما بينها من خلال الخصائص التالية:

- الأهداف المرتبطة بالضرورات الإستراتيجية للشركات.
- التدريب المبني على نماذج الكفاءات المتطورة.
- تنمية رؤية مشتركة للشركة كهدف أساسي.
- تعمل لتصميم وتحويل التعلم الفردي إلى معرفة مؤسسية.

وتحدد جين ميستر (Jeanne C. Meister, 1998, 55) المبادئ التالية لنموذج جامعة الشركات، وأنها تعمل على:

- تقديم فرص التعلم التي تدعم مسائل العمل التجاري الجوهرية للمؤسسة.
- تصميم منهج دراسي يتضمن الخصائص التالية: مواطنة الشركات، والإطار السياقي والكفاءات الأساسية والرئيسة.
- الانتقال من التدريب الذي يقوده المعلم، إلى أشكال عديدة أخرى لعرض محتوى التعلّم.
- تشجيع وحث القادة على الانخراط وتسهيل وتيسير التعلّم.
- الانتقال من نموذج تخصيص الشركات للتمويل، إلى نموذج التمويل الذاتي عن طريق وحدات العمل التجاري.
- الاضطلاع بمهمة عالمية لتصميم حلول تعلّم جديدة.
- تصميم نُظم قياس لتقييم المدخلات والمخرجات.
- استخدام جامعة الشركات في مزايا تنافسية وللدخول إلى أسواق جديدة.

كما تهدف جامعة الشركة إلى: (Stanley Aronowitz, 1998, 5-6)

- المساعدة على تخطي أهداف الأداء التنظيمي، عبر تزويد الموظفين وقادة المستقبل بفرص التطوير المناسبة.
- تقديم برامج عالية الجودة بتكلفة قليلة، من خلال إدارة موارد التعلّم المخصصة للمشروع وتطويعها بشكل مناسب، وتطبيق عمليات مناسبة في عمليات البيع، والمعاينة، والاختيار، والإدارة.
- تركيز برامج التعلّم على حاجات العمل، من خلال نموذج تربوي، إلى جانب الإشراف المركزي لتناول حاجات وحدات العمل من خلال أسلوب تعلّم فريد، وتلبية الاحتياجات التنموية.
- تقديم نموذج جيد يناسب الأفراد العاملين، فجامعة الشركة تدفع الهيئة العاملة إلى تجديد هذا الالتزام بالتعلّم، والاستمرار في تحقيق نموهم الفردي بشكل هادف.
- تقليل نسبة دوران العمال (انتقالهم من الشركة إلى أخرى). فالموظفون يفضلون بشكل كبير أن يبقوا مع رب العمل، إذا كان نموهم المهني يُوضع في صدر أولوياته؛ وإطار جامعات الشركات غالبًا ما يقدم الهيكل المطلوب لضمان التعلم المستمر.

ومنذ إنشائها خلال النصف الأول من القرن العشرين مع إنشاء معهد جنرال موتورز General Motors Institute، لم تشهد تلك الجامعات انتشاراً كما شهدته خلال العقود الثلاثة الماضية؛ حيث ارتفع عددها من ٤٠٠ جامعة عام ١٩٩٣م إلى ٣٧٠٠ جامعة عام ٢٠١٠م (Scott Taylor and Rob Paton, 2002, 5-7)

ومن أكثر الدول التي تنتشر فيها هذه الجامعات، الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والصين، والبرازيل، وماليزيا، وجنوب أفريقيا. ونتيجة لانتشار جامعات الشركات في العديد من دول العالم فقد أنشئت تبعاً لذلك العديد من المنظمات الدولية التي أسهمت – وما زالت – في تطويرها، مثل: الرابطة العالمية لجامعات الشركات والأكاديميات Global Association of Corporate Universities and Academies، والمجلس العالمي لجامعات الشركات Global Council of Corporate Universities (GlobalCCU).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى جامعات الشركات إلى تعليم الطلاب "ما الذي يطبقونه"، وذلك عكس ما تهدف إليه الجامعات الأكاديمية التقليدية، والتي تسعى إلى تعليم الطلاب "كيفية التفكير". ففي حرم جامعة كروتونفيل Crotonville التابع للشركة العامة للكهرباء General Electric Company (GE) تستخدم الشركة التعليم التجريبي ومناهج دورات المناقشة الندية لغرس المعرفة الفنية وتعزيز التفكير النقدي الخلاق بين الطلاب. وتنفق شركة (GE) ما يقرب من مليار دولار سنوياً على مثل هذا التدريب والتعليم. وواصلت شركة GE – بشكل ملحوظ – خططها لاستثمار المزيد من الموارد في التعليم وجعل التعليم في أعلى أولويات الشركة. (James E. Côté & Anton L. Allahar, 2011, 127)

وتنتهج جامعة كيترنج Kettering University الأمريكية التابعة لشركة جنرال موتورز General Motors Company (GMC) لصناعة السيارات سياسة التعلم التعاوني الذي يعد أهم أجزاء البرنامج الأكاديمي بالجامعة. والتعلم التعاوني عبارة عن اتفاق شراكة ثلاثي بين كل من الطالب وصاحب العمل والجامعة، ويهدف إلى تزويد الطلاب تدريجياً بالخبرات التعليمية والحياتية والإنتاجية ذات الصلة، وبما يتفق مع برنامجها الأكاديمي وأهدافها المهنية. ويستند التعلم التعاوني في الجامعة على جدول زمني يقوم على أساس التناوب بين التعليم والعمل؛ بحيث ينتظم الطالب في الدراسة بالجامعة لفترة تصل إلى (١١) أسبوعاً أكاديمياً، ثم يلتحق ببرنامج عمل في إحدى المؤسسات الشريكة لمدة (١٢) أسبوعاً بدوام كامل. (Kettering University, 2016, 21) .

وتمتلك جامعات الشركات في المملكة المتحدة سبل إدارة كل من التدريب والتعليم والتعلّم والمعرفة لتقدم التعليم والخدمات لأعضاء المؤسسة. وقد اعتمدت المملكة المتحدة بشكل كبير على جامعات الشركات في تحقيق شراكة فعّالة بين الجامعات وبين الشركات من خلال تدعيم العمل والأهداف بالمؤسسات المختلفة، ومن خلال دعم العمليات التي تتحكم في تفاعل الأفراد، ودعم نظم المعلومات والعمليات بما يُحدث زيادة في قدرة المؤسسة والجامعة، وتحسين عمليات التعلّم داخل الجامعة والمؤسسات الإنتاجية. وأصبحت جامعات الشركات بالمملكة المتحدة تمثل منافساً قوياً وداعماً للجامعات الحكومية. ويتم تمويل جامعات الشركات في المملكة المتحدة تمويلاً ذاتياً من خلال القيام بإعداد برامج تدريبية مثل الجامعات التقليدية والحصول على موارد مقابل التدريس لعملاء العمل الداخليين باستخدام إستراتيجية "تحصيل موارد مقابل الخدمة". وتحصل جامعات الشركات على ٦٥٪ من تمويلها مما تخصصه الشركات، أما المصروفات الدراسية فلا تغطي سوى ٥٪ من ميزانية تلك الجامعات. (عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، ١٤٣٦هـ، ٣١-٣٢)

وفي البرازيل، تم تصميم جامعة بتروبراس Petrobras طبقاً لمعايير مجلس الأبنية الخضراء Green Building Council Standards؛ من أجل أن تكون مركز قيادة للشركة الأم في توجيه أعمالها. وقد عملت شركة بتروبراس لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الجامعة في العمل على تحسين موارد التعليم والتدريب بها، والعمل على تطوير البنية التحتية للجامعة، وكذلك التسهيلات من خلال الدورات والندوات والاجتماعات الفنية. وتعد الجامعة اليوم من أفضل جامعات الشركات في العالم؛ وهي المسئولة عن تدريب وتطوير كفايات جميع العاملين بشركة بتروبراس. ونظراً لحاجة الشركة الماسة إلى القوى العاملة المتخصصة في صناعة النفط نتيجة التوسع في أعمالها في الداخل والخارج فقد قامت جامعة بتروبراس في الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٩م بتدريب أكثر من ١٠٠٠ مهندس بترول جديد، بمتوسط يبلغ ١٥٠ مهندساً كل عام. وفي عام ٢٠١٠م ارتفع العدد إلى ٢٠٠ مهندساً يدرسون ويتدربون في الجامعة. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٢٢٤-٢٢٥)

وفي ماليزيا، تكتسب جامعات الشركات سمعة طيبة على صعيد المواصفات الدولية وتستقطب العديد من الطلاب من جميع أنحاء العالم، مثل جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا Multimedia University) ، وتناجا يونيتن Universiti Tenaga Nasional - UNITEN، وجامعة بتروناس التكنولوجية Universiti Teknologi PETRONAS، وغيرها.

وقد بدأت جامعة تناجا الوطنية في عام ١٩٧٦م تحت اسم معهد لاتيهان سلطان أحمد شاه. وفي عام ١٩٩٤م تحولت إلى جامعة التعليم العالي Universiti Pengajian Tinggi. وفي عام ١٩٩٧م تم اعتمادها رسمياً كجامعة مستقلة. والجامعة مملوكة لشركة الكهرباء الوطنية الماليزية، التي تعد واحدة من أكبر شركات الخدمات في جنوب شرق آسيا. وتقع الجامعة في جنوب العاصمة كوالالمبور قرب كاجانغ في سيلانغور، وتبعد تقريباً عن العاصمة ٤٥ دقيقة ويسهل الوصول إليها عن طريق عدد من الطرق السريعة. ويوجد في ماليزيا فرعان للجامعة، أحدهما في مدينة بوتراجايا Putrajaya، والآخر في مدينة السلطان حاجي أحمد شاه Sultan Haji Ahmad Shah. (Chen Kang Lee and Manjit Singh Sidhu, 2015, 266)

وفي عام ١٩٩٦م بحثت حكومة ماليزيا عن طرق لتحرير التعليم العالي في البلاد، ولتضمين قطاع التعليم الخاص في تطوير هذا القطاع الحرج، وفي بناء رأس المال البشري. وعلى هذا النحو، بحثت وزارة التعليم عن شركة خاصة لبدء المشروع التجريبي لبناء أول جامعة شركة في البلاد. وفي أكتوبر ١٩٩٦م، منحت وزارة التعليم شركة الاتصالات الماليزية امتياز إنشاء هذه الجامعة. وتضم الجامعة العديد من التخصصات مثل: الحاسوب، والوسائط المتعددة، والأنيماشن، وتقنية المعلومات، والإلكترونيات، وتكنولوجيا النانو، والفروع المختلفة في تخصص الإدارة. (Multimedia University, 2011a, 4)

أما جامعة بتروناس (UTP) فقد أنشئت في ١٠ يناير ١٩٩٧م عندما دعت الحكومة الماليزية شركة النفط الوطنية – بتروناس لإنشاء الجامعة. وقد عُرفت الجامعة سابقاً باسم معهد بتروناس للتكنولوجيا (ITP) وكان مملوكاً بالكامل لشركة بتروناس. وحصل المعهد على موافقة وزارة التعليم الماليزية في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٥م بموجب "التنظيم الأساسي لمعهد التعليم العالي Essential Higher Education Institute Regulation" لعام ١٩٩٦م. وقد بدأ المعهد ITP في العمل في مقر شركة بتروناس في مدينة كاجانج Kajang بولاية سيلانجور Selangor يوم ٣ يوليو ١٩٩٥م. وفي ٢٦ يوليو ١٩٩٥م، تم تسجيل معهد ITP كشركة خاصة محدودة. كما تم نقل عملياته إلى بندر سيري إسكندر، بيراك دارول ردزوان Bandar Seri Iskandar, Perak Darul Ridzuan في ١ يوليو عام ١٩٩٦م تحت مسمى "جامعة بتروناس التكنولوجية". (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 3)

وفي مصر، كان لمعطيات القرن الحادي والعشرين وتحدياته أثر كبير على الشركات المصرية. فقد فرضت الظروف الاقتصادية العالمية على تلك الشركات ضرورة مواجهتها والتكيف معها. ومن ثم، كان عليها توفير الموارد البشرية والمعرفية والتكنولوجية للقيام بذلك وتحقيق الميزة التنافسية، وهو ما استدعى ضرورة توثيق الصلة بين التعليم العالي وسوق العمل بأساليب مختلفة، وبالتالي التفوق محلياً وإقليمياً وعالمياً. وهو ما دفع العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية للاهتمام بقطاع التعليم العالي والجامعي والاستثمار فيه من خلال إنشاء جامعات تابعة لها تقدم خدمات تعليمية وتدريبية وبحثية للعاملين فيها ولكل أعضاء المجتمع.

وقد تم تأسيس المعهد المصرفي المصري بواسطة البنك المركزي المصري عام ١٩٩١م. ومنذ هذا التاريخ والمعهد يعمل باعتباره مؤسسة غير هادفة للربح طبقاً للتوجهات الاستراتيجية للبنك المركزي المصري. ويتولى المعهد المصرفي خدمة القطاع المصرفي بالكامل، كما يقدم خدماته للمصرفيين، والممولين وأصحاب الأعمال. والمقر الرئيس للمعهد يقع في مدينة نصر، كما يمتلك المعهد ثلاثة فروع في المهندسين بالقاهرة، وبورسعيد، والإسكندرية. (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥م، ٤)

وأنشئت أكاديمية أخبار اليوم بقرار وزير التعليم العالى رقم (٥٣٠) لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٠٥/١٦م. وهي معهد علمي تابع لجميعة الخدمات التعليمية والاجتماعية بأخبار اليوم تحت رقم إشهار ٤٥٥٦ فى ١٩٩٨/٠٩/٠٩م. وقد بدأت الأكاديمية نشاطها التعليمي في العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠م. (أكاديمية أخبار اليوم ، ٢٠١٦ ج، ١) وتسعى أكاديمية أخبار اليوم أن تكون مركزاً للتعليم والتدريب فى مختلف ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية والهندسية والتطبيقية في مصر والعالم العربي. (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٥م، ٤)

وفي عام ٢٠٠٩م، تُوِّجت أنشطة مجموعة سيكم للاستدامة وتنمية المجتمع بإنشاء جامعة هليوبوليس كأول جامعة للتنمية المستدامة في مصر، حيث صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس". (Sekem & Heliopolis University, 2014, 6) وتعد جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة (HU) جامعة رائدة في مجال التنمية المستدامة من خلال تبنيها لفهم متجدد يجمع بين التدريس والتعلم والبحث والممارسة. وقد اعتمدت الجامعة مفهوم "درجة كفاءة المشروع Project Competence Degree"، والذي يتميز بمحاولته الدمج ما بين النظرية واحتياجات العمل. وتهدف الجامعة لتطوير المشروعات الاجتماعية التي يتبناها وينفق عليها رجال الأعمال القادرين على مواجهة تحديات الغد والتغلب عليها من خلال الابتكار، والتعاون، والتكنولوجيا. ويعمل طلاب الجامعة أثناء دراستهم على مشروعات مع الشركات الشريكة باستخدام أسلوب حل المشكلة. (United Nations, UN Global Compact, 2010, 12).

مشكلة الدراسة:

تحتاج مصر لإعادة النظر في نظام التعليم العالي والجامعي القائم حالياً، وتطبيق أنماط تعليمية جديدة تخدم القطاع الاقتصادي وتمكنه من تحقيق الميزة التنافسية والريادة في الأسواق الإقليمية والعالمية؛ خاصة وأن مصر تمتلك مورداً بشرياً مهماً. ومن ثم فهي في حاجة ماسة لأن تستخدمه بكفاءة من خلال نظام تعليمي كفء يعمل على زيادة عدد الباحثين في مجال البحوث والتطوير، ورفع كفاءة المديرين والعاملين على حد سواء. وهو الأمر الذي عرضه المجلس الوطني المصري للتنافسية في تقريره السادس عندما أكد على أن "الموارد التي يتم إنفاقها على التنمية البشرية هي استثمارات فعلية في رأس المال البشري؛ حيث يؤدي عدم كفاية رأس المال البشري إلى انخفاض الإنتاجية والنمو، بالإضافة إلى المخاطرة برفاهية جميع المصريين. ومن ثم فهناك ضرورة "لبناء قاعدة قوية لرأس المال البشري من خلال التعليم الجيد والتدريب"، كما أكد تقرير المجلس على "ضرورة توافق نتائج نظام التعليم والتدريب مع تلك النتائج التي يتطلبها الاقتصاد". ولتحقيق مجموعة من الإصلاحات في التعليم العالي والجامعي، أوصى التقرير "بوضع نظم جديدة للتعليم" (المجلس الوطني المصري للتنافسية، يونيو ٢٠٠٩م، ٦٤) والتأكيد على استناد تلك النظم إلى حاجات السوق الحقيقية، وتوفير طرق تدريب متطورة، من أجل تعزيز مهارات القوى العاملة وإنتاجيتها على النحو الذي يؤدي إلى تمكين قطاعات مثل قطاع الإنشاء وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والصناعة عامة من استعادة قدرته التنافسية الإقليمية والعالمية، أو كسب هذه القدرة. (وزارة التعليم العالي، وحدة التخطيط الاستراتيجي، ٢٠١٠م، ٢٢)

ويشير واقع التعليم العالي في مصر إلى انعزال مؤسساته الحكومية والخاصة عن المجتمع واحتياجاته. وهي عزلة تمنع الجامعات من التفاعل الإيجابي مع قطاعات العمل والإنتاج، والتي تتميز –دائماً – بالمرونة والتغير والتطور، ومن ثم فقد فقدت الجامعات قدرتها على توجيه النشاط داخل مجالات العمل والإنتاج مكتفية فقط بتخريج ألاف الخريجين دون مراعاة للاحتياجات الفعلية لسوق العمل. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٩٣)

وفي نفس السياق، تعاني العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل واحتياجاته في مصر بعض المشكلات أهمها ضعف استجابة منظومة التعليم العالي والجامعي لمتطلبات سوق العمل؛ حيث يلاحظ أن معظم البرامج الأكاديمية ومناهجها تركز على النواحي النظرية فقط ولا تهتم بالجوانب العملية، وبُعدها عن الواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات. (على محمد فهيم عشيبة، ٢٠٠٩م، ٣١٨؛ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤م، ٧) ومن ثم فإن المهارات التي يتمتع بها العديد من خريجي الجامعات غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل، ولا تؤهل خريجيها للانخراط فيه، وتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية، الأمر الذي لا يُمكِّن قطاعات العمل والإنتاج المصرية من تحقيق التنافسية والريادة. (البنك الدولي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠م، ١٩٢؛ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٤م، ٧) هذا بالإضافة إلى تزايد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا نتيجة لانخفاض مستواهم المعرفي والمهني من ناحية، وعدم مناسبتهم للتخصصات والأعمال المطلوبة في سوق العمل من ناحية أخرى؛ حيث تُلاحَظ الزيادة المفرطة في عدد طلاب الدراسات الإنسانية والنظرية على عدد طلاب الدراسات العملية والتطبيقية، وهذا عكس ما تحتاجه النهضة الاقتصادية التي تتطلع إليها مصر الثورة. (سعيد أحمد سليمان، ٢٠١٢م، ٩٦) ومن ثم عجزَ ما يزيد عن ٥٠٪ من خريجي الجامعات في الحصول على عمل مرتبط بالمجالات التي تخصصوا فيها. (البنك الدولي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠م، ١٩٢)

كما يرى العديد من رجال الأعمال أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه إمكانية إقامة تعاون بينهم وبين الجامعات، من بينها: انشغال الجامعة بالتدريس وضعف الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات الإنتاج المحلي، في الوقت الذي يلاحظ فيه حدوث تطور سريع في العديد من القطاعات الإنتاجية، فالمشكلات الناجمة تفوق مستوى الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الجامعة. (على محمد فهيم عشيبة، ٢٠٠٩م، ٣١٨) وهناك فجوة تكاد تكون كاملة بين الجامعة وخريجيها في مواقع العمل والإنتاج، وقلة الاهتمام بمعرفة آرائهم في برامج الدراسة التي تقدمها، وضعف التنسيق بين الجامعة ومؤسسات استقطاب خريجيها لتحديد مواصفات الخريج التي تحتاجها، وعقد دورات تدريبية للطلاب الحاليين والخريجين. (رشدي طعيمة، ٢٠٠٧م، ٦٠) والأخطر من ذلك معاناة الجامعات المصرية من حالة انفصال شبه تامة بينها وبين القطاعات التنموية والمجالات التطبيقية. (جمال حسين الريدي، ٢٠٠٩م، ٣٠٥) الأمر الذي جعل الجامعات المصرية التقليدية غير مؤهلة لأن تكون بيوت للخبرة والمشورة التي تلجأ إليها المؤسسات الصناعية والخدمية. (يوسف عبدالعزيز الحسانين، ٢٠٠٩م، ٩٣)

وقد عملت الحكومات المصرية المتعاقبة على تسهيل إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص باعتبارها آلية يمكن من خلالها التغلب على مشكلات التعليم العالي الحكومي وما يعانيه من مشكلات عديدة أثرت بدرجة كبيرة على كفاءته الداخلية والخارجية. ولتحقيق ذلك، عملت على سن القوانين والتشريعات من أجل توفير المناخ المناسب له، لكي يقوم بالدور المنوط به ويحقق الأهداف المرجوة منه. وعلى الرغم من ذلك يشير الواقع الفعلي إلى أن التعليم العالي والجامعي الخاص ما يزال دوره محدوداً بالنسبة للآمال والطموحات المعقودة عليه، كما لا توجد استراتيجية واضحة تحدد ملامح ومعالم هذا الدور وطبيعة الحوافز التي تمنحها الحكومة، وكذلك لا تزال الأُطر المؤسسية والقوانين الحاكمة للتعليم العالي والجامعي الخاص رهن بتغيرات تَحدث وفقاً لما يستجد بشكل سنوي في هذا المجال. (مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، قطاع المتابعة الخارجية، ٢٠٠٥م، ٧)

وإذا كانت الدولة قد اتجهت إلى التعليم الخاص؛ من أجل العمل على إيجاد برامج أكاديمية جديدة وغير تقليدية تساعد على تلبية المتطلبات البشرية والبحثية لسوق العمل والإنتاج، والتي لا تتمكن المعاهد والجامعات الحكومية من الوفاء بها، فإن الواقع يشير إلى قيام العديد من الجامعات الخاصة التي تحمل بعضها مسميات أجنبية – وهي في الواقع خاصة – بتقديم برامج أكاديمية شائعة وتقليدية اكتظ سوق العمل بخريجيها ولم يعد في حاجة لهم، ومن أمثلة تلك البرامج: العلوم الاجتماعية، واللغات والترجمة، والتربية، والاقتصاد وعلوم الإدارة، والطب، والصيدلة، وطب الأسنان. ونادراً ما توجد أقسام وبرامج أكاديمية في الجامعات الخاصة تخدم سوق العمل والإنتاج، وتسهم في الوفاء بمتطلباته البشرية والبحثية، كما هو الحال في مجال التكنولوجيات الصناعية والحيوية. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٩٨)

كما يشير واقع الجامعات الخاصة في مصر إلى أن العديد منها لم يستكمل مبانيه بعد، ولا توجد لديه هيئة تدريسية معدة فعلاً، والأكثر من ذلك أن بعض هذه الجامعات بدأت في مقار مؤقتة لا تتوافر فيها الإمكانات اللازمة للعملية التعليمية؛ لحين انتقالها إلى المباني الجديدة. (شبل غريب بدران وجمال الدهشان ٢٠٠٨م، ١٧٢)

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي الخاص التي حملت أسماء مؤسسات صناعية وتجارية (جامعات الشركات)، مثل، أكاديمية أخبار اليوم التابعة لمؤسسة أخبار اليوم، والمعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري، وجامعة هليوبوليس التابعة لشركة سكيم، قد نشأت بهدف الاستثمار، ولم تنشأ بهدف مساعدة المؤسسة الأم على تحقيق التميز والريادة في مجال عملها، حيث يلاحظ أنها مؤسسات خاصة ذات برامج أكاديمية تقليدية في معظمها، وغير مرتبطة بتخصصات المؤسسة الأم في أغلب الأحيان. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٩٨)

وعلى الرغم من جهود الشركات والقطاعات الاقتصادية المصرية لتقديم خدمات التعليم العالي والجامعي في محاولة منها لتوفير المتطلبات البشرية والبحثية التي عجزت الجامعات والمعاهد العليا الحكومية عن الوفاء بها، إلا أن هذه جهود لم تتعد مجرد استثمار لأموالها في مجال التعليم العالي. حيث إن ثمة تأكيد على أن معظم ما تقدمه المؤسسات التعليمية التي تحمل اسم هذه المنظمات أو غيرها من المسميات عبارة عن برامج أكاديمية وتدريبية تقليدية تقدمها الجامعات والمعاهد القائمة، وأن معظم ما تقدمه هذه المؤسسات من برامج مقتبسة من الجامعات التقليدية.

من أجل ذلك كله، وفي ظل ما يشهده المجتمع المصري من أوجاع اقتصادية يلمسها القاصي والداني، بالإضافة إلى ازدياد حدة المنافسة العالمية، وضعف قدرة الجامعات الحكومية والخاصة التقليدية على توفير تأهيل وإعداد مناسب لطلابها، وضعف قدرتها على توفير عمالة ماهرة ومدربة، وإعداد أبحاث علمية تحتاجها الشركات والمؤسسات الاقتصادية، لذلك كان لزاماً السعي نحو إيجاد أنماط جديدة للتعليم الجامعي تساعد الشركات ومؤسسات الأعمال المصرية على تحقيق الميزة التنافسية والريادة التنموية. وهو ما يقتضي ضرورة الإسراع من أجل تلبية مطالب التغيير والتطوير بما يواكب احتياجات المجتمع والدخول في ميدان المنافسة العالمية. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال السماح بإنشاء نمط جديد من الجامعات يقدم تخصصات تخدم سوق العمل وتحقق التنمية المجتمعية في كافة المجالات، وتؤكد – في الوقت ذاته – على التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة؛ وهذا النمط هو "جامعات الشركات" موضوع الدراسة الحالية.

أسئلة الدراسة:

فى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى الأسئلة الآتية:

١- ما ملامح الوضع الراهن لجامعات الشركات الماليزية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

٢- ما ملامح الوضع الراهن لجامعات الشركات المصرية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه؟

٣- كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير جامعات الشركات المصرية؟

أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة الوقوف على ملامح التجربتين الماليزية والمصرية في مجال جامعات الشركات وأهم الجهود التي تبذلها مصر لربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل. ويسهم في تحقيق هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

- تعرُّف التجربة الماليزية في مجال جامعات الشركات، في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- تعرُّف التجربة المصرية في مجال جامعات الشركات وأهم الجهود المبذولة لربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل، في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين التجربتين الماليزية والمصرية في مجال جامعات الشركات، واستخلاص بعض التوصيات التي قد تسهم في تطوير جامعات الشركات في مصر.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات التربوية القليلة التي تتناول جامعات الشركات المصرية والوقوف على أهم الجهود المبذولة في مصر لربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل، ومحاولة تطويره من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية في هذا المجال.
- تتضح أهمية الدراسة الحالية في محاولتها إبراز الدور الذي تلعبه جامعات الشركات في ربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل، ودورها المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتربوية والبشرية على حد سواء.

- قد تسهم الدراسة الحالية في تطوير الممارسات والأنشطة التي تمارس داخل جامعات الشركات المصرية. كما أنها تقدم للمهتمين بشئون التعليم فى مصر بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد في إحداث التطوير المرغوب في هذه الممارسات.
- أنها تقدم للمهتمين باستكشاف خبرات الدول المتقدمة في مجال التعليم العالي والجامعي بشكل عام وجامعات الشركات على وجه الخصوص نموذجاً متطوراً في هذا المجال يتمثل في الخبرة الماليزية.
- أنها تساعد القائمين على شئون التعليم العالي والجامعي في مصر على السير وفقاً لخطىً علمية مدروسة، وسبق تجربتها فى دول أخرى، وذلك فى أثناء قيامهم بالتخطيط لإنشاء جامعات شركات جديدة أو تطوير المؤسسات الموجودة منها بالفعل.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة علي تناول الوضع الراهن لجامعات الشركات في ماليزيا ومصر، وأهم الجهود التي تبذلها مصر لربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل. وفي هذا الإطار تتناول الدراسة – بالتفصيل – الوضع الراهن لإحدى هذه الجامعات في ماليزيا (وهي جامعة بتروناس) بالإضافة إلى تناولها – بشكل مقتضب – للوضع الراهن لجامعتين أُخريين من هذا النوع هما (جامعة ملتيميديا، وجامعة تناجا الوطنية). وبنفس الطريقة تتناول الدراسة – بالتفصيل – الوضع الراهن لإحدى هذه الجامعات في مصر (وهي جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة) بالإضافة إلى تناولها – بشكل مقتضب – للوضع الراهن لمؤسستين أُخريين من هذا النوع هما (أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة، المعهد المصرفي المصري).

مصطلحات الدراسة:

من أهم مصطلحات الدراسة الحالية، ما يلى:

١ - جامعات الشركات Corporate University:

تعرّف بأنها منظومة استراتيجية شاملة لتطوير وتعليم الموظفين، من أجل الوفاء بأغراض الشركة؛ وهي الوسيلة الأولى للتنمية المهنية للموظفين في الشركة، فضلاً عن قيامها بتقديم كل من فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم النمو الشخصي، وكذلك النمو المهني للأفراد في المؤسسة، وذلك داخل مناخ تنظيمي إيجابي داعم يسوده الاحترام. (Peter Jarvis, 2001, 9) .

كما تعرف بأنها أحد أقسام المؤسسة التي تنشئها وتديرها الشركة بهدف تنمية القاعدة المعرفية لدى موظفيها؛ حيث تعمل كمظلة استراتيجية لمتطلبات التعليم الكلية للشركة، أي لجميع الموظفين والعاملين وسلسلة القيمة المضافة التي تتضمن المستهلكين والموردين والموزعين؛ حيث تعمل جامعة الشركات على بناء الكفاءات الفردية والمؤسسية التي يمكن استخدامها في رفع أداء المؤسسة. (Mark Allen, 2002, 73) وبالتالي فإن مصطلح جامعة الشركات لا يرتبط بكيان مادي إنما يرتبط بالإشارة إلى التعلم المنظم من أجل صالح المؤسسة.

وتعرّف Jeanne C. Meister جامعة الشركات بأنها المظلة الإستراتيجية لتنمية وتعليم العاملين والعملاء والموردين لتحقيق استراتيجيات المؤسسة. (Jeanne C. Meister, 1998, 4)

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائياً بأنها مؤسسة تعليمية تنشئها وتديرها شركة أو مؤسسة إنتاجية معينة؛ وتقوم على تدعيم الشراكة بينها وبين الشركة الأم بهدف التنمية المهنية للعاملين بالشركة وتطوير إنتاجها، وتدريب طلاب الجامعة، وتمنح الطلاب شهادات تعادل الشهادات الجامعية.

مبررات اختيار التجربة الماليزية:

تضافرت مجموعة من المبررات، كانت السبب الرئيس وراء اختيار التجربة الماليزية كعينة لإجراء الدراسة المقارنة، منها ما يلي:

- تعد ماليزيا من الدول التي خطت خطوات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية بصفة عامة، وفي مجال التعليم العالي والجامعي على وجه الخصوص.
- ما حققته جامعات الشركات في ماليزيا من نجاحات وسمعة طيبة على المستويين المحلي والدولي واستقطابها للطلاب من شتى بقاع العالم.
- وقع الاختيار على جامعة بتروناس الماليزية ليتم تسليط الضوء عليها والوقوف على واقعها بالتفصيل نظراً لنيلها تصنيف (٥ نجوم) من قبل أداة تقييم البحوث الماليزية Malaysian Research Assessment Instrument نتيجة لأنشطتها في مجال البحث والتطوير وجهود التسويق. كما أنها الجامعة الخاصة الوحيدة في ماليزيا التي حصلت على تصنيف (٤ نجوم) وفقاً لتصنيف كواكيواريللي سيموندز Quacquarelli Symonds-QS. وفي عام ٢٠١٤م جاءت الجامعة في المرتبة الـ ٢٠٠ كأفضل جامعات العالم في مجال الهندسة الكيميائية. كما حصلت على تصنيف من الفئة (٥) ممتاز، لسنة ٢٠١١م حسب نظام التصنيف الخاص بمؤسسات التعليم العالي الماليزي.

الدراسات السابقة:

قسم الباحث الدراسات السابقة التي تناولت جامعات الشركات إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، ورتبها من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

أ- الدراسات العربية:

يمكن عرض الدراسات العربية على النحو الآتي:

- **دراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣أ):** هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية لجامعات الشراكة الربحية، والوقوف على الواقع الراهن للجهود المصرية في مجال ربط التعليم العالي والجامعي بسوق العمل، والقوى والعوامل ذات العلاقة بهما؛ والوقوف على واقع خبرات جامعات الشركات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية (جامعة كيترنج)، والبرازيل (جامعة بتروبراس) والقوى والعوامل ذات العلاقة بها؛ واقتراح مخطط لجامعة شركة مصرية في ضوء الخبرات الأجنبية المختارة، وبما يتفق وظروف المجتمع المصري. واستخدمت الدراسة مدخل المشكلة لبراين هولمز في الدراسات التربوية المقارنة. وتوصلت الدراسة إلى مخطط لجامعة شركة مصرية اعتماداً على الخبرات الأجنبية المختارة يتضمن: رؤية جامعة الشركة المقترحة ورسالتها وقيمها، أهداف جامعة الشركة المقترحة، البنية التنظيمية لجامعة الشركة المقترحة، البرامج الأكاديمية والتدريبية لجامعة الشركة المقترحة، تقويم جامعة الشركة المقترحة واعتمادها.
- **دراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣ب):** هدفت الدراسة إلى التعرض لجامعات الشركات ودورها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، والوقوف على إمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لتحقيق ما ترنو إليه من أهداف. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الدروس المستفادة التي يمكن من خلالها البدء في إنشاء جامعة شركة مصرية يمكن أن تساعد على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية التي ينشدها المجتمع المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١م.

- **دراسة عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري (١٤٣٦هـ):** سعت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية؛ من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، كما تم تحديد متطلبات معوقات تطبيق الشراكة الجامعية فيما بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. وقد تم تطبيق المنهج الوصفي على عينة الدارسة التي بلغت (٧٧) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وعلى (١٣٤) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود حيث تم اختيار العينة من ثلاث كليات بنفس المسمى والتخصص من كلتا الجامعتين. وتم إعداد استبانة مكونة من (٥١) عبارة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع، وسيساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، كما سيعمل على تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة؛ وأن من أهم المتطلبات لتفعيل العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية إعداد دليل شامل بآليات إنشاء الشركات الجامعية، وذلك بالتعاون بين الجامعات وبين المؤسسات، وأن أهم المعوقات التي تواجه تفعيل العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية أن بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التنظيمي.

ب- الدراسات الأجنبية:

تمثلت أهم الدراسات السابقة الأجنبية فيما يلي:

- **دراسة Femke Jansink, (2005):** هدفت الدراسة إلى استخدام مفهوم إنتاج المعرفة كإطار لدراسة جامعات الشركات الهولندية، والتعرف على المبادئ التوجيهية لتصميم جامعات الشركات. بالإضافة إلى توضيح مدى قدرة هذه الجامعات على إنتاج المعرفة واستخدام أساليب متطورة في إنتاج معارف جديدة. واستخدمت الدراسة (١١) تصميماً لمساعدة جامعات الشركات الهولندية في أن تصبح مؤسسات منتجة للمعارف. وقد

أجريت دراستان تجريبيتان بهدف معرفة مدى استعداد جامعات الشركات وامتلاكها لمتطلبات إنتاج المعرفة. وقد طبقت الدراسة الأولى من أجل استكشاف آراء الجهات الفاعلة الرئيسة في (١٢) جامعة للشركات الهولندية حول هذه المسألة، تم جمعها بياناتها من خلال المقابلات وتحليل الوثائق. أما الدراسة الثانية فيمكن وصفها بأنها "دراسة حالة" لممارسة محددة للتدريب الذي يتم داخل جامعة واحدة من جامعات الشركات الهولندية؛ وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلات والاستبانات التقييمية، والمراقبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إنتاج المعرفة من الوظائف المهمة جداً التي يجب أن تلتزم بها جامعات الشركات. غير أن هناك بعض التدابير التي يجب التماسها من أجل تحفيز تلك الوظيفة، وهي تدابير غالباً ما تكون غائبة. وعلاوة على ذلك، يتعين على جامعات الشركات الدفع بمزيد من الاهتمام ببيئة العمل فيها؛ حيث إن تحليل بيئة جامعة الشركات من منظور إنتاج المعرفة قد يحفز تلك الجامعات على إعادة التفكير في أهدافها وكذلك موقفهم داخل المنظمة.

- **دراسة John Walton, (2005):** هدفت الدراسة إلى استقصاء أوجه الشبه والاختلاف بين الجامعات التقليدية وجامعات الشركات، وتحديد أي منهما سيستمر في البقاء مستقبلاً. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال فحص وجمع البيانات، والقيم الأساسية، والمبادئ التوجيهية والأهداف والغايات من عينة لمواقع الجامعات التقليدية وجامعات الشركات على شبكة الإنترنت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن نتائجها يمكن أن تعزز العديد من الدراسات الأخرى التي يوجد فيما بينها القليل من القواسم المشتركة. كما أعربت الدراسة عن بعض الشكوك حول البيانات التي تقدمها الجامعات التقليدية في مواقعها على شبكة الإنترنت، والتي توفر من خلالها مؤشرات ضعيفة على تطبيقها لسياسة التحول نحو الشراكة أو الخصخصة. وعلى الجانب الآخر وجدت الدراسة شاهداً ضعيفاً على "العقلانية" في جامعات الشركات النظيرة. كما تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تهتم بإجراء تحليل للعلاقات عند دراسة النصوص، وبالتعرف على السياق الذي تستخدم فيه الكلمات.

- **دراسة Sue Shaw, (2005):** هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى قدرة جامعات الشركات على تخطى الحدود الوطنية، وذلك في إطار دراسة عملية لإحدى هذه الجامعات وهي جامعة موتورولا في الصين؛ بغرض توسيع نطاق فهم دور ووظيفة جامعات الشركات ومناقشة مدى التقارب أو التباعد في إدارة الموارد البشرية في تلك الجامعات ضمن سياق آسيا والمحيط الهادئ. وتنبع أهمية الدراسة في كونها من الدراسات التي توفر دعماً مؤقتاً للمقترح الخاص بأن جامعات الشركات التابعة للشركات العالمية يمكن أن تتجاوز الحدود الوطنية، وفي الوقت نفسه تتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية للبلد المضيف. وقد استخدمت الدراسة أدلة وثائقية ومقابلات معمقة لاستكشاف دور ووظيفة جامعة موتورولا في الصين، وتقييم أثر السياق الصيني على العلامة التجارية العالمية لجامعة موتورولا. وتوصلت الدراسة إلى أن لجامعة موتورولا في الصين دوراً في تطوير وتنمية مديرين شباب صينيين. والآن تبدو جامعة موتورولا في الصين من الجامعات المميزة وذات السمعة العالمية، فضلاً عن امتلاكها لعلامة تجارية قوية.
- **دراسة Clare Sham, (2007):** هدف البحث إلى دراسة الحالة التجريبية لجامعات الشركات في الصين. وقد تم البحث في إطار تجريبي مبدئي لمحاولة وصف المهام الرئيسة التي ينبغي أن تؤديها جامعات الشركات في الصين بصورة مثالية. وقد أجريت ثلاث دراسات حالة لاختبار مدى ملاءمة هذا الإطار للأشكال الثلاث الرئيسة للملكية في الصين، والمتمثلة في: مشروع مشترك صيني أجنبي Sino-foreign Joint Venture (JV)؛ شركة مملوكة بالكامل لفروع أجنبية A Wholly Owned Foreign Subsidiary Corporation (WOFE)؛ شركات مملوكة للدولة A State-owned Enterprise (SOE). وتوصلت الدراسة إلى أن النوعين الأولين من المنظمات والتي هي عبارة عن استثمارات أجنبية تلبي المهام المبينة في الإطار الخاص بجامعات الشركات. ومع ذلك، اتضح وجود بعض العمليات الفرعية مفقودة أو غامضة فيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة. كما يجب توفير بعض الشروط المسبقة قبل تطبيق الإطار الخاص بجامعات الشركات تطبيقاً كاملاً. كما تبين من نتائج الدراسة أن جامعات الشركات الناجحة تتطلب تأملاً ذاتياً وتعلماً مستمراً.

- **دراسة June Xuejun Qiao, (2009):** هدف البحث إلى دراسة الوضع الحالي لجامعات الشركات في الصين، بالإضافة إلى استكشاف العمليات والممارسات التي تتم داخلها، واكتشاف القضايا والتحديات التي ينطوي عليها بناء وتشغيل جامعة الشركات في الصين. وتمثل هذه الدراسة واحدة من المحاولات الأولى لفهم كيفية صياغة نموذج لجامعات الشركات في السياق الصيني. وقد أجريت مقابلات مع رؤساء (١١) جامعة شركات معروفة في الصين. كما تم أيضاً جمع بيانات وثائقية حول الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أنه وبمقارنة الجامعات الإحدى عشر الصينية بأفضل جامعات الشركات ممارسة على مستوى العالم، تبين جودة الممارسات الخاصة بتلك الجامعات في ثلاثة جوانب، هي: مبادرات التعلم الداعمة لأهداف الأعمال والاستراتيجيات؛ والدعم القوي للإدارة العليا، ووجود قادة معلمين داخل برامج التدريب الإداري، وأن ما يحتاج إلى تحسين داخل تلك الجامعات هو عدم وجود آلية لتقييم التدريب. وتوفر نتائج هذه الدراسة نقطة مرجعية، ونظرة ثاقبة للعمليات والممارسات المرتبطة بجامعات للشركات، كما تمنح فرصة للحصول على فهم أفضل للقضايا والتحديات التي ينطوي عليها بناء وتشغيل جامعات الشركات في الصين.

- **دراسة Marco Guerci, et al., (2010):** هدفت الدراسة إلى تحليل إمكانية تطبيق مدخل التدريب والتقويم القائم على أصحاب المصلحة Stakeholder-based Approach. وتركز الدراسة بوجه خاص على جامعات الشركات، ونظراً لوجود العديد من أصحاب المصلحة ممن لهم علاقة بتلك المؤسسات، فقد كان من المناسب الأخذ بهذا المدخل لإتمام الدراسة. علاوة على ذلك، يُظهر استعراض الأدبيات الخاصة بجامعات الشركات أن تمثيلها في مجال البحوث جاء بصورة منتقصة وضعيفة. وتستند الدراسة على دراسات حالة استكشافية متعددة. وهي أنسب المداخل البحثية للدراسة بسبب إمكانية التحقق من عملية التقويم التدريبي، والتصورات الخاصة بمختلف المشاركين التنظيميين. كما توجد أدبيات محدودة حول تطبيق التقويم والتدريب القائم على أصحاب المصلحة. ويعد مدخل دراسة الحالة عموماً من المداخل الأكثر ملاءمة في المراحل الأولى من البحث حتى يمكن تقديم منظور جديد. واستخلصت الدراسة أن جامعات الشركات ظهرت كآلية لتقديم الشركات مجموعة واسعة من أنشطة التدريب

والتطوير. ونظراً لميزانياتها الكبيرة، قد يتوقع أنها سوف ترغب في تقييم ما تقوم به. كما حاولت الدراسة استكشاف ممارسات التقويم في ست جامعات شركات إيطالية، مع إيلاء اهتمام خاص للوسائل التي يمكن من خلالها تصميم هذه الممارسات وفق احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. كما يوفر التقييم القائم على أصحاب المصلحة إطاراً نظرياً للدراسة. وتشير الأدبيات إلى أن تقويم الكثير من التدريب يركز على أحد أصحاب المصلحة، والحقيقة أن أصحاب المصلحة، وهذه الممارسة يعتمدون اعتمادا كبيرا على النموذج كيركباتريك الهرمي Kirkpatrick's Hierarchical Model. علاوة على ذلك، تم تقويم مختلف جوانب الأداء الخاصة بجامعات الشركات. كما تم تقديم البيانات لأصحاب المصلحة اعتماداً على طبيعة مشاركتهم.

- **دراسة Mark Allen, (2010):** هدفت الدراسة إلى فحص الوضع الحالي لممارسات جامعات الشركات في جميع أنحاء العالم؛ بالإضافة إلى استكشاف موضوعات مثل: العولمة، والاستفادة من التكنولوجيا، وتقويم تلك الجامعات، واستخدامها لتوفير النفوذ الاستراتيجي من خلال استخدام مراجعة الأدبيات ومباشرة البحوث الأولية. وخلصت الدراسة إلى إطار مستقبلي لأهم الاتجاهات التي تشكل مستقبل جامعات الشركات.

- **دراسة Jennifer Washburn, (2011):** هدفت الدراسة إلى مناقشة تأثير النزعة التجارية المتزايدة داخل الحرم الجامعي على الجامعات والكليات ودفعها بعيداً عن الوفاء بالتزاماتها ووظائفها الجوهرية والمتمثلة في البحث العلمي والتدريس، وإنتاج المعرفة العامة. ومنذ ما يقرب من قرن من الزمان، أدت مجموعة من التهديدات المماثلة إلى نشأة تنظيم جديد لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأمريكية هو "الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات (the American Association of University Professors (AAUP)"، بهدف تطوير مهنة التدريس في جميع التخصصات وحماية الحرية الفكرية والأكاديمية. وقد كان تأسيس الرابطة عام ١٩١٥م استجابة لتأثير مصالح الشركات القوية والمانحين الأثرياء على الشؤون الأكاديمية الداخلية للكليات والجامعات الأمريكية. وتناضل الرابطة اليوم مع الأوساط الأكاديمية بشكل عام، ضد الأشكال المتزايدة للنزعة التجارية الأكاديمية التي تهدد الأغراض الأكاديمية الأساسية في الجامعة.

- وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الأكاديمية الصناعة لا تعد أمراً جديداً بمؤسسات التعليم العالي الأمريكية. كما أسهمت تلك العلاقات في تقدم العلوم، وفي نشأة نظم جديدة من التخصصات الأكاديمية، وتطوير التكنولوجيات المهمة داخل تلك المؤسسات. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تصاعدت مجموعة من التهديدات التجارية تجاه أنشطة الحرم الجامعي نتيجة للنمو السريع في تسجيل براءات الاختراع الأكاديمية وضوابط الملكية الفكرية والمعرفية، وبروز المزيد من أساليب الإدارة الجامعية التي يحركها السوق، والتوسع في تضارب المصالح المالية (سواء على مستوى أعضاء هيئة التدريس أم على المستوى المؤسسي)، والتخفيضات في الدعم العام للتعليم العالي، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى. وفي كثير من الحالات، تؤثر العوامل التجارية على المعايير الأكاديمية للمنح الدراسية والأعراف المهنية (من خلال صراعات المصالح الخطيرة، والسرية المتزايدة، والقضاء على النتائج السلبية، وغيرها). وتقدم هذه الدراسة حالتين تشملا اثنين من الأساتذة البارزين في جامعة براون Brown، هما ديفيد كيرن David Kern ، ومارتن ب. كيلر Martin B. Keller – من أجل الوقوف على بعض التحديات الصعبة للنزعة التجارية الأكاديمية تجاه الحرية الأكاديمية. وقد أظهرت ردود هذين الأستاذين سبب حاجة أعضاء هيئة التدريس القوية لمواجهة النزعة التجارية المفرطة والصراعات المالية داخل الحرم الجامعي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة التأكيد على العمل الجماعي من أجل التصدي للتهديدات التجارية للحرية الأكاديمية في الجامعات.
- **دراسة Amy Lui Abel and Jessica Li, (2012):** هدفت الدراسة إلى استكشاف وتحسين فهم ظاهرة جامعات الشركات. ومن أجل القيام بذلك، تم تبني مدخلاً من ثلاث خطوات. في الخطوة الأولى، تم إجراء استعراض شامل للأدبيات بهدف تطوير وجهة نظر كلية عن أدبيات جامعات الشركات. وفي الخطوة الثانية، تم إجراء دراسة استقصائية اعتماداً على نتيجة مراجعة الأدبيات. أما في الخطوة الثالثة، فتم تنفيذ مسح حول جامعات الشركات للحصول على منظور خاص بالعمليات البارزة لجامعات الشركات. وشارك ما مجموعه ٢١٠ جامعة من جامعات الشركات في الدراسة في منطقة أمريكا الشمالية. وكشفت النتائج عن خمس عمليات بارزة لجامعات الشركات على أساس تحليل العوامل. وقد تمثلت تلك العمليات العمليات الخمس في: التوافق والتنفيذ؛ تطوير المهارات التي تدعم احتياجات العمل، استخدام التكنولوجيا لدعم وظيفة التعلم؛ تقويم التعلم والأداء، الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت جامعات الشركات في تحديد المشكلة، واختيار التجربة الماليزية في هذا المجال. كما اتضحت الأمور الآتية:

(١) فيما يتعلق بالدراسات العربية:

- تشابهت الدراسات السابقة العربية مع الدراسة الحالية في الهدف العام لكل منها، والمتمثل في تناول جامعات الشركات، والتأكيد على مسئوليتها في تطوير مؤسساتها الأم والارتقاء بها وتحقيق تميزها وريادتها، إلى جانب إسهامها في تحقيق التميز والريادة للمجتمع.
- تشابهت دراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣أ)، ودراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣ب) مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم لإجراء الدراسة وهو المنهج المقارن. كما تشابهت الدراستان مع الدراسة الحالية في الهدف من إجرائها والمتمثل في محاولة الاستفادة من بعض الخبرات الأجنبية المتقدمة في مجال جامعات الشركات لتطوير جامعات الشركات المصرية وتفعيل دورها في تقديم تخصصات تخدم سوق العمل وتحقق التنمية المجتمعية في كافة المجالات، وتؤكد – في الوقت ذاته – على التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة.
- اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣أ)، ودراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣ب) من حيث عينة الدراسة؛ حيث تناولت الدراستين جامعة كترينج في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وجامعة بتروبراس في البرازيل. في حين تناولت الدراسة الحالية ثلاثة نماذج من جامعات الشركات في ماليزيا، وهي: جامعة بترونـاس، وجامعة تناجا الوطنية، وجامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا).
- اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري (١٤٣٦هـ) من حيث المنهج المستخدم، حيث استعانت دراسة عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري بالمنهج الوصفي، كما استخدمت استبانة مكونة من (٥١) عبارة. في حين استعانت الدراسة الحالية بالمنهج المقارن لإجراء الدراسة.

- اختلفت دراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣أ)، ودراسة محمود محمد المهدي سالم (٢٠١٣ب) مع الدراسة الحالية من حيث تركيزها على واقع المعهد المصرفي المصري وتناول نشأته، ورؤيته ورسالته وقيمه، وأهدافه، وبنيته التنظيمية، والبرامج التدريبية والوسائط التكنولوجية بالمعهد، وتقويم المعهد واعتماده، والقوى والعوامل ذات العلاقة بالمعهد. أما الدراسة الحالية فركزت على جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة من حيث تناول نشأة الجامعة، ورؤيتها ورسالتها، وأهدافها، وسياسة القبول بها، وبرامج الجامعة وخططها الأكاديمية، وإدارة الجامعة، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

(٢)فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية:

- تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في تناولها لبعض الخبرات الدولية في مجال جامعات الشركات. فعلى سبيل المثال تناولت دراسة Femke Jansink, (2005)، جامعات الشركات في هولندا؛ John Walton, (2005) جامعات الشركات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ وتناولت دراسة Sue Shaw, (2005)، ودراسة Clare Sham, (2007)، ودراسة June Xuejun Qiao, (2009) جامعات الشركات في الصين. وركزت دراسة Marco Guerci, et al., (2010) على جامعات الشركات الإيطالية؛ وتناولت دراسة Jennifer Washburn, (2011)، ودراسة Jennifer Washburn, (2011)، ودراسة Amy Lui Abel and Jessica Li, (2012) جامعات الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية. أما دراسة فتناولت جامعات الشركات في منطقة أمريكا الشمالية.

- تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في الهدف العام لكل منها، والمتمثل في تناول جامعات الشركات، والتأكيد على مسئوليتها في تطوير مؤسساتها الأم والارتقاء بها وتحقيق تميزها وريادتها، إلى جانب إسهامها في تحقيق التميز والريادة للمجتمع.

- تشابهت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية جامعات الشركات وما يمكن أن تؤديه من أدوار تجاه تحقيق التنافسية العالمية لمؤسساتها الأم، ولقطاع التعليم ككل، وتحقيق التنمية الاقتصادية للبيئة المحيطة بها. وأن من أهم وظائفها تلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية والبحثية، وتلافي قصور الجامعات العامة والحكومية عن تحقيق هذا الهدف. وضرورة تعاون كلا النوعين من الجامعات للوصول إلى أقصى إفادة ممكنة.

- اختلفت الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم، حيث استعانت الدراسات السابقة الأجنبية بالمنهج الوصفي، وأسلوب دراسة الحالة، والدراسات الاستقصائية، والدراسات الاستطلاعية التحليلية. واستعان بعضها بأدوات مقننة لجمع البيانات كالاستبانة، والمقابلات الشخصية. في حين استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن، والذي يناسب طبيعة ومجال الدراسة.
- اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الأجنبية من حيث عينة الدراسة؛ حيث تناولت تلك الدراسات جامعات الشركات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، والمملكة المتحدة، والصين، وإيطاليا، ومنطقة أمريكا الشمالية. في حين تناولت الدراسة الحالية ثلاثة نماذج من جامعات الشركات في ماليزيا، وهي: جامعة بترونـاس، وجامعة تناجا الوطنية، وجامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا)، وهو ما لم تتعرض له أيٌّ من الدراسات السابقة.

منهج الدراسة وخطواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج المقارن، أثناء تناوله لجامعات الشركات في مصر وماليزيا. وتسير الدراسة باستخدام المنهج المقارن وفق الخطوات الآتية: (عبد الغنى عبود وآخرون، ٢٠٠٥م: ٩٦– ٩٨)

(١) **موضوع الدراسة:** والذى يشمل (مشكلة الدراسة، والغرض منها)، على أن يكون هذان الأمران محددين منذ البداية وواضحين، لأنهما سوف يقودان الدراسة فيما بعد. وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تدني مستوى جامعات الشركات المصرية، وسعيها للربح على حساب رفع مستوى العملية التعليمية، بالإضافة إلى ضعف ارتباطها بسوق العمل.

(٢) **الإطار الأيديولوجي:** الذى يحيط بالمشكلة، والذى أظهرها على ما بدت عليه، ويتمثل الإطار الأيديولوجي للدراسة الحالية فى محاولة وصف وتحليل واقع جامعات الشركات في مصر وماليزيا، وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

(٣) **تفسير الظواهر:** وذلك بالربط بين المشكلة أو المشكلات موضوع الدراسة، والمتمثل في الوقوف على واقع جامعات الشركات في مصر وماليزيا.

(٤) **المقارنة:** حيث تتم المقارنة بين المشكلة أو المشكلات موضوع الدراسة، فى الدول التى تم وصف الظاهرة فيها من قبل.

(٥) **التعميم:** حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها بالقواعد العامة التى تحكم الظاهرة، أو المشكلة موضوع الدراسة، مما يقودنا إلى مجموعة من القواعد التى يمكن تعميمها، واتخاذها إطاراً مرجعياً يفيدنا فيما نقدمه بعد ذلك من توصيات ورؤىً مستقبلية.

(٦) **التنبؤ:** حيث الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة، وحيث يمكن من خلال الدراسة بالمنهج المقارن وضع صورة مستقبلية للظاهرة، أو المشكلة موضوع الدراسة، حيث تعتمد على الدراسة العملية، ولا تعتمد على مجرد الحدس والتخمين.

خطوات السير في الدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفق المنهج المقارن، لذا فهى تتبع الخطوات الآتية:

- **الخطوة العامة**، وتتضمن الإطار العام للدراسة، والذى يشتمل على: مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، أسئلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة، مبررات اختيار التجربة الماليزية، منهج الدراسة، مصطلحات الدراسة، الدراسات السابقة، خطة السير في الدراسة.
- **الخطوة الثانية** للدراسة الحالية (تفسير الظواهر)، وتتمثل في دارسة واقع جامعات الشركات في مصر وماليزيا. وبذلك يكون الباحث قد أجاب السؤالين الأول والثاني من أسئلة الدراسة.
- **الخطوة الثالثة**، وتتمثل في (المقارنة، والتعميم، والتنبؤ). وفيها يقوم الباحث ببيان أوجه الشبه والاختلاف بين جامعات الشركات في مصر وماليزيا، ثم استخلاص بعض النتائج التى أسفرت عنها الدراسة، وأخيراً محاولة الاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير جامعات الشركات المصرية. وبذلك يكون الباحث قد أجاب السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

ثانياً: جامعات الشركات في ماليزيا

تتنوع الجامعات الخاصة في ماليزيا ما بين جامعات يتم دعمها وتمويلها من قبل وكالات الأعمال، ويطلق عليها (جامعات الشركات) مثل جامعة الوسائط المتعددة الماليزية Multimedia University، وجامعة الطاقة الوطنية (تناجا) Universiti Tenaga Nasional، وجامعة البترول الوطنية الماليزية (بتروناس) Universiti Teknologi PETRONAS، وتلك التي تدعمها الأحزاب السياسية في حكومة التحالف الحالية مثل جامعة تنكو عبد الرحمن University Tunku Abdul Rahman (UTAR) والتي تعد الذراع التعليمي لحزب الجمعية الصينية الماليزية Malaysian Chinese Association . بالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً بعض الفروع لجامعات أجنبية في البلاد، مثل حرم جامعة موناش وجامعة نوتنجهام. من ناحية أخرى، يشار للفئة الثانية من الجامعات الخاصة في ماليزيا عادة باسم "الجامعات الخاصة المحلية Local Private Universities". (Siew Yean Tham, 2013, 651)

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في جامعات الشركات الماليزية:

إن فهم النظام التعليمى لدولة ما، والتعرف على جوانبه المختلفة، سواء كانت ظاهرة أم كامنة، إنما يتأتى بالتعرف على القوى والعوامل التى تؤثر فيه وتشكل عناصره المختلفة. وبما أن النظام التعليمى بكافة مستوياته جزء من المجتمع الذى يحوى عدداً من العناصر (اجتماعية – اقتصادية – سياسية – جغرافية – وغيرها) تكون فى حالة تفاعل دائم ومستمر مع بعضها البعض، لذلك فهو يتأثر بهذه العناصر ويؤثر فيها، وهو الأمر الذى ينطبق على التعليم العالي والجامعي، وخاصة موضوع الدراسة (جامعات الشركات). وفى سبيل فهم أوضح لجامعات الشركات فى ماليزيا، سيتم فيما يلى عرض لأهم القوى والعوامل الثقافية التى تؤثر فيها:

أ- العامل الجغرافي:

تقع دولة ماليزيا في جنوب شرق آسيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري؛ وتتكون من ١٣ ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ ٣٢٩,٧٥٠ كم^{٢}. وهي تطل على المحيط الهندي، وتحدها تايلاند من الشمال، وإندونيسيا وسنغافورة من الجنوب، عاصمتها كوالالمبور Kuala Lumpur، والتي ما زالت تضم مقر البرلمان الماليزي كما

أنها المركز التجاري والاقتصادي الرئيس في البلاد. في حين أن بوتراجايا Putrajaya هي مقر الحكومة الاتحادية (العاصمة الإدارية). وتقسم أراضي الدولة إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما ماليزيا الغربية وتسمى الملايو والتي تنقسم إلى أحد عشر إقليماً وولايتين فيدراليتين. أما ماليزيا الشرقية فتمثل الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو Borneo البالغ مساحتها ٧٣٤٠٠٠ كم^{٢}، وتشكل ولايتي صباح وساروواك، وتنقسم إلى إقليمين وولاية فيدرالية واحدة. (سمير عبدالرسول العبيدي، ٢٠٠٨م، ٧٨) وقد بلغ تعداد السكان أكثر من ٣٠ مليون نسمة سنة ٢٠١٤م. (Wikipedia, 2016, 2)

ويتميز المشهد في شطري البلاد الغربي والشرقي بالسهول الساحلية التي ترتفع في كثير من الأحيان لتشكل تلالاً وجبالاً مغطاة بالغابات الكثيفة، أعلاها هو جبل كينابالو Mount Kinabalu بارتفاع ٤٠٩٥٢ متر في جزيرة بورنيو. كما يتميز المناخ المحلي بكونه استوائي مع وجود رياح موسمي. (ثناء إبراهيم فاضل الشمري وظاهر عبدالزهرة الربيعي، ٢٠١٣م، ٢٣٤-٢٣٥)

ويوجد بماليزيا مضيق ملقا Malacca الذي يقع بين جزيرة سومطرة Sumateraوشبه جزيرة ماليزيا، والذي يعد من أهم الممرات الملاحية في العالم. كما يفصل مضيق جوهور Johor بين ماليزيا وسنغافورة. ومن أهم المدن الكبرى الأخرى في ماليزيا جورج تاون Georgetown، وأيبوه Ipoh، وجوهور بارو Johor Baru، وكوتشينغ Kuching، وكوتا كينابالو Kota Kinabalu، وميري Miri، وألور ستار Alor Setar، وملقا، وكوالا ترنجانو Kuala Terengganu، وكوتا بارو Kota Bharu، وكوانتان Kuantan، وبتالينغ جايا Petaling Jaya. (حسن المنقوري، ٢٠٠٦م، ٩٤)

وقد تأثرت جامعات الشركات في ماليزيا بالظروف الجغرافية السابقة من عدة أوجه. حيث يلاحظ أن جامعة بترونـاس على سبيل المثال تقوم بتقديم مجال واسع من برامج الدراسات العليا سواء في درجة الماجستير أم درجة الدكتوراه تتضمن تخصصات لها علاقة بطبيعة الأرض والمناخ والموارد الطبيعية في ماليزيا مثل الماجستير والدكتوراه في: هندسة البترول، علوم الأرض البترولية، الهندسة الكهربية والإلكترونية، الهندسة الميكانيكية، العلوم في هندسة الحفر، العلوم في الهندسة البحرية، إدارة الطاقة .. وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية والمطبقة بجامعات الشركات الماليزية مظهرًا مهماً من مظاهر تأثر تلك الجامعات بالعامل الجغرافي. حيث تعد المشاركة في هذه الأنشطة واحدة من بين العديد من المتطلبات اللازمة للتخرج من الجامعة. وتوفر المقررات المصاحبة للمنهج خبرات للطلاب تتعلق بالجوانب النظرية والعملية دون الدخول في تفاصيل مركزة تتعلق بتخصصاتهم. وقد تم تصميم وتطوير تلك المقررات بعناية شديدة لتحقيق أهداف ومتطلبات الجامعة. ويعد التعليم من خلال المشاركة في الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية عملية مستمرة تهتم بتطوير المظاهر السلوكية والعاطفية والمادية والاجتماعية للطالب. ويمكن لهذه الخبرة المستمرة في التعلم أن تأتي في شكل رسمي وغير رسمي، من أجل تنمية الوعي الكلي للفرد في مجال التقدير، والتفكير التحليلي وحل المشكلات، وهي خبرات لا غنى عنها في الحياة اليومية. (Hanif Kara, 2007, 14)

ب–العامل التاريخي:

تعد جامعات الشركات بصفة عامة مؤسسات خاصة أنشأتها شركات أو منظمات إما تابعة للدولة أو تابعة لأطراف وهيئات خاصة. وفي ماليزيا، وصل عدد الجامعات الخاصة في عام ٢٠٠٤م إلى (١٦) جامعة (Muslehuddin Ahmed, 2004, 80)، في حين يبلغ عددها اليوم (٣٨) جامعة، تشمل العديد من جامعات الشركات. ويتم تطوير هذه الجامعات باستمرار، وهي تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للتدريس، وبالتالي لا يجد خريجو تلك الجامعات صعوبة في الالتحاق بسوق العمل بعد التخرج. (International Medical University Malaysia, 2016, 1)

وقد شهد عام ١٩٧٠م نشأة أول مشاركة من جانب القطاع الخاص في التعليم العالي الماليزي. وبدأ ذلك من خلال توفير برامج التعليم ما قبل الجامعي، وبرامج التوأمة Twinning Programmes، ومنح الدرجات العلمية الخارجية، والبرامج المهنية. وقد نمت تلك البرامج بشكل كبير خلال فترة ثمانينيات القرن الماضي من خلال توفير برامج (٣ + ٠) (*)، وكذلك الدرجات العلمية المحلية في أواخر تسعينيات القرن الماضي. كما تغير شكل دخول القطاع الخاص في ميدان التعليم العالي الماليزي بتطبيق الديمقراطية في البلاد والاتجاه نحو عمليات تدويل التعليم العالي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. (Molly N. Lee, 2004, 33-34)

(*) برنامج (٣ + ٠) امتداد لبرنامج التوأمة Twinning Programme المعروف بـ (٢ + ١). والبرنامج يسمح للطلاب بإكمال ثلاث سنوات دراسية بالجامعات الأجنبية الشريكة داخل ماليزيا. وقد بدأ العمل في هذا البرنامج عام ١٩٩٨م. وفي ظل هذا البرنامج تسمح الجامعات الأجنبية الشريكة كالجامعات الموجودة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستراليا وفرنسا، تسمح بتقديم برامج كاملة لمرحلة البكالوريوس خاصة بها داخل ماليزيا. ومن ثم تمنح تلك الجامعة الأجنبية الشريكة المؤهلات العلمية. وهذا يعني أن طلاب برنامج (٣ + ٠) يدرسون نفس المنهج ويحصلون على نفس المؤهلات التي يحصل عليها الطلاب في الجامعة المضيفة في الخارج. وبالتالي، وخلافاً لبرنامج التوأمة، لا يحتاج الطلاب للذهاب إلى البلد المضيف لاستكمال دراستهم، إلا إذا اختاروا القيام بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، نتج عن السياسة الاقتصادية الماليزية الجديدة New Economic Policy (NEP) المتعلقة بالتعليم العالي جانبان مهمان كان لهما تأثيرهما على مؤسسات التعليم العالي الخاصة في ماليزيا، أولهما إدخال نظام المحاصة العرقية كأساس للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي العامة، وثانيهما القيود المفروضة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة ذات الصلة بمنح الدرجات العلمية. ونتيجة لرغبة الدولة في حماية حقوق المواطنين الأصليين للبلاد البوميبوترا Bumiputras في التعليم العالي، وتخصيص أغلب المقاعد لهم بالمؤسسات الجامعية، فقد اضطر أبناء الأعراق الأخرى من غير السكان الأصليين للبحث عن التعليم العالي خارج البلاد. وفي نفس السياق، شهدت الفترة ما بين عام ١٩٧٠م وأوائل عام ١٩٨٠م مواسم هجرة الطلاب الماليزيين. وفي هذه المرة، كانت هناك حركة كبيرة من الطلاب الماليزيين للسفر إلى الخارج من أجل التعليم. وهكذا اغتنم مقدمو التعليم الخاص هذه الفرصة واستفادوا من سياسة الحكومة، وبدأوا في تقديم مقررات التعليم قبل الجامعي والجامعي لهؤلاء الطلاب الذين يرغبون في السفر إلى الخارج للدراسة. (Siew Yean Tham, 2013, 651)

كما أدى الارتفاع المستمر والكبير في رسوم الدراسة في الخارج إلى الحد من فرص الحصول على التعليم العالي وقصرها فقط على الأغنياء. وهكذا، لعبت مؤسسات التعليم العالي الخاص دوراً مهماً في توفير وسائل بديلة لأولئك الذين فضلوا مواصلة التعليم العالي محلياً أو في توفير فرصة ثانية لأولئك الذين فشلوا في القبول في الجامعات الحكومية المحلية.

وخلال عام ٢٠٠٣م تبوأت ماليزيا المرتبة الثالثة عالمياً ضمن أهم البلدان المقدمة للتعليم العالي الدولي. ففي عام ١٩٩٩م سجل حوالي ١٤٧٤٨ طالباً دولياً أنفسهم بمؤسسات التعليم العالي الماليزية، ونحو ١٧٨٤٠ طالباً في عام ٢٠٠٠م، وحوالي ١٧٦٧٨ طالباً في عام ٢٠٠١م. ومع ذلك، أتاحت الدولة بعض الخيارات أمام الطلاب الذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج للتعليم العالي، حيث أمكنهم الحصول على الدرجات العلمية من خلال التسجيل في برامج الدرجة العلمية الخارجية External Degree Programmes في بعض المؤسسات مثل شهادة القانون والبرامج المهنية من جامعة لندن، والمعهد الماليزي للمحاسبين العامين المعتمدين Malaysian Institute of Certified Public Accountants (MICPA)، وجمعية المحاسبين القانونيين في المملكة

المتحدة Association of Chartered Certified, Accountants (ACCA)، والمعهد المعتمد للمحاسبين الإداريين Chartered Institute of Management Accountants (CIMA)، ومعهد الأمناء والإداريين المعتمد في المملكة المتحدة Institute of Chartered Secretaries and Administrators (ICSA)، وغيرها. وكنتيجة لهذا، يمكن للطلاب اختيار هذه البرامج باعتبارها فرصة أكثر من كونها خياراً. كما سهلت مؤسسات التعليم العالي الخاص أيضاً "هجرة الأدمغة" بين الطلبة الماليزيين الذين أصيبوا بخيبة أمل مع سياسة التعليم العالي في ذلك الوقت. وشهد منتصف ثمانينيات القرن الماضي أول بادرة لتحرير التعليم العالي في ماليزيا وذلك بظهور توأمة البرامج Twinning Programmes التي تقدمها الجامعات الأجنبية داخل مؤسسات التعليم العالي الخاص الماليزية؛ هذا إلى جانب البرامج الأخرى المصادق عليها من قبل الهيئات المهنية الأجنبية. (Roy Wilkinson and Ishak Yussof, 2005, 375-377)

وفي عام ١٩٩٦م أصدرت الحكومة قانون مؤسسات التعليم العالي الخاص The Private Higher Educational Institutions Act, 1996، والذي كان بمثابة السلطة الوحيدة التي حررت قطاع التعليم ووفرت الإطار القانوني لوضع ترتيبات التوأمة بين المؤسسات العامة والخاصة على أحد الجوانب، والمؤسسات الأجنبية والمحلية على الجانب الآخر؛ وكذلك إنشاء الجامعات الخاصة، وفروع لجامعات أجنبية وغيرها من أشكال مؤسسات التعليم العالي الخاصة. (Malaysian Universities Guide, 2016, 1)

وقد منح القانون الفرصة للكليات القائمة لكي تصبح جامعات. واعتبر القانون عملية تحرير التعليم العالي عملية ضرورية لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي من قبل المواطنين الماليزيين. وقد صدرت عدة قوانين أخرى لتنظيم الأنشطة العامة لقطاع التعليم الماليزي إلى جانب هذا القانون. وشملت هذه القوانين قانون التعليم لعام ١٩٩٦م the Education Act، وقانون الجامعة والكليات الجامعية (المعدل) لسنة ١٩٩٦م the University and University Colleges (Amendment) Act، وقانون المجلس الوطني للاعتماد الأكاديمي لسنة ١٩٩٦م the National Accreditation Board Act، وقانون المجلس الوطني للتعليم العالي لسنة ١٩٩٦م the National Council on Higher Education Act. (Molly N. Lee, 2004, 34)

وبعد سنوات قليلة من صدور قانون مؤسسات التعليم العالي الخاص وغيرها من القوانين المشار إليها، أصدر البرلمان الماليزي بعض القوانين الأخرى المكملة لهذه القوانين، ومن بينها قانون المجلس الوطني لصندوق التعليم العالي لسنة ١٩٩٧م National Higher Education Fund Board Act. ونتيجة لهذا التشريع، أنشئت في عام ٢٠٠١م ست جامعات خاصة محلية وثلاثة فروع لجامعات أجنبية تتولى تقديم مقررات دراسة ودرجات علمية كاملة. وكان الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة المحلية الست تقديم مقررات دراسية في مجال الهندسة والدراسات التجارية، والطب، والوسائط المتعددة. (Mohd Ismail Abd Aziz and Doria Abdullah, 2014, 495)

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الجامعات الخاصة المحلية تمول عن طريق الشركات الماليزية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، أنشئت جامعة الوسائط المتعددة، ويجري تمويلها من قبل شركة الاتصالات الماليزيةTelekom Malaysia، أكبر شركة هاتف في ماليزيا. وبنفس الطريقة أنشئت جامعة تناجا الوطنية Universiti Tenaga Nasional، من خلال الاستثمارات التي قامت بها شركة الكهرباء الوطنية National Power Company.

وتسعى العديد من الجامعات الأجنبية لإقامة فروع لها داخل ماليزيا من خلال إقامة شراكات مع التكتلات الاقتصادية الماليزية الكبيرة مثل مجموعة صنواي بيرهاد Sunway Berhadفي حالة جامعة موناشMonash University ؛ وأيضاً مثل شركات بارلو-بوستيد Barlow-Boustead، وشركة YTL ولمباجا تابونج انتارا تينتيرا Lembaga Tabung Antara Tentera (LTAT) في حالة جامعة نوتنجهام University of Nottingham . ويتم هذا الترتيب من قبل الحكومة الماليزية رغبة في تطوير قطاع التعليم فضلاً عن تصدير التعليم والصناعة إلى أماكن أخرى. (Husaina Banu Kenayathulla, 2013, 383)

وفي الفترة من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٥م، كانت هناك زيادة حادة في عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص نتيجة المزايا والحوافز التي قدمتها الحكومة للراغبين في إنشاء تلك المؤسسات. وشمل ذلك، الحوافز الضريبية من خلال الإعفاء الضريبي على: المواد المستوردة وضرائب المبيعات والرسوم المفروضة على المواد التعليمية؛ بالإضافة إلى ١٠٠٪ علاوة على الاستثمار في المؤسسات التقنية والمهنية؛ هذا إلى جانب تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تخصص تبرعات نقدية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية وشبه الحكومية. (Mohd Ismail Abd Aziz and Doria Abdullah, 2014, 500)

وقد تأثرت ماليزيا بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٩٧م، حيث ساعدت تلك الأزمة على تغيير سياسة الحكومة تجاه مؤسسات التعليم العالي الخاص. فقد تم تعزيز عملية تحرير التعليم العالي لتمكين الجميع من المشاركة في الاستثمار في قطاع التعليم. ونتيجة لذلك، تم منح نحو ٢٦ كلية الموافقة على تقديم البرامج العلمية التي يطلق عليها (٣ + ٠) بالتعاون مع بعض الجامعات الأجنبية المختارة للمساعدة على الحد من تدفق النقد الأجنبي بسبب الدراسة في الخارج من قبل الماليزيين. والحقيقة أن تقديم برامج التوأمة وخصوصاً برامج (٣ + ٠) بصورة مشتركة مع الشركاء الأجانب قد عزز بلا شك مركز مؤسسات التعليم العالي الخاص في ماليزيا. (Anthony Vaz and Shaheen Mansori, 2013, 166-167)

بالإضافة إلى ذلك، تم دعوة العديد من الجامعات طيبة السمعة في المملكة المتحدة وأستراليا لإنشاء فروع لها في ماليزيا عام ١٩٩٨م. وهو ما أدى إلى تغيير هيكلي للملكية الخاصة للجامعات الخاصة في ماليزيا. ولعل أهم هذه التغييرات الهيكلية ملكية الشركات لمؤسسات التعليم العالي الخاص. واليوم، تلعب مؤسسات التعليم العالي الخاص في ماليزيا دوراً مهماً في دمقرطة التعليم العالي الماليزي. والدليل على ذلك زيادة أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة، بالإضافة إلى إنشاء جامعات جديدة من قبل كيانات خاصة.

وتتنوع الجامعات الخاصة في ماليزيا ما بين جامعات يتم دعمها من قبل وكالات الأعمال الحكومية مثل جامعة الوسائط المتعددة الماليزية، وجامعة الطاقة الوطنية في ماليزيا، وجامعة البترول الوطنية الماليزية، وتلك التي تدعمها الأحزاب السياسية في حكومة التحالف الحالية مثل جامعة تنكو عبد الرحمن University Tunku Abdul Rahman (UTAR) والتي تعد الذراع التعليمي لحزب الجمعية الصينية الماليزية Malaysian Chinese Association. بالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً بعض الفروع لجامعات أجنبية في البلاد، مثل حرم جامعة موناش وجامعة نوتنجهام. من ناحية أخرى، يشار للفئة الثانية من الجامعات الخاصة في ماليزيا عادة باسم "الجامعات الخاصة المحلية Local Private Universities". (Siew Yean Tham, 2013, 651)

ج- العامل الاقتصادي:

تعد ماليزيا واحدة من كبرى الدول المُصدِّرة للمطاط الطبيعي وزيت النخيل، جنباً إلى جنب مع الأخشاب والكاكاو والفلفل والأناناس والتبغ وزيت النخيل. كما يعد القصدير والبترول الموردان المعدنيان الرئيسان ذوا الأهمية الاقتصادية في الاقتصاد الماليزي. وقد أسهمت الاكتشافات البترولية والغاز الطبيعي في حقول النفط قبالة صباح، وساراواك، وتيرينجانو Terengganu في دعم الاقتصاد الماليزي. ومن المعادن الأخرى التي تشكل أهمية للاقتصاد الماليزي النحاس والبوكسيت وخام الحديد والفحم إضافة إلى المعادن الصناعية مثل طين الفخار والكاولين والسيليكا والحجر الجيري والباريت والفوسفات وأحجار الجرانيت وكذلك كتل وألواح الرخام، كما تنتج ماليزيا كميات صغيرة من الذهب.(ناصر يوسف،٢٠٠٨م، ٩٣-٩٤)

بالإضافة إلى ذلك، تهتم الحكومة الماليزية بقطاع السياحة اهتماماً كبيراً، وتسخر له كل إمكانياتها، حيث تنتشر مدن الملاهى وخاصة الألعاب المائية انتشاراً كبيراً في ماليزيا نظراً للجو الحار نسبياً طول العام، كما تنتشر بها الفنادق من فئة الخمسة نجوم. وتتميز ماليزيا عن غيرها في قطاع السياحة بأنها بلد رخيص نسبياً إذا ما قورنت ببعض البلدان الأخرى. وخلال سبعينيات القرن الماضي بدأت ماليزيا بالانتقال من اعتمادها على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع. وبوجود الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادارات البلاد المحرك الرئيس للنمو. (عبدالحافظ الصاوي،١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م،٦٣-٦٤).

وقد شهدت ماليزيا فيما بين ثمانينيات ومنتصف تسعينيات القرن الماضي نمواً اقتصادياً كبيراً في ظل حكومة مهاتير محمد Mahathir Mohamad. حيث شهدت هذه الفترة تحولاً من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى اقتصاد يرتكز على الصناعة في مجالات مثل أجهزة الكمبيوتر والمستهلكات الإلكترونية. كما شهدت تلك الفترة أيضًا تغيراً في المشهد الماليزي مع ظهور العديد من المشروعات الضخمة، لعل أبرزها برجا بتروناس التوأمان (حينها أعلى مبنى في العالم، وما زالا يحتفظان بوضعهما كأعلى مبنيين توأمين)، ومطار كوالالمبور الدولي، والطريق السريع بين الشمال والجنوب، وحلبة سيبانغ الدولية Sepang، وممر الوسائط المتعددة الخارق، وسد باكون الكهرومائي Bakun Dam، وبوتراجايا العاصمة الإدارية الاتحادية الجديدة. (إسراء كاظم الحسيني، ٢٠١٥م، ٣٤-٣٥)

وفي عام ٢٠٠٨م حققت ماليزيا معدل نمو محلي إجمالي بلغ أكثر من ٧٪ مع انخفاض معدلات التضخم في فترة الثمانينيات والتسعينيات. كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٤٢١٥ دولاراً، مما يضعها في المرتبة ٤٨ عالمياً وثانياً في جنوب شرقي آسيا، متخلفة عن جارتها سنغافورة التي تعد اقتصاداً متطوراً في جنوب شرق آسيا بناتج محلي إجمالي ٤٩.٢٨٨ دولاراً أمريكي للفرد. (Wikipedia, 2016, 3)

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الجامعات الخاصة المحلية في ماليزيا تمول عن طريق الشركات الماليزية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، أنشئت جامعة الوسائط المتعددة، ويجري تمويلها من قبل شركة الاتصالات الماليزية Telekom Malaysia، أكبر شركة هاتف في ماليزيا. وبنفس الطريقة أنشئت جامعة تناجا الوطنية Universiti Tenaga Nasional، من خلال الاستثمارات التي قامت بها شركة الكهرباء الوطنية National Power Company.

وتسعى العديد من الجامعات الأجنبية لإقامة فروع لها داخل ماليزيا من خلال إقامة شراكات مع التكتلات الاقتصادية الماليزية الكبيرة مثل مجموعة صنواي بيرهاد Sunway Berhadفي حالة جامعة موناشMonash University ؛ وأيضاً مثل شركات بارلو– بوستيد Barlow-Boustead، وشركة YTL ولمباجا تابونج انتارا تينتيرا Lembaga Tabung Antara Tentera (LTAT) في حالة جامعة نوتنجهام University of Nottingham . ويتم هذا الترتيب من قبل الحكومة الماليزية رغبة في تطوير قطاع التعليم فضلاً عن تصدير التعليم والصناعة إلى أماكن أخرى. (Husaina Banu Kenayathulla, 2013, 383)

وفي الفترة من عام ١٩٩٥م إلى عام ٢٠٠٥م، كانت هناك زيادة حادة في عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص نتيجة المزايا والحوافز التي قدمتها الحكومة للراغبين في إنشاء تلك المؤسسات. وشمل ذلك، الحوافز الضريبية من خلال الإعفاء الضريبي على: المواد المستوردة وضرائب المبيعات والرسوم المفروضة على المواد التعليمية؛ بالإضافة إلى ١٠٠٪ علاوة على الاستثمار في المؤسسات التقنية والمهنية؛ هذا إلى جانب تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تخصص تبرعات نقدية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية وشبه الحكومية. (Mohd Ismail Abd Aziz and Doria Abdullah, 2014, 500)

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم دعوة العديد من الجامعات طيبة السمعة في المملكة المتحدة وأستراليا لإنشاء فروع لها في ماليزيا عام ١٩٩٨م. وهو ما أدى إلى تغيير هيكلي للملكية الخاصة للجامعات الخاصة في ماليزيا. ولعل أهم هذه التغييرات الهيكلية ملكية الشركات لمؤسسات التعليم العالي الخاص. وتتنوع الجامعات الخاصة في ماليزيا ما بين جامعات يتم دعمها من قبل وكالات الأعمال الحكومية مثل جامعة الوسائط المتعددة الماليزية، وجامعة الطاقة الوطنية في ماليزيا، وجامعة البترول الوطنية الماليزية، وتلك التي تدعمها الأحزاب السياسية في حكومة التحالف الحالية مثل جامعة تنكو عبد الرحمن University Tunku Abdul Rahman (UTAR) والتي تعد الذراع التعليمي لحزب الجمعية الصينية الماليزية Malaysian Chinese Association . بالإضافة إلى ذلك، توجد أيضاً بعض الفروع لجامعات أجنبية في البلاد، مثل حرم جامعة موناش وجامعة نوتنجهام. من ناحية أخرى، يشار للفئة الثانية من الجامعات الخاصة في ماليزيا عادة باسم "الجامعات الخاصة المحلية Local Private Universities". (Siew Yean Tham, 2013, 651)

وقد تأثر النظام التعليمي بجامعات الشركات في ماليزيا بالظروف الاقتصادية للدولة، من حيث صياغة رؤية ورسالة تلك المؤسسات، وأهدافها، وبرامجها الأكاديمية، وطرق التعليم فيها .. غيرها. فعلى سبيل المثال تتمثل رؤية جامعة تناجا الوطنية في (الريادة العالمية في مجال الطاقة، والإسهام في تشكيل مستقبل مستدام). (Universiti Tenaga Nasional, 2016a, 1)

كما تسعى جامعة بتروناس إلى إنجاز أهداف سيكون لها إسهام واضح في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، أهمها: (Hanif Kara, 2007, 4)

- تخريج جيل خلاق ومبتكر يستطيع أفراده أن يصبحوا – مستقبلاً – قادة للصناعة وقادة للأمة.
- تعزيز الإبداع والابتكار وتوسيع حدود التكنولوجيا والتعليم لتحسين المجتمع.
- تنمية المهارات والاستعدادات القيادية لمواجهة تحديات السوق العالمية التنافسية.
- ضمان التدفق المستمر للمواهب والقدرات التي تخطو بماليزيا نحو آفاق أكبر على الساحة الدولية.

وفي سبيلها لدعم خطط التنمية الاقتصادية في الدولة تحرص جامعات الشركات الماليزية على تضمين برامجها الأكاديمية الكثير من التخصصات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال تمنح جامعة بتروناس درجة البكالوريوس في تخصصات: الهندسة الكيميائية، الهندسة المدنية، الهندسة الكهربائية والإلكترونيات، الهندسة الميكانيكية، الهندسة البترولية، تكنولوجيا علوم الأرض البترولية، تكنولوجيا نظم المعلومات التجارية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمنح جامعة ملتيميديا درجة البكالوريوس في تخصصات الكهرباء، الإلكترونيات تخصص تقنية النانو، هندسة البرمجيات الإلكترونيات، نظم المعلومات، المحاسبة، الاقتصاد التحليلي، الهندسة المالية، التمويل، إدارة الأعمال، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، تكنولوجيا المعلومات، القانون، الفنون السينمائية، وغيرها. كما تمنح جامعة تناجا الوطنية درجات علمية متعددة على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في تخصصات: الهندسة المدنية الهندسة الميكانيكية الهندسة الكهربائية والإلكترونية علوم الكمبيوتر (هندسة برمجيات) المحاسبة هندسة الطاقة إدارة الأعمال تقنية المعلومات الاقتصاد العالمي؛ وكلها – كما يبدو –تخصصات تخدم الاقتصاد الماليزي وتسهم في إحداث التنمية الاقتصادية المرغوبة بشكل كبير خاصة على المستوى الصناعي والتقني.

ومن جهة أخرى تحرص جامعات الشركات الماليزية على تنظيم برامج للتدريب الصناعي عبارة عن مقررات يمارس الطلاب خلالها العديد من الصناعات مثل: الأعمال الواقعية والمشروعات؛ والأنشطة البحثية والسلامة في مكان العمل في المجال الصناعي لفترة تصل لأكثر من ٢٨ أسبوعاً. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 9-10; Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 10)

د – العامل السياسي:

نظام الحكم في ماليزيا ملكي انتخابي دستوري فيدرالي. ويشار – غالباً – إلى الرئيس الفيدرالي للدولة الماليزية بملك ماليزيا؛ ويتم انتخابه لفترة ولاية مدتها خمس سنوات من بين السلاطين التسعة لولايات الملايو، أما الولايات الأربع الأخرى التي تمتلك حكاماً اسميين فلا تشارك في الانتخاب. ويشبه نظام الحكم في ماليزيا نظام وستمنستر البرلماني Westminster، الذي يعد من مخلفات الاستعمار البريطاني. ومنذ الاستقلال في عام ١٩٥٧م، يحكم ماليزيا تحالف متعدد الأحزاب يعرف باسم "باريسان ناسيونال Barisan Nasional". وتتمتع السلطة القضائية باستقلالية عن السلطتين الشريعية والتنفيذية. وتقسم ماليزيا إدارياً إلى ١٣ ولاية (١١ في شبه الجزيرة الماليزية، و ٢ في بورنيو الماليزية) و ٣ أقاليم اتحادية. وتنقسم كل ولاية إلى أقاليم، ويدعى التقسيم الأدنى من الإقليم "موكيم Mukim". (حسن المنقوري، ٢٠٠٦م، ٩١–٩٧)

ويتم تقسيم السلطة التشريعية بين المجالس التشريعية الاتحادية والمحلية. ويتألف البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب أو ديوان راكيات Dewan Rakyat (معناه مجلس الشعب)، ومجلس الشيوخ الأكاديمي أو ديوان نيغارا Dewan Negara (معناه مجلس الأمة). كما أن لكل ولاية مجلس تشريعي خاص بها (ديوان أوندانغان نيغيري Dewan Undangan Negeri) يتم انتخاب أعضائه وفقاً للدائرة الانتخابية وحيدة التمثيل. أما السلطة التنفيذية فتُسند إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، وينص الدستور الماليزي على ضرورة أن يكون رئيس الوزراء عضواً في مجلس النواب، ويتمتع بأغلبية داخله، ويتم اختيار الوزراء من بين أعضاء مجلسي البرلمان وهم مسؤولون أمامهما. (إسراء كاظم الحسيني، ٢٠١٥م، ٣٢-٤٠)

وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا عضو مؤسس لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)، وتشارك في العديد من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة UN، كما أنها عضو في الكومنويلث البريطاني British Commonwealth، وعضو في مجموعة البلدان النامية الثماني The D-8 Organization for Economic Cooperation. (United Nations, United Nations Development Programme, 2015, 3-125)

ومن أهم ملامح تأثر جامعات الشركات الماليزية بالعامل السياسي خضوع تلك الجامعات لرقابة الحكومة الماليزية والبرلمان الماليزي من خلال التزامها بقانون مؤسسات التعليم العالي الخاص The Private Higher Educational Institutions Act, 1996، والذي حرر قطاع التعليم ووفر الإطار القانوني لوضع ترتيبات التوأمة بين المؤسسات العامة والخاصة على أحد الجوانب، والمؤسسات الأجنبية والمحلية على الجانب الآخر؛ وكذلك إنشاء الجامعات الخاصة، وفروع لجامعات أجنبية وغيرها من أشكال مؤسسات التعليم العالي الخاصة. (Malaysian Universities Guide, 2016, 1)

وقد صدرت عدة قوانين أخرى لتنظيم الأنشطة العامة لقطاع التعليم الماليزي إلى جانب هذا القانون. وشملت هذه القوانين قانون التعليم لعام ١٩٩٦م the Education Act، وقانون الجامعة والكليات الجامعية (المعدل) لسنة ١٩٩٦م the University and University Colleges (Amendment) Act، وقانون المجلس الوطني للاعتماد الأكاديمي لسنة ١٩٩٦م the National Accreditation Board Act، وقانون المجلس الوطني للتعليم العالي لسنة ١٩٩٦م the National Council on Higher Education Act. (Molly N. Lee, 2004, 34) كما أصدر البرلمان الماليزي بعض القوانين الأخرى المكملة لهذه القوانين، ومن بينها قانون المجلس الوطني لصندوق التعليم العالي لسنة ١٩٩٧م National Higher Education Fund Board Act. ونتيجة لهذا التشريع، أنشئت في عام ٢٠٠١م ست جامعات خاصة محلية وثلاثة فروع لجامعات أجنبية تتولى تقديم مقررات دراسة ودرجات علمية كاملة. وكان الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة المحلية الست تقديم مقررات دراسية في مجال الهندسة والدراسات التجارية، والطب، والوسائط المتعددة. (Mohd Ismail Abd Aziz and Doria Abdullah, 2014, 495)

كما تحرص جامعات الشركات في ماليزيا على تدريس مجموعة من المقررات لطلابها في مرحلة البكالوريوس عبارة عن متطلبات وطنية عددها (١٤) ساعة معتمدة، بهدف غرس قيم المواطنة لدى هؤلاء الطلاب، وإكسابهم العديد من المهارات العلمية والحياتية والتقنية التي ستفيدهم في حياتهم الجامعية، وكذا بعد تخرجهم من الجامعة وانضمامهم لسوق العمل وانخراطهم في المجتمع.

هـ– العامل الاجتماعي:

وفقاً لتعداد عام ٢٠١٤م بلغ تعداد سكان ماليزيا أكثر من ٣٠ مليون نسمة، تتنوع تركيبتهم لتشمل العديد من المجموعات العرقية. حيث يشكل الملايو Malay (٥٠.٤٪)، والبوميبوترا Bumiputra (١١٪) من عدد السكان. وبحكم الدستور، يعد الملايو مسلمين ويمارسون التقاليد والثقافة الملاوية. وتُمنح صفة بوميبوترا إلى السكان الأصليين من غير الملايو، بما في ذلك العرقيات التايلاندية والخمير Khmer والتشام Cham والسكان الأصليين في صباح وساراواك. ويتميز توزيع السكان في ماليزيا بعدم التكافؤ، حيث يتمركز نحو ٧٥٪ من إجمالي عدد السكان في شبه جزيرة الملايو، بينما يقطن شرق ماليزيا الجزء الباقي. (Wikipedia, 2016, 3) .

ويكفل الدستور الماليزي الحرية الدينية في البلاد. والإسلام هو الدين الرسمي في أغلب الولايات الماليزية وأكبر الأديان في ماليزيا، على الرغم من أن المجتمع الماليزي مجتمع متعدد الأديان. ووفقاً لتعداد السكان والمساكن عام ٢٠٠٠م، شكل المسلمون ما يقرب من ٦٠.٤٪ من إجمالي عدد السكان، بينما شكل البوذيون ١٩.٢٪، والمسيحيون ٩.١٪، والهندوس ٦.٣٪، وأتباع الكونفوشية والتاوية وغيرها من الديانات التقليدية الصينية ٢.٦٪ ، والإحيائية والدين الشعبي والسيخية ١.٩٪ من إجمالي عدد السكان، أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية من السكان (٠.٩٪) فإما ملحدون أو لم يقدموا أية معلومات. (حسن المنقوري، ٢٠٠٦م، العدد ٩١، ٩٤)

ويتألف الشعب الماليزي من أعراق مختلفة تشمل الأعراق الملايوية الأصلية، والأجناس الأخرى، مثل رياق البحري (أيبان)، رياق الأراضي (بيدايوه)، كادازان، كسيناه، ميلاناوس ومرتوس بجانب أعراق صينية وهندية وجنسيات أخرى، كلها تعيش وتعمل معاً دونما تنافر ظاهر أو صراع عرقي يذكر. ويشكل الملايويون والأعراق الأصيلة الأخرى الغالبية العظمى من السكان (٥٨٪)، بينما يحتل الصينيون المرتبة الثانية (٣١٪)، ثم الهنود (١١٪). وتتعدد اللغات بجانب اللهجات الكثيرة في ماليزيا نتيجة تعدد الجنسيات. فإلى جانب اللغة الماليزية القومية (المالاوية) والتي تعد اللغة الرسمية للبلاد، نجد اللغات واللهجات الصينية، والهندية. أما في الدوائر التجارية والصناعية فإن اللغة الإنجليزية تجد استعمالاً واسعاً، وهي مادة إجبارية في المدارس ومعظم الجامعات الماليزية. (حسن المنقوري، ٢٠٠٦م، العدد ٩١، ٩٤)

وتتميز ماليزيا بوجود قدر كبير من الوئام بين الأعراق المكونة للشعب الماليزي. يرافق ذلك تسامح اجتماعي وديني، فالجميع يحترمون دستور البلاد والذي يؤكد أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وأن الوحدة القومية والأهداف هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون وانسجام. وبالتأكيد فقد أسس هذا الوئام والتسامح أرضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وكان عنصراً جذاباً للاستثمارات الأجنبية.

وتبذل الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، حيث تنفق ٥٪ من الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية في البلاد؛ كما يوجد قطاع صحي خاص. ويتطلب نظام الرعاية الصحية في ماليزيا من الأطباء أداء خدمة إلزامية لمدة ثلاث سنوات في المستشفيات الحكومية لضمان القوة العاملة في هذه المستشفيات والحفاظ عليها. كما تم تشجيع الأطباء الأجانب في الآونة الأخيرة للعمل في ماليزيا. (Malaysian-German Chamber of Commerce & Industry, 2011, 4-5)

وقد نتج عن هذا الأمر إلزام طلاب جامعات الشركات بالامتثال لجميع القوانين واللوائح الحكومية والجامعية ذات الصلة بمسائل الصحة والسلامة والبيئة. حيث يقع على عاتق الطالب مسئولية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2011, 11)

- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية صحته وسلامته، فضلاً عن صحة وسلامة الآخرين.
- دعم موظفي الجامعة في تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة.
- ارتداء و / أو استخدام الملابس ومعدات السلامة الملائمة والمطلوبة لتجنب أي تهديد على الصحة والسلامة.
- الامتثال لكافة التعليمات ومتابعة جميع إجراءات الصحة والسلامة التي تحددها الجامعة.
- تقديم تقرير فوري إلى أي من موظفي الجامعة بشأن وقوع أي حادث، مخاطر، تسمم أو أمراض معدية.
- تجنب الاضطرابات أو إساءة استخدام المعدات الخاصة باحتياطات الصحة والسلامة.

وتكتسب الجامعات الخاصة – ومن بينها جامعات الشركات – سمعة طيبة على صعيد المواصفات الدولية وتستقطب العديد من الطلاب من جميع أنحاء العالم، مثل جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا Multimedia University)، وتناجا يونيتن Universiti Tenaga Nasional-UNITEN، وجامعة بتروناس التكنولوجية Universiti Teknologi PETRONAS، وجامعة تونكو عبد الرحمن Universiti Tunku Abdul Rahman، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، توجد فروع لأربع جامعات ذائعة الصيت عالمياً في ماليزيا منذ عام ١٩٩٨م تنتهج نفس معايير الجامعات الأصلية وتمنح نفس الشهادات ولكن رسوم القبول أقل؛ وهذه الجامعات هي: حرم جامعة موناش ماليزيا Monash Malaysia، حرم جامعة كورتين للتكنولوجيا Curtin University of Technology في ساراواك، حرم جامعة سوينبورن للتكنولوجيا Swinburne University of Technology في ساراواك، وحرم جامعة نوتنغهام ماليزيا Nottingham University Malaysia. ويمتلك الطلبة أيضاً خيار التسجيل في معاهد التعليم العالي الخاصة بعد الدراسة الثانوية. حيث تمتلك معظم هذه المعاهد روابط تعليمية بالجامعات في الخارج وخصوصاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، مما يسمح للطلاب بقضاء جزء من مدة البرنامج الدراسي في تلك الدول والحصول على مؤهلات دولية؛ أحد هذه الأمثلة كلية جامعة سيغي University College SEGi والتي ترتبط مع جامعة أبيرتاي دُندي University of Abertay Dundee. (Yesim Yilmaz, 2010, 7-48)

وقد نجحت ماليزيا في الاستفادة من مدخلات ومخرجات عملية البحث العلمي. فقد سخرت عناصر التقدم المادي ضمن خطة تستثمر العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي كمكونات أساسية في التخطيط والقضاء على التخلف التكنولوجي. في إطار ذلك تم تخصيص أكثر من ٣٪ من عوائدها للبحث العلمي لتطوير الإنتاج وقوة العمل ومن ثم تحسين أحوال المعيشة (كمدخلات) والوصول بذلك إلى نسبة عالية من الصادرات الإلكترونية تصل إلى ٥٣٪ من إجمالي صادرات ماليزيا (كمخرجات). (مصطفى محمود عبدالسلام، ٢٠٠٤م، ١٩٨)

وتحرص جامعات الشركات الماليزية على الإسهام في خدمة مجتمعها من خلال تبنى رؤى وأهداف جادة لتحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال تتحدد رؤية جامعة تناجا الوطنية في (السعى إلى النهوض بالمعرفة، والتعلم من التجربة والخبرة، من خلال البحوث والابتكارات التي ستسهم في خدمة المجتمع البشري). كما تسعى الجامعة إلى غرس المعرفة الأساسية القوية وتحقيق العلمية والكفاءة التقنية في تخصصات الطلاب، وغرس المعرفة المتقدمة، والتعلم من التجربة والخبرة داخل المجتمع الجامعي من خلال البحوث والابتكارات التي ستسهم في خدمة المجتمع البشري، وترسيخ الاحترافية والقيادة والأخلاق والتنمية الذاتية المستمرة وسط المجتمع الجامعي، وغرس تقدير المسؤوليات الاجتماعية والثقافية، والعالمية والبيئية في طلابها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المهنية والتطبيقية. وتهدف جامعة بتروناس كذلك إلى تخريج جيل خلاق ومبتكر يستطيع أفراده أن يصبحوا – مستقبلاً – قادة للصناعة وقادة للأمة، وتعزيز الإبداع والابتكار وتوسيع حدود التكنولوجيا والتعليم لتحسين المجتمع، وضمان التدفق المستمر للمواهب والقدرات التي تخطو بماليزيا نحو آفاق أكبر على الساحة الدولية.

ومن جهة أخرى تولي تلك الجامعات أهمية قصوى بتدريس لغة البهاسا ملايو Bahasa Melayu اللغة الرسمية للدولة وجعلها من المتطلبات الرئيسة للقبول في برامجها الأكاديمية المختلفة؛ هذا إلى جانب لغة البهاسا إنجريس Bahasa Inggeris.

وفيما يلي عرض لثلاث من أهم جامعات الشركات في ماليزيا، وهي جامعة بتروناس التكنولوجية، وجامعة الوسائط المتعددة، وجامعة تناجا الوطنية، مع التركيز – أثناء العرض – على جامعة بتروناس التكنولوجية.

١- جامعة بتروناس التكنولوجية
: Universiti Teknologi PETRONAS (UTP)

نشأة الجامعة:

أنشئت جامعة بتروناس في ١٠ يناير ١٩٩٧م عندما دعت الحكومة الماليزية شركة النفط الوطنية – بتروناس لإنشاء الجامعة. وقد عُرفت الجامعة سابقاً باسم معهد بتروناس للتكنولوجيا (ITP) وكان مملوكاً بالكامل لشركة بتروناس. وحصل المعهد على موافقة وزارة التعليم الماليزية في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٥م بموجب "التنظيم الأساسي لمعهد التعليم العالي Essential Higher Education Institute Regulation" لعام ١٩٩٦م. وقد بدأ المعهد ITP في العمل في مقر شركة بتروناس في ولاية كاجانج، سيلانجور يوم ٣ يوليو ١٩٩٥م. وفي ٢٦ يوليو ١٩٩٥م، تم تسجيل معهد ITP كشركة خاصة محدودة. كما تم نقل عملياته إلى بندر سيري اسكندر، بيراك دارول ردزوان في ١ يوليو عام ١٩٩٦م تحت مسمى "جامعة بتروناس التكنولوجية". (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 3)

وقد تخرج من الجامعة أكثر من ١٠٠٠٠ خريج. وهي تضم حاليا أكثر من ٦٠٠٠ طالباً في مرحلة البكالوريوس، وحوالي ١٢٠٠ طالباً في مرحلة الدراسات العليا ينتمون لأكثر من ٥٠ بلداً من جميع أنحاء العالم. وتحرص الجامعة على تعزيز برامجها التعليمية المقدمة في الهندسة والتكنولوجيا بموضوعات في الإدارة والعلوم الإنسانية، وذلك بهدف تخريج جيل مسلح بصفات قيادية ممتازة وقدرات عالية على الاتصال. وتعد جامعة بتروناس الجامعة الخاصة الوحيدة في ماليزيا التي حصلت على تصنيف (٤ نجوم) وفقاً لتصنيف كواكيواريللي سيموندز (Quacquarelli Symonds-QS)، والذي يبلغ أقصى تقدير فيه إلى (٥ نجوم) يُمنح للمؤسسات في خمسة مجالات رئيسة هي: فرص العمل، والتدويل، والابتكار، والمرافق، ونظم القبول. وفي عام ٢٠١٤م جاءت الجامعة في المرتبة الـــ ٢٠٠ كأفضل جامعات العالم في مجال الهندسة الكيميائية، وفي المرتبة ٣٣٥ في مجال الهندسة والتكنولوجيا وفقاً لتصنيف QS. كما حصلت على تصنيف من الفئة ٥ (ممتاز) لسنة ٢٠١١م حسب نظام التصنيف الخاص بمؤسسات التعليم العالي الماليزي. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2016a, 1)

وتركز الجامعة بقوة على البحث والتطوير في سعيها لتحقيق صفة جامعة أبحاث عالمية شهيرة. وتجري الجامعة أنشطة بحثية واسعة بالتعاون مع الشركة الأم (بتروناس)، وغيرها من المؤسسات، والتجمعات الصناعية المحلية والعالمية مع التركيز على تسعة مجالات متخصصة هي: الاستخلاص المعزز للنفط، إدارة ثاني أكسيد الكربون، تكنولوجيا المياه العميقة، تكنولوجيا النانو، التكنولوجيا الخضراء، التكنولوجيا الطبية الحيوية، أنظمة الطاقة الهجين، المدن الذكية، والموارد المستدامة. وقد نالت الجامعة تصنيف (٥ نجوم) من قبل أداة تقييم البحوث الماليزية Malaysian Research Assessment Instrument نتيجة لأنشطتها في الآونة الأخيرة في مجال البحث والتطوير وجهود التسويق. (Hanif Kara, 2007, 25)

وفي أكتوبر ٢٠١٤م، تم الاعتراف بمركز التميز (Centre of Excellence COE) التابع للجامعة، وكذلك مركز الإشارة الذكية وبحوث التصوير Centre for Intelligent Signal and Imaging Research (CISIR) من قبل وزارة التعليم Ministry of Education بصفتهما مؤسستان وطنيتان للتعليم العالي تركزان على تحليل الصور الطبية الحيوية، والتصوير العصبي الكيميائي في مجال البحوث الطبية. وكانت وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار الماليزية Science, Technology and Innovation Ministry قد اعترفت في عام ٢٠١١م بمركز آخر تابع للجامعة هو مركز هياكل النانو وأجهزة النانو المبتكرة Centre of Innovative Nanostructures and Nano Devices. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2016a, 1)

رؤية الجامعة Vision:

تتميز رؤية جامعة بتروناس بوضوحها وقابليتها للتطبيق في ظل الإمكانيات المادية والبشرية للجامعة. وتتمثل رؤية الجامعة في: الريادة في التعليم التكنولوجي وأن تصبح مركزاً للإبداع والابتكار.(Universiti Teknologi PETRONAS, 2013c, 2)

رسالة الجامعة Mission:

تتمثل رسالة الجامعة في أن تصبح معهداً للتعليم العالي، وتقديم فرص السعي وراء المعرفة والخبرات للنهوض بالهندسة والعلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلاد. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2013c, 2)

أهداف الجامعة:

تهدف الجامعة إلى: (Hanif Kara, 2007, 4)

- تخريج جيل خلاق ومبتكر يستطيع أفراده أن يصبحوا – مستقبلاً – قادة للصناعة، وقادة للأمة.
- تعزيز الإبداع والابتكار وتوسيع حدود التكنولوجيا والتعليم لتحسين المجتمع.
- تنمية المهارات والاستعدادات القيادية لمواجهة تحديات السوق العالمية التنافسية.
- ضمان التدفق المستمر للمواهب والقدرات التي تخطو بماليزيا نحو آفاق أكبر على الساحة الدولية.

القبول بالجامعة:

على جميع الطلاب المتقدمين للقبول بجامعة بتروناس التكنولوجية اجتياز برنامج الدراسات التأسيسية Foundation Programme. ومن ثم يجب عليهم الحصول على شهادة الثانوية الماليزية Sijil Pelajaran Malaysia (SPM)، أو ما يعادلها من المؤهلات، والوفاء بالمتطلبات الآتية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 29)

- **المتقدمون للالتحاق ببرنامج الهندسة وعلوم الأرض:**

- اجتياز (٥) ساعات معتمدة (بتقدير C) تشمل مقررات: لغة البهاسا ملايو Bahasa Melayu، ولغة البهاسا إنجريس Bahasa Inggeris، الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء. والحصول على تقدير (C) كحد أدنى في الرياضيات الإضافية.
- اجتياز المستوى العادي O-Level: يجب على الطالب النجاح في المستوى العادي واجتياز (٥) ساعات معتمدة بتقدير (C) في المقررات الآتية: الرياضيات، الفيزياء، الكيمياء، بالإضافة إلى أي مقررين آخرين.
- الحصول على ٦.٠ في (IELTS)، أو على ٥٥٠ في التوفيل الورقي (TOEFL)، أو ما يعادل ذلك. وبالنسبة للطلاب الذين لم يتمكنوا من الوفاء بتلك المتطلبات يُعقد لهم اختبار تحديد مستوى في اللغة الإنجليزية English Placement Test (EPT) لتقييم درجة إتقانهم لها. وفي بعض الحالات ينبغي على الطالب التسجيل في برنامج مكثف في اللغة الإنجليزية قبل التحاقه ببرنامج الدراسات التأسيسية Foundation Studies Programme (خاص بالطلاب الدوليين).

- **المتقدمون للالتحاق ببرنامج التكنولوجيا:**

- اجتياز (٥) ساعات معتمدة (بتقدير C) تشمل مقررات: لغة البهاسا ملايو Bahasa Melayu، ولغة البهاسا إنجريس Bahasa Inggeris، الرياضيات، بالإضافة إلى أي مقررين آخرين في غير مقررات اللغة.
- اجتياز المستوى العادي O-Level: يجب على الطالب النجاح في المستوى العادي واجتياز (٥) ساعات معتمدة بتقدير (C) في المقررات الآتية: الرياضيات، وأي مقررين آخرين، باستثناء مقررات اللغة.
- الحصول على ٦.٠ في (IELTS)، أو على ٥٥٠ في التوفيل الورقي (TOEFL)، أو ما يعادل ذلك. وبالنسبة للطلاب الذين لم يتمكنوا من الوفاء بتلك المتطلبات يُعقد لهم اختبار تحديد مستوى في اللغة الإنجليزية English Placement Test (EPT) لتقييم درجة إتقانهم لها. وفي بعض الحالات ينبغي على الطالب التسجيل في برنامج مكثف في اللغة الإنجليزية قبل التحاقة ببرنامج الدراسات التأسيسية Foundation Studies Programme. (خاص بالطلاب الدوليين)

ويتوجب على الطالب قبل إجراء عملية القبول استيفاء جميع المتطلبات الصحية وفقاً للمبادئ التوجيهية للفحص الطبي والتأمين الصادرة من وزارة التعليم الماليزية. وفيما يتعلق بالطلاب المتقدمين للقبول بالجامعة الذين وُجد – خلال عملية الفحص – أنهم يعانون من بعض الأمراض التي تمنعهم من التسجيل، لا يتم قبولهم بالجامعة. ومن ثم يكون على الطلاب الدوليين العودة إلى بلادهم على نفقتهم الخاصة.

ويُلزم طلاب الجامعة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح الحكومية والجامعية فيما يتعلق بمسائل الصحة والسلامة والبيئة. حيث يقع على عاتق الطالب مسئولية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2011, 11)

- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية صحته وسلامته، فضلاً عن صحة وسلامة الآخرين.
- دعم موظفي الجامعة في تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة.
- ارتداء أو استخدام الملابس ومعدات السلامة الملائمة والمطلوبة لتجنب أي تهديد على الصحة والسلامة.
- الامتثال لكافة التعليمات ومتابعة جميع إجراءات الصحة والسلامة التي تحددها الجامعة.
- تقديم تقرير فوري إلى أي من موظفي الجامعة بشأن وقوع أي حادث، مخاطر، تسمم أو أمراض معدية.
- تجنب الاضطرابات أو إساءة استخدام المعدات الخاصة باحتياطات الصحة والسلامة.

وبالنسبة للطلاب الذين لا يلتزمون بالقوانين والقواعد المذكورة أعلاه قد يوقفون لفترة محددة، أو يفصلون، أو قد تُتخذ بشأنهم أية عقوبات أخرى تراها الجامعة ضرورية.

الخطط والبرامج الدراسية:

تقدم جامعة بتروناس التكنولوجية ثلاثة برامج أكاديمية هي: برنامج الدراسات التأسيسية، وبرامج البكالوريوس، وبرامج الدراسات العليا.

١- برنامج الدراسات التأسيسية Foundation Studies Programme (FSP):

يلتحق ببرنامج الدراسات التأسيسية (FSP) الطلاب الذين أتموا بنجاح شهادة الثانوية الماليزية، أو أي شهادة أخرى معادلة لها. ويركز هذا البرنامج على إعداد الطلاب للقبول ببرامج المرحلة الجامعية المتخصصة (البكالوريوس). ويعد برنامج الدراسات التأسيسية برنامجاً أكاديمياً متكاملاً يزود الطلاب بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية والتي لها علاقة ببرامج التخصص في المرحلة الجامعية. وقد تم تصميم البرنامج لإعداد الطلاب للالتحاق ببرامج البكالوريوس في تخصصات: الهندسة، علوم الأرض البترولية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام المعلومات التجارية.

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 29)

مدة البرنامج:

تصل مدة البرنامج التأسيسي إلى سنة كاملة مقسمة إلى ثلاثة فصول دراسية. وعند اجتياز الطالب للبرنامج التأسيسي بنجاح يمكنه الاستمرار في الدراسة للحصول على درجة البكالوريوس.

الأهداف التربوية للبرنامج:

يتمثل الهدف الرئيس لبرنامج الدراسات التأسيسية في تخريج طلاب ذوي مهارات تحليلية ومعرفة كافية في مجال العلوم الأساسية والرياضيات من أجل إعدادهم لمواصلة التعليم في مجال الهندسة والتكنولوجيا.

مخرجات البرنامج:

في نهاية البرنامج، يجب أن يكون الطلاب قادرين على: (M. Noor Rosli Baharom et al., 2014, 35)

- تطبيق المعارف والعلوم والرياضيات في حل المشكلات المختلفة.
- تطبيق المهارات التحليلية لتفسير وحل المشكلات.
- التواصل الفعال باللغة الإنجليزية.
- ممارسة السلوك الذي يعكس القيم الجيدة في عملية التعلم.

متطلبات النجاح في البرنامج:

لكي يكمل الطالب دراسته بالبرنامج يتوجب عليه النجاح في المقررات المطلوبة جميعها، وإكمال عدد من الساعات المعتمدة لا يقل عن ٥١ ساعة معتمدة، والحصول على معدل تراكمي لا يقل عن ٢.٠٠. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 30)

٢ – برامج البكالوريوس:

إن انتهاء الطالب من برنامج الدراسات الثانوية يؤهله للالتحاق بمرحلة البكالوريوس بإحدى البرامج الأكاديمية الآتية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2012a, 5)

- بكالوريوس الهندسة الكيميائية (درجة الشرف).
- بكالوريوس الهندسة المدنية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس الهندسة الكهربائية والإلكترونيات. (درجة الشرف)
- بكالوريوس الهندسة الميكانيكية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس الهندسة البترولية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس تكنولوجيا علوم الأرض البترولية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس تكنولوجيا نظم المعلومات التجارية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (درجة الشرف)
- بكالوريوس العلوم في الكيمياء التطبيقية. (درجة الشرف)
- بكالوريوس العلوم في الفيزياء التطبيقية. (درجة الشرف)

٣- برامج الدراسات العليا Postgraduate Programmes:

تقدم جامعة بتروناس مجالاً واسعاً من برامج الدراسات العليا سواء في درجة الماجستير أم درجة الدكتوراه. ويوجد بالجامعة نظامان لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه؛ النظام الأول لنيل كل من درجتي الماجستير والدكتوراه بطريقة البحث، والنظام الثاني لنيل درجة الماجستير فقط من خلال الكورسات والأطروحات البحثية على النحو الآتي: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2016b, 2)

أ- الماجستير والدكتوراه بطريقة البحث By Research، في المجالات الآتية:

- الهندسة الكيميائية.
- هندسة البترول.
- الهندسة المدنية.
- علوم الأرض البترولية.
- الهندسة الكهربية والإلكترونية.
- العلوم.
- تكنولوجيا المعلومات.
- الإدارة.
- الهندسة الميكانيكية.
- العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ب-الماجستير من خلال الكورسات والأطروحات البحثية By Coursework & Dissertation، في المجالات الآتية:

- إدارة الأصول والصيانة.
- تكامل العمليات.
- هندسة النظم الإلكترونية.
- العلوم في هندسة الحفر.
- هندسة البترول.
- العلوم في الهندسة البحرية.
- علوم الأرض البترولية.
- إدارة الطاقة.

الساعات المعتمدة Credit Hours :

تسير الدراسة في الجامعة وفق نظام الساعات المعتمدة. وهي عبارة عن معامل ترجيح يُعطَى لمقرر ما، ويعتمد على عدد الساعات المخصصة للمحاضرات، والدروس الخصوصية، والعمل داخل المختبرات في كل أسبوع.

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 10)

وقد يتم استثناء الطالب من بعض الساعات المعتمدة على أساس دراسته الأكاديمية المعترف بها لمقررات مماثلة في مؤسسات أكاديمية أخرى. ويخضع ذلك لموافقة رئيس القسم المعني. ويتم تسجيل الإعفاء من الساعات المعتمدة في محاضر الجامعة، ويجب على الطالب إكمال عدد مماثل من الساعات المعتمدة من أجل الحصول على الدرجة العلمية. ويستند حساب المعدل التراكمي للطالب على عدد الساعات المعتمدة التي أكملها بالجامعة. وفي بعض الحالات قد يلجأ الطالب الذي يغير البرنامج داخل الجامعة إلى نقل الساعات المعتمدة والدرجات التي تنطبق على البرنامج الجديد بحد أدنى الحصول على تقدير 'C' في تلك المقررات. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2010b, 16-17)

طرق التعليم:

تحرص الجامعة على التنويع في الأساليب المستخدمة في تعليم الطلاب وتدريبهم، ومن أهم تلك الأساليب ما يلي: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 9-10; Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 10)

١- المحاضرات والدروس التعليمية Lectures and Tutorials: يتولى الأستاذ الجامعي تقديم عرض شفوي للمقرر من أجل تكملة المحاضرات وتحسين فهم الطلاب لموضوعات المقرر.

٢- العمل داخل المختبرات Laboratory Work: عبارة عن مدخل عملي لتمكين الطلاب من اكتساب الخبرات العملية.

٣- التعلم بالمشروع والتعلم القائم على الفريق Project and Team–Based Learning: أحد أساليب التعلم يطلب بموجبها من الطالب حل مشكلة معينة باستخدام التحليل والتوليف للتوصل إلى حل لها. ويعمل الأستاذ الجامعي خلالها كميسر للتعلم أثناء إشرافه على المشروع الطلابي. ومن بين المقررات التي تستخدم أسلوب التعلم بالمشروع والتعلم القائم على الفريق مشروع فريق الهندسة Engineering Team Project (ETP)، ومشروع السنة النهائية Final Year Project (FYP). ويعمل بمشروع فريق الهندسة فريق من الطلاب ينتمون لمختلف البرامج الدراسية، تحت إشراف فريق من أعضاء هيئة التدريس.

٤- التدريب الصناعي Industrial Internship: برنامج التدريب الصناعي عبارة عن مقررات يمارس الطلاب خلالها العديد من الصناعات مثل: الأعمال الواقعية والمشروعات؛ والأنشطة البحثية والسلامة في مكان العمل في المجال الصناعي. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المقررات إجبارية على كل طلاب مرحلة البكالوريوس، حيث يتم تدريب الطلاب لأكثر من ٢٨ أسبوعاً على الصناعات ذات الصلة.

٥- التعلم الإلكتروني E-Learning: طريقة للتعلم من خلال شبكة الإنترنت يستطيع الطلاب من خلالها الدخول إلى المقررات الدراسية الخاصة بهم عن طريق الويب.
٦- استخدام مصادر بيانات خارجية Use of External Data Sources: عبارة عن مواد مرجعية متاحة من خلال مراكز لمصادر البيانات الأخرى، مثل: المكتبة والإنترنت.
٧- الأنشطة المعتمدة المصاحبة للمنهج الدراسي Credited Co-Curriculum Activities: نشاط يمارس خارج جدران المدرسة، وهو نشاط إلزامي لجميع طلاب الجامعة بغية الوفاء بمتطلبات الجامعة. ومن أهم الأنشطة المعتمدة المصاحبة للمنهج والتي تستخدم في مقررات الجامعة ما يلي: الأنشطة الرياضية، الهيئات الموحدة، والثقافة والفنون، والموسيقى وفنون الدفاع عن النفس.
٨- الأنشطة اللاصفية Extra-Curricular Activities: أحد الأنشطة التي تمارس خارج نطاق المناهج الدراسية، وهي أنشطة غير أكاديمية ينظمها الطلاب وتُعتمد من قبل الجامعة.

الإدارة الأكاديمية Academic Administration:

يدار البرنامج الأكاديمي بجامعة بتروناس وفق الضوابط الآتية:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 13-14)

١- [illegible]:

يُلزم كل طالب بالتسجيل في المقررات التي يدرسها في بداية الفصل الدراسي. مع ملاحظة أن التسجيل للفصل الدراسي التالي يكون في نهاية كل فصل دراسي. ويعتبر تسجيل الطالب في المقررات نهائياً وقاطعاً ما لم يكن الطالب تحت الاختبار والمراقبة والإنذار، أو كان مفصولاً؛ أو رسب في المقررات التي تعد متطلباً لدراسة المقررات التي ينوي دراستها. ويجب على الطلاب التسجيل خلال الفترة المقررة والامتثال لمتطلبات الساعات المعتمدة. أما بالنسبة للطلاب الذين فشلوا في التسجيل في وقت معين فيمنعون من مواصلة دراستهم لهذا الفصل الدراسي خاصة. كما يحرم من التسجيل الطلاب الذين لم يسددوا ما عليهم من مستحقات مالية للجامعة. كما يجب على جميع الطلاب بدوام كامل تسجيل ما لا يقل عن ٩ ساعات معتمدة أو ما يعادل ٣ مقررات دراسية في فصل دراسي معين. ومع ذلك، يمكن التغاضي عن هذا الأمر لتخريج الطلاب الذين هم في الفصل الدراسي النهائي.

٢- [illegible]:

يسمح للطلاب بإضافة أو حذف مقررات خلال أول أسبوعين من الفصل الدراسي بشرط موافقة رئيس القسم، وألا يتعارض ذلك مع مجموع الساعات المعتمدة المسموح بها.

٣- [illegible]:

يسمح للطلاب بالانسحاب من المقررات الأخيرة بحلول الأسبوع الثامن من الفصل الدراسي شريطة المحافظة على حد أدنى من الساعات المعتمدة مقداره (٩) ساعات معتمدة. مع ذلك، لا يمكن رد الرسوم الدراسية الخاصة بتلك المقررات.

٤- [illegible]:

يمكن للطلاب الذين سجلوا في المقررات الدراسية – ولكنهم عجزوا عن حضور الامتحانات بسبب بعض الظروف التي لا يمكن تجنبها – التقدم بطلب للانسحاب من تلك الاختبارات، بعد الحصول على توصية من رئيس القسم وموافقة نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية. وفي حالة ما إذا كان الانسحاب بسبب المرض أو الإصابة، يجب على الطالب تزويد الجامعة بشهادة طبية أو خطاب موقع من طبيب الوحدة العلاجية بالجامعة. وبناء على الموافقة، يمنح الطالب تقدير (غير مكتمل) ويلزم الطالب بإعادة دراسة هذا المقرر عند تقديمه في الخطة الدراسية مرة أخرى.

٥- [illegible]:

يجب على كل الطلاب حضور المحاضرات والدروس، والمختبرات، وأنشطة التعلم القائم على المشروع، والمحاضرات الإضافية، والأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية، والاجتماعات مع المرشدين الأكاديميين. ويجب على الطلاب الحصول على إذن خطي إذا كانوا غير قادرين على حضور المحاضرات والدروس والمختبرات المذكورة أعلاه. ويجب على الطلاب تقديم الطلب قبل ثلاثة أيام من التاريخ الفعلي، أو – في حالات الطوارئ – بعد عودته إلى الحرم الجامعي عن طريق تقديم الوثائق ذات الصلة الداعمة (شهادة طبية، شهادة وفاة) إلى وحدة التسجيل والامتحانات. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى من متطلبات الحضور هي ٩٠٪ لكل مقرر. ويمنع الطالب الذي فشل في تحقيق هذا الشرط من حضور الامتحان النهائي.

٦- تأجيل الدراسة Deferment of Studies:

الطالب الذي يرغب في تأجيل الدراسة يجب عليه الوفاء بالمتطلبات الآتية:

- يمكن تأجيل الدراسة لمدة أقصاها فصلين دراسيين متتاليين في كل مرة.
- يجب تقديم جميع طلبات التأجيل مكتوبة، وأن توجه إلى نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية.
- يجب على الطلاب الذين حصلوا على تأجيل الدراسة لأسباب طبية تقديم الأدلة الطبية التي تتيح لهم العودة للدراسة قبل السماح لهم بالتسجيل. ويعفى جميع الطلاب الذين حصلوا على تأجيل الدراسة من دفع الرسوم اللازمة ولا تعتبر فترة غيابهم جزء من فترة الدراسة.

المتطلبات الأكاديمية Academic Requirements:

تتضمن برامج الهندسة والتكنولوجيا مقررات تفي بالمتطلبات الوطنية ومتطلبات الجامعة، مثل المقررات التأسيسية المعادلة، ومقررات البرنامج الأساسي، والمقررات الاختيارية، والمناهج الدراسية التشاركية، والتدريب الصناعي الداخلي. ويلزم لتخرج الطالب من البرامج الأكاديمية بالجامعة استيفاء المتطلبات الآتية:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a,15;

Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 15)

١ -متطلبات تخرج طلاب البرنامج التأسيسي:

يبلغ الحد الأدنى لفترة الدراسة ثلاثة فصول دراسية (أو عام دراسي)، وكحد أقصى يمكن أن تمتد لفترة ستة فصول دراسية (أو عامين دراسيين). ومن ثم يجب على الطالب:

- الحصول على معدل تراكمي ٢.٠٠ أو أعلى.
- النجاح في جميع المقررات على النحو المطلوب من قبل البرنامج. ويجب على الطالب الراسب في مقرر ما إعادة دراسته.
- تلبية جميع المتطلبات الصادرة عن مجلس الشيوخ الأكاديمي Senate.

٢ -متطلبات تخرج طلاب البكالوريوس، وتتمثل فيما يلي:

- يجب على جميع طلاب بكالوريوس الهندسة إكمال فترة دراسة تمتد لأربعة عشر فصلاً دراسياً.
- كما يجب على جميع طلاب بكالوريوس التكنولوجيا إكمال فترة دراسة تمتد لأحد عشر فصلاً دراسياً؛ باستثناء طلاب بكالوريوس تكنولوجيا علوم الأرض البترولية، حيث يطلب منهم إكمال فترة دراسة تمتد لأربعة عشر فصلاً دراسياً.
- الحد الأدنى من فترة الدراسة اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية هي أربعة فصول دراسية.
- الحصول على معدل تراكمي ٢.٠٠ أو أعلى.
- النجاح في جميع المقررات الدراسية على النحو المطلوب من قبل البرامج ذات الصلة.
- تلبية جميع المتطلبات التي يقرها مجلس الشيوخ الأكاديمي.

كما يجب على جميع طلاب مرحلة البكالوريوس النجاح في كل المقررات الاختيارية Elective Courses التي يقدمها البرنامج الدراسي. حيث يتولى كل برنامج دراسي مهمة إعداد قائمة بالمقررات الاختيارية، ولكل برنامج الحق في تغيير أو الاحتفاظ بهذه المقررات لأي فصل دراسي. كما يجب عليهم النجاح في جميع المقررات الخاصة بالمتطلبات الوطنية والجامعية National Requirement Courses التي تحددها الجامعة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الطلاب الخضوع لفترة تمتد لحوالي (٢٨) أسبوعاً من التدريب الصناعي الداخلي Industrial Internship بعد الانتهاء من الفصل الدراسي الثاني من العام الثالث للدراسة بالنسبة لطلاب الهندسة؛ وبعد الانتهاء من الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الثالث بالنسبة لطلاب قسم تكنولوجيا. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2010a, 4)

أما بالنسبة للحد الأدنى من الساعات المعتمدة الواجب على الطالب دراستها لكي يُتم البرنامج الدراسي المسجل فيه بنجاح فيمكن توضيحها في الجدول الآتي:

جدول (١)

ملخص لعدد الساعات المعتمدة اللازمة لتخرج الطالب من برامج البكالوريوس

	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	١١
	٢٩	٢٦	٢٣	٢٦	٤٠	١٧	--	--
							٣٤	٣٤
	٧٠	٧٣	٧٦	٧٣	٥٩	٧٧	٣٠	٣٠
	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
							١٥	١٥
	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
الإجمالي	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٠	١٢٧	١٢٧
Source: (Universiti Teknologi PEIRONAS, 2014b, 33-142)								

والقراءة المتأنية للجدول توضح أنه لكي يتخرج الطالب ويحصل على درجة البكالوريوس في: الهندسة – تخصص الكيميائية Bachelor of Engineering Chemical ، وفي الهندسة المدنية Bachelor of Engineering Civil ، الهندسة الكهربائية والإلكترونية Bachelor of Engineering Electrical and Electronics، الهندسة الميكانيكية Bachelor of Engineering Mechanical، الهندسة في البترول Bachelor of Engineering Petroleum ، يجب عليه الحصول على ١٤٥ ساعة معتمدة كحد أدنى، ومعدل تراكمي ٢.٠٠ كحد أدنى. أما بالنسبة لطلاب درجة بكالوريوس التكنولوجيا، فلكي يتخرج الطالب ويحصل على درجة بكالوريوس التكنولوجيا في: علوم الأرض البترولية Bachelor of Technology - Petroleum Geoscience، نظم المعلومات التجارية Business Information Systems، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Bachelor of Technology - Information and Communication Technology، يجب عليه الحصول على ١٤٠، ١٢٧، ١٢٧ ساعة معتمدة كحد أدنى على الترتيب، وبمعدل تراكمي ٢.٠٠ كحد أدنى.

وتحرص الجامعة على أن يقوم جميع طلاب السنة النهائية بتقديم استمارة مراجعة التخرج Graduation Audit Application، قبل فصلين دراسيين من الفصل الدراسي الذي يتوقع تخرج الطالب فيه. وتتم عملية مراجعة التخرج بواسطة القسم الأكاديمي، أما نتائج قائمة التخرج المتوقعة فتتم المصادقة عليها من قبل لجنة الامتحانات. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2013a, 12)

نظام منح الدرجة العلمية Degree Awarding System :

رهناً بموافقة مجلس الشيوخ الأكاديمي، يتم منح الطالب:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 21)

١ – درجة البكالوريوس في الهندسة، بشرط:

- دراسة مدة لا تزيد على أربعة عشر (١٤) فصلاً دراسياً بالجامعة في برنامج الهندسة.
- الحصول على ما لا يقل عن ما مجموعه ١٤٥ ساعة معتمدة من المقررات الإجبارية والاختيارية.
- الانتهاء من برنامج التدريب الصناعي.
- استيفاء جميع المتطلبات المحددة للبرنامج.
- الحصول على الحد الأدنى من المعدل التراكمي ٢.٠٠.

٢ – درجة بكالوريوس التكنولوجيا، بشرط:

- دراسة مدة لا تزيد على أحد عشر (١١) فصلاً دراسياً بالجامعة في برنامج التكنولوجيا.
- الحصول على ما لا يقل عن ما مجموعه ١٢٧ ساعة معتمدة من المقررات الإجبارية والاختيارية (١٤٠ ساعة منها في دراسة علم جيولوجيا البترول).
- الانتهاء من برنامج التدريب الصناعي.
- استيفاء جميع المتطلبات المحددة للبرنامج.
- الحصول على الحد الأدنى من المعدل التراكمي ٢.٠٠.

ويجوز للطالب تقديم طلب لتغيير البرنامج بناء على مشورة من رئيس القسم أو لأسباب شخصية. ويشترط موافقة مسجل الجامعة والكفيل (إن وجد). وقد يلجأ الطالب الذي تمت الموافقة على طلب تغييره للبرنامج الدراسي إلى نقل الاعتمادات الخاصة بالمقررات التي تنطبق على البرنامج الدراسي الجديد.

المقررات المعتمدة المصاحبة للمنهج Credited Co-Curriculum Courses:

تعد الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية عنصراً مهماً في بناء الثقة بالنفس وأداة رئيسة لإعداد الطلاب وتخريج جيل مؤهل على أعلى مستوى. وتعد المشاركة في هذه الأنشطة واحدة من بين العديد من المتطلبات اللازمة للتخرج من الجامعة. وتوفر المقررات المصاحبة للمنهج خبرات للطلاب تتعلق بالجوانب النظرية والعملية دون الدخول في تفاصيل مركزة تتعلق بتخصصاتهم. وقد تم تصميم وتطوير تلك المقررات بعناية شديدة لتحقيق أهداف ومتطلبات الجامعة. ويتم التعامل مع كل نشاط من الأنشطة المصاحبة للمنهج بواسطة مجموعة خبيرة ومؤهلة من الموظفين لضمان جودة عالية في عملية التعليم والتعلم لجميع المقررات الحالية. ويعد التعليم من خلال المشاركة في الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية عملية مستمرة تهتم بتطوير الجوانب السلوكية والعاطفية والمادية والاجتماعية للطالب. ويمكن لهذه الخبرة المستمرة في التعلم أن تأتي في شكل رسمي وغير رسمي من أجل تنمية الوعي الكلي للفرد في مجال التقدير، والتفكير التحليلي وحل المشكلات، وهي خبرات لا غنى عنها في الحياة اليومية. (Hanif Kara, 2007, 14)

ويهدف برنامج الأنشطة المصاحبة للمنهج إلى: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2013b, 17)

- تحقيق رسالة الجامعة ورؤيتها في إنتاج خريجين مؤهلين ومبدعين.
- توفير تعليم شامل لتعزيز المعارف والخبرات والقدرات لدى الطلاب.
- إعداد خريجين مزودين بتفكير عقلاني، وجسم وعقل صحي وسليم.
- توفير خبرات عالية في شتى جوانب الإدارة مثل خبرات التخطيط والتنسيق والتنفيذ.

ويعد برنامج الأنشطة المعتمدة المصاحبة للمناهج جزءا من المقررات الدراسية الجامعية، وبالتالي فإن كل طالب من طلاب الجامعة ملزم بالحصول على تقدير (D) على الأقل في مقررين من المقررات المصاحبة للمنهج. ويبلغ مجموع الساعات المعتمدة المطلوبة لكل مقرر معتمد مصاحب للمنهج (٢) ساعة معتمدة. وبصفة عامة، هناك أربع فئات يتضمنها برنامج الأنشطة المصاحبة للمنهج، هي: الرياضة، الفن والثقافة؛ الابتكار والقيادة؛ فن الخطابة وريادة الأعمال؛ والعمل التطوعي وخدمة المجتمع، يتم تقديم اثنتين (٢) منها فقط للطلاب. ومن الواجب على جميع الطلاب ذوي الإعاقات الجسدية المشاركة في برنامج الأنشطة المصاحبة للمنهج. مع ذلك، يجب على الطلاب الذين يحتاجون لمساعدة من نوع خاص إخطار الإدارة التنفيذية للأنشطة المصاحبة للمنهج من أجل تلقي النصح والتوجيه عن مدى ملاءمة المقرر لاحتياجاتهم. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 41-42)

ويحق لكل طالب اختيار مقرر واحد فقط من بين العديد من المقررات في الفصل الدراسي الواحد. ويتم التسجيل على أساس "من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً"، مما يعني أن تأخر الطلاب في التسجيل قد يجعلهم غير قادرين على المشاركة في المقررات المصاحبة للمنهج التي يفضلونها نظراً لمحدودية الأماكن. كما أنه لا يُسمح للطلاب – بعد التسجيل – بتغيير المقررات دون موافقة مسبقة من وحدة المناهج المصاحبة للمنهج Co-Curriculum Unit، كما يجب على كل الطلاب التقيد بجميع القواعد والأنظمة المتعلقة بالبرنامج المعتمد للأنشطة المصاحبة للمنهج. ويعتمد تقويم المقررات المصاحبة للمنهج على متطلبات كل مقرر منها. وعادة يتم تقويم تلك المقررات وفقاً للمعايير الآتية:

- الحضور: (٨٠٪ من الدروس أو الأنشطة).
- العمل المعملي والدروس: (١٠٠٪).

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 43)

وفي حالة عدم قدرة الطالب على الاستمرار في التسجيل في أحد المقررات المصاحبة للمنهج لأسباب صحية (يرفق الطالب توصية وتقرير من الطبيب) يمكنه الانضمام إلى مقرر آخر ملائم لظروفه بعد موافقة الإدارة التنفيذية للمقررات المصاحبة للمنهج. ويتم البت في طلب تغيير المقررات المصاحبة للمنهج خلال أول أسبوعيين من الفصل الدراسي بموافقة مسبقة من الإدارة التنفيذية للمقررات المصاحبة للمنهج. كما يُسمح للطالب بإسقاط أو الانسحاب Dropping/Withdrawal من أي مقرر من المقررات المصاحبة للمنهج بسبب ظروف لا يمكن تفاديها بشرط أن يتم هذا الإجراء خلال الفترة المخصصة للإضافة/الحذف/الانسحاب، والتي تكون عادة خلال الأسبوع الثاني من الفصل الدراسي. (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 43)

الأداء الأكاديمي:

يتم تحديد المستوى الأكاديمي للطالب من خلال أدائه الأكاديمي خلال فصل دراسي معين، ومعدله التراكمي في جميع الفصول الدراسية. ومع ذلك، قد تتأثر الحالة الدراسية للطالب إذا ما صدر عنه سلوك سيئ، بما في ذلك الغش والانتحال. وتأخذ الجامعة مسألة سوء السلوك الأكاديمي على محمل الجد لأنها تؤثر على نزاهة عملية التقييم الأكاديمي للجامعة.

ويتضمن السلوك الأكاديمي السيئ Academic Misconduct الغش والانتحال. والغش يعني خيانة الأمانة في الوفاء بالمتطلبات الأكاديمية. ومن الأمثلة الواضحة على الغش: النسخ، أي السماح لطلاب آخرين بالنسخ خارج أو أثناء الامتحان. وقد ينطوي السلوك الأكاديمي السيئ على الانتحال، أي قيام شخص بانتحال عمل أو رأي أو مصطلح لشخص آخر ونسبته إلى نفسه، سواء كان ذلك بصورة مطبوعة أو إلكترونية مثل الكتب والمجلات والأطروحات العلمية أو المشاريع. وفي حالة ثبوت هذا السلوك السيئ على الطالب في أي مقرر يمنح تقدير (راسب – F) في هذا المقرر، كما يمكن تعليق دراسته لفترة من الوقت أو فصله أو أي عقوبة أخرى تراها الجامعة. (Hanif Kara, 2007, 20)

ويعد أداء الطالب مُرضياً Satisfactory Performance إذا حصل على معدل تراكمي قدره ٢.٠٠ فما فوق. ويعد وضع الطالب جيداً Good Standing إذا حصل على معدل تراكمي يتراوح بين ٣.٠٠ إلى ٣.٤٩. وفي حالة ما إذا كان المعدل التراكمي للطالب غير مرضٍ يوضع تحت المراقبة أو تحت المراقبة والإنذار الأكاديمي أو يتم فصله من الجامعة، على النحو الآتي: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 21-22)

أ- المراقبة الأكاديمية Academic Probation:

قد يوضع الطالب تحت المراقبة الأكاديمية إذا حصل على معدل تراكمي من ١.٥٠–١.٩٩ في أي فصل دراسي. ولن يُسمح للطالب بالتسجيل إلا في (١٥) ساعة معتمدة كحد أقصى في المقررات التكنولوجية و (١٣) ساعة معتمدة في المقررات الهندسية، ما لم يُمنح الطالب إذناً من رئيس القسم للقيام بخلاف ذلك.

ب-المراقبة والإنذار الأكاديمي Academic Probation and Warning:

قد يوضع الطالب تحت المراقبة والإنذار الأكاديمي إذا حصل على معدل تراكمي أقل من ١.٥ في أي فصل دراسي. ويسمح للطالب فقط بالتسجيل في (١٢) ساعة معتمدة كحد أقصى في المقررات التكنولوجية، و (١٠) ساعات معتمدة في المقررات الهندسية، ما لم يُمنح الطالب إذناً من رئيس القسم للقيام بخلاف ذلك.

ج- الفصل الأكاديمي Academic Dismissal:

يُفصل الطالب من الجامعة وفقاً للشروط التالية:

- إذا وُضع تحت المراقبة والإنذار الأكاديمي لمدة فصلين دراسيين متتاليين.
- إذا تجاوز المدة القصوى للدراسة بالجامعة.
- إذا حصل على معدل تراكمي أقل من ١.٠٠.
- إذا حصل على معدل تراكمي أقل من ٢.٠٠ لمدة فصلين دراسيين متتاليين.
- إذا رسب في جميع المقررات التي سجل فيها خلال فصل دراسي معين.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع القرارات المتعلقة بالفصل من الدراسة تخضع لتقدير كل من لجنة الامتحانات بالجامعة، ومجلس الشيوخ الأكاديمي. ويمكن للطالب المفصول من الدراسة التقدم بتظلم لإعادة القيد أو إعادة القبول بالجامعة. ومن ثم يجب عليه تقديم تظلمه مكتوباً إلى إدارة التسجيل خلال أسبوع واحد من إعلان نتائج الامتحانات.

نظام الإرشاد الطلابي Student Advisory System:

تقوم الجامعة بتعيين مرشد أكاديمي لطلاب البرنامج [illegible] وطلاب مرحلة البكالوريوس يكون بمثابة مستشار خاص لهم أثناء مدة دراستهم بالجامعة. ويتمثل الهدف الرئيس لنظام الإرشاد الطلابي (SAS) في مساعدة الطلاب على التواصل المنظم لتلقي التوجيه والمشورة في الأمور الأكاديمية وغير الأكاديمية من أجل استيعاب مختلف المفاهيم والنظم المستخدمة من قبل الجامعة.

أدوار المرشد الأكاديمي:

من المتوقع أن يضطلع المرشد الأكاديمي بالأدوار الآتية: (Hanif Kara, 2007, 13-14)

- أن يكون صديقاً، ومحفزاً، ومرجعاً، ومدرباً، ومراقباً لتقدم الطالب.
- أن يخطط ويجدول الاجتماعات مع الطلاب (اجتماعين كحد أدنى، اجتماع في بداية الفصل الدراسي وآخر في نهايته).
- حفظ وتحديث السجل الخاص بالاجتماعات من أجل مراقبة تقدم الطلبة.
- توجيه الطلاب في خطة الدراسة الخاصة بهم، وفي اختيار مقرراتهم الدراسية.

- تقديم المشورة بشأن المسائل غير الأكاديمية؛ وتقديم المساعدة المناسبة أو إحالتهم إلى مستشاري الحالات الخاصة.
- مساعدة الطلاب في كافة المسائل الجامعية؛ ومنحهم المعلومات الصحيحة وتقديم المشورة بشأن تنظيم وإدارة ولوائح وأنظمة الجامعة.

دور الطالب في عملية الإرشاد الأكاديمي:

قد لا يحقق نظام الإرشاد الأكاديمي النتائج المرجوة منه في حالة عدم وجود رغبة لدى الطلاب في رؤية مرشديهم والاستماع إليهم. ومن المعروف احتياج الطلاب لمناقشة الشئون الأكاديمية أو غير الأكاديمية مع مرشديهم الأكاديميين والاستماع لتوصياتهم، مما يوجب على الطلاب الآتي:(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 22)

- الالتقاء بالمرشد الأكاديمي بصورة منتظمة(ثلاث مرات على الأقل في الفصل الدراسي).
- طلب المشورة والرأي من المرشد الأكاديمي فيما يتعلق بالمسائل الأكاديمية وغير الأكاديمية خلال الاجتماعات.
- عدم التردد في مناقشة المرشد الأكاديمي وطلب المشورة منه في الأمور الأكاديمية وغير الأكاديمية أو حتى الشخصية.
- بالنسبة للطلاب الدوليين يمكنهم التنسيق مع مكتب الطلاب الدوليين the International Students Office بشأن المسائل المتصلة برعايتهم والأنشطة والخدمات المقدمة لهم.

برنامج إرشاد الطالب المــُنْذَر أكاديمياً Mentor Mentee Programme:

تم تصميم (برنامج إرشاد الطالب المنذر أكاديمياً) بهدف مساعدة الطلاب الذين يواجهون بعض المشكلات الأكاديمية. ويركز هذا البرنامج على مساعدة الطلاب الحاصلين على نتيجة أكاديمية تجعلهم تحت وضع "الإنذار الأكاديمي Academic Probation"، "الإنذار الأكاديمي والتحذير Academic Probation and Warning"، و"الفصل من الدراسة Academic Dismissal" في أحد الفصول الدراسية. (والذين تتم إعادتهم للدراسة مرة أخرى بعد تظلمهم)، من أجل تحسين أدائهم الأكاديمي من خلال عقد لقاءات ومناقشات دورية بينهم وبين عضو من أعضاء هيئة التدريس (مرشد أو خبير Mentor) يكلفه رئيس القسم بمراقبة الأداء الأكاديمي لهؤلاء الطلاب. وفي إطار هذا البرنامج، يتم وضع الطالب المنذر أكاديمياً Mentee تحت إشراف معلمه/مرشده، والذي يتولى رصد تقدمه الأكاديمي وتوفير حافز يدفعه للتفوق في دراسته.

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 23)

أهداف البرنامج:

يتمثل الغرض الرئيس لبرنامج إرشاد الطالب المنذر أكاديمياً في تقديم العون للطلاب الذين يتم وضعهم تحت حالة المراقبة الأكاديمية، ممن يقل معدلهم التراكمي عن ٢.٠٠ خلال فصل دراسي معين. كما يهدف البرنامج إلى: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2013c, 9)

- مساعدة الطالب المنذر أكاديمياً على تحسين أدائه الأكاديمي.
- رصد التقدم المحرز في الأداء الأكاديمي للطالب المنذر أكاديمياً.
- التأكد من أن الطالب المنذر أكاديمياً يحقق الأداء الأكاديمي المطلوب في نهاية الفصل الدراسي.

ويقوم المعلم/ المرشد Mentor بالأدوار الآتية:(Hanif Kara, 2007, 14)

- إقامة علاقة مفتوحة وحقيقية مع الطلاب لرعايتهم وتشجيعهم على التعلم.
- رصد التقدم المحرز في الأداء الأكاديمي للطالب.
- اقتراح الحلول الملائمة للتغلب على المشكلات التي تواجه الطالب المنذر أكاديمياً، مثل: مشكلة إدارة وقت التعلم، التعلم الذكي، تسجيل المقررات الدراسية، وغيرها، لمساعدة الطلاب على تحقيق النتائج الدراسية المرغوبة.

أما أدوار الطالب المنذر أكاديمياً Mentee فهي على النحو الآتي: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2012a, 7)

- تحمُّل مسئولية أدائه الأكاديمي؛ والتعاون مع معلمه لتحسين أدائه الأكاديمي.
- حضور المناقشات أو ورش العمل التي تنظمها الجامعة لهؤلاء الطلاب خصيصاً.
- الالتقاء بالمعلم المرشد مرة كل أسبوعين وفقاً للجدول المعد مسبقاً.
- طلب المشورة والرأي من معلمه فيما يتعلق بشئونه الأكاديمية.

تقييم الطالب الجامعي:

يتم تقويم أداء الطالب من خلال الامتحانات والاختبارات والعمل المعملي، والتكليفات، والعروض الشفوية، التدريب الصناعي، وورش العمل وغيرها من الأنشطة التي يحددها الأستاذ الجامعي.

١ - أساليب التقييم:

يتم تقييم الطلاب من خلال العمل الدراسي، والامتحانات النهائية التي يتم تحديدها لكل مقرر دراسي بالطبع، على النحو الآتي:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 16)

أ- العمل الدراسي:

يتضمن العمل الدراسي اختبارات، تكليفات، العمل في المختبرات، والعروض الشفهية، ورش العمل والمشاريع، وغيرها.

ب- الامتحان النهائي:

عادة ما يتم عقد جلسات الامتحان النهائي في نهاية كل فصل دراسي. ويشترط حصول الطالب على ٢٠ درجة لاجتياز ذلك الاختبار. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض المقررات لا يتم تقييم الطلاب فيها من خلال الامتحانات النهائية. وجميع الطلاب مؤهلون لحضور الامتحان بشرط أن يكون:

- مسجلاً في المقرر.
- مستوفياً شرط الحد الأدنى من الحضور كما ينص المخطط الخاص بالمقرر.
- سداد كافة المستحقات العالقة مع جامعة.

ويمكن لطلاب الجامعة تقديم عذر منطقي عن دخول الامتحانات. وعذر الامتحان Examination Slip عبارة عن وثيقة إلزامية يتم تقديمها أثناء الامتحان النهائي. ويجب على الطلاب جمع وثائق الاعتذار عن الامتحانات الخاصة بهم في الوقت والمكان المحددين من قبل وحدة التسجيل والامتحانات بالجامعة. وفشل الطالب في القيام بذلك سيؤدي إلى عقابه أو عدم أهليته لحضور الامتحانات. وفيما يتعلق بالأعذار الطبية، تعترف الجامعة فقط بالشهادات الطبية الصادرة من العيادات الصحية، والمستشفيات الحكومية المحلية والمؤسسات الصحية الأخرى المعتمدة من قبل الجامعة. والطلاب الذين يفشلون في حضور أي من الامتحانات النهائية دون الحصول على موافقة خطية سيحصلون على تقدير راسب (F) في ذلك المقرر.

وتتبنى الجامعة النظام التالي في تقدير الدرجات:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014b, 18)

جدول (٢)

نظام تقدير الدرجات في جامعة بتروناس التكنولوجية

التقديـــر	الدلالة	النقاط المطلوبة لكل تقدير
A	تميز عال	٤.٠٠
A-	إمتياز	٣.٧٥
B+	اعتماد جيد	٣.٥٠
B	معتمد	٣.٠٠
C+	نجاح جيد	٢.٥٠
C	ناجح	٢.٠٠
D+	الحد الأدنى من النجاح	١.٥٠
D	نجاح غير مرض	١.٠٠
F	راسب	٠.٠٠

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة شعور الطالب بعدم رضا عن نتائجه في الامتحانات النهائية، يمكنه التقدم بتظلم لإعادة تصحيح إجابته خلال ثلاثة أيام بعد إعلان النتائج. وترفع التظلمات جميعها إلى وحدة التسجيل والامتحانات. أما بالنسبة للامتحانات التكميلية Supplementary Examinations فلا يتم تنظيم تلك الامتحانات للطلاب ممن تنطبق عليهم أي من المعايير الآتية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 19)

- حاول دراسة المقرر لكنه فشل.
- تغيب عن الامتحان النهائي بموافقة كتابية.

هذا، ويتم فرض رسوم تجهيز على كل طلب مقدارها ١٠٠ رنجت Ringgit (•).

إدارة الجامعة:

تتعدد الجهات التي تتولى مسئولية إدارة جامعة بتروناس التكنولوجية والإشراف على أنشطتها المختلفة ما بين مجالس ولجان أكاديمية وإدارية وأفراد يتحملون مهاماً ومسئوليات هدفها تسيير الأعمال المختلفة بالجامعة. وتتمثل تلك الجهات فيما يلي:

(Universiti Teknologi PETRONAS, 2014a, 7-9)

(•) الرنجت: العُملة الرسمية في ماليزيا.

١ - مجلس الشيوخ الأكاديمي Senate:

مجلس الشيوخ الأكاديمي هو الهيئة المسئولة عن إدارة الشئون الأكاديمية للجامعة، ويخضع المجلس للأحكام الواردة في الدستور، وللقوانين والإجراءات والقواعد الداخلية للجامعة. والمجلس يملك سلطة تقديم البرامج الأكاديمية والرقابة على البحوث وإجراء الامتحانات ومنح الجوائز والدرجات العلمية والدبلومات والشهادات.

أعضاء المجلس:

- الرئيس التنفيذي - مدير الجامعة.
- الأمين – المسجل.
- **الأعضاء:**
  - نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية.
  - نائب مدير الجامعة للأبحاث والابتكار.
  - نائب مدير الجامعة، شؤون الطلاب والخريجين.
  - عمداء الكليات.
  - رؤساء الأقسام الأكاديمية.
  - أعضاء آخرون يعينهم الرئيس التنفيذي للجامعة.

٢ - اللجنة الأكاديمية للجامعة University Academic Committee:

عبارة عن هيئة يشكلها مجلس الشيوخ الأكاديمي لإدارة الشئون الأكاديمية بالجامعة.

أعضاء اللجنة:

- رئيس اللجنة – نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية
  .Deputy Vice Chancellor, Academic
- أمين اللجنة – المدير الأعلى للخدمات المركزية الأكاديمية
  .Senior Manager of Academic Central Services
- **أعضاء اللجنة:**
  - عمداء الكليات.
  - رؤساء الأقسام الأكاديمية.
  - أعضاء آخرون يعينهم الرئيس التنفيذي للجامعة.

٣- لجنة الامتحانات بالجامعة
:University Examination Committee

هي لجنة يشكلها مجلس الشيوخ الأكاديمي لإدارة شئون الامتحانات بالجامعة. وتضم في عضويتها:

- رئيس اللجنة – نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية
  .Deputy Vice Chancellor, Academic
- أمين اللجنة – رئيس وحدة الامتحانات والتسجيل
  .Head, Registration & Examination Unit
- **أعضاء اللجنة:**
  - عمداء الكليات.
  - رؤساء الأقسام الأكاديمية.
  - أعضاء آخرين يعينهم الرئيس التنفيذي للجامعة.

٤- لجنة التظلم بشأن الاختبارات
:Examination Appeal Committee

عبارة عن هيئة يشكلها مجلس الشيوخ الأكاديمي لإدارة التظلمات ذات الصلة بالاختبارات.

أعضاء اللجنة:

- رئيس اللجنة – مدير الجامعة.
- أمين اللجنة – الرئيس التنفيذي لمكتب التسجيل Executive of Registry Office يرشحه مسجل الجامعة.
- **أعضاء اللجنة:**
  - مسجل الجامعة Registrar.
  - ممثل عن الأقسام الأكاديمية Representative of Academic Departments.
  - أعضاء آخرون يعينهم الرئيس التنفيذي للجامعة.

٥- لجنة الانضباط الأكاديمي
:Academic Disciplinary Committee

هيئة يشكلها مجلس الشيوخ الأكاديمي لإدارة كل ما يتعلق بالسلوكيات، خاصة السئ منها.

أعضاء اللجنة:

- رئيس اللجنة – نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية.
- أمين اللجنة – المدير التنفيذي لمكتب التسجيل، يرشحه مسجل الجامعة.
- **أعضاء اللجنة:**
  - (٢) يمثلان الأقسام الأكاديمية ذات الصلة.
  - (١) يمثل قسم أكاديمي آخر.
  - (١) مستشار قانوني.

٦- مدير الجامعة :Vice Chancellor

هو الرئيس التنفيذي للجامعة والمسئول عن تحديد اتجاهات الجامعة من أجل إنجاز رؤية الجامعة ورسالتها.

٧- مسجل الجامعة Registrar:

موظف بالجامعة مسئول عن إدارة عملية قبول الطلاب، سجلات الطلاب، التسجيل في المقررات، الامتحانات، اعتماد تخريج الطلاب وبرامج الاعتماد الأكاديمي.

٨- نائب مدير الجامعة للشئون الأكاديمية
:Deputy Vice Chancellor, Academic

موظف بالجامعة يدير القسم الأكاديمي ويتحمل مسئولية كافة الأنشطة المتعلقة بالدراسة الأكاديمية في البرنامج التأسيسي Foundation، وبرامج البكالوريوس Undergraduate، وبرامج الدراسات العليا Postgraduate.

٩- نائب مدير الجامعة للبحوث والابتكار

Deputy Vice Chancellor, Research and Innovation

موظف بالجامعة يترأس قسم البحوث والتطوير والاستشارات the Research & Development and Consultancy Division. ويتحمل المسئولية الكاملة عن كافة الشئون ذات الصلة بالأبحاث والتطوير والاستشارات الجامعية.

١٠- نائب مدير الجامعة لشئون الطلاب والخريجين

Deputy Vice Chancellor, Student Affairs and Alumni

موظف بالجامعة يرأس قسم الخدمات الطلابية the Students' Services Division، ويتحمل مسئولية كافة الأمور المتعلقة بتوفير التسهيلات، والخدمات، والبرامج الهيكلية لجميع طلاب الجامعة من أجل دعم الطموح الجامعي لتخريج طلاب مؤهلين تأهيل عالٍ.

١١- عمداء الكليات Deans:

يرأس عميد الكلية الكلية الجامعية؛ ويتحمل مسئولية كل ما يخص الكلية بما في ذلك الدراسات الأكاديمية بالمرحلة الجامعية (البكالوريوس) Undergraduate، ومرحلة الدراسات العليا Postgraduate.

١٢- رئيس القسم Head of Department:

موظف بالجامعة يرأس قسم أكاديمي معين. ويتحمل مسئولية تسيير كافة الشئون الأكاديمية والإدارية للقسم.

١٣- المدير الأعلى للخدمات المركزية الأكاديمية

Senior Manager of Academic Central Services:

موظف بالجامعة يرأس قسم الخدمات المركزية الأكاديمية Department of Academic Central Services، ويتحمل مسئولية تسيير كافة الأكاديمية ذات الصلة، مثل إدارة التسهيلات والمرافق الأكاديمية، والمعامل، وإعداد الجداول الزمنية للمقررات، وتطوير تكنولوجيا التعليم.

٢- جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا) Multimedia University:

نشأة الجامعة:

في عام ١٩٩٦م بحثت حكومة ماليزيا عن طرق لتحرير التعليم العالي في البلاد، ولتضمين قطاع التعليم الخاص في تطوير هذا القطاع الحرج، وفي بناء رأس المال البشري. وعلى هذا النحو، بحثت وزارة التعليم عن شركة خاصة لبدء المشروع التجريبي لبناء أول جامعة شركة في البلاد. وفي أكتوبر ١٩٩٦م، منحت وزارة التعليم شركة الاتصالات الماليزية امتياز إنشاء هذه الجامعة. وتضم الجامعة العديد من التخصصات مثل: الحاسوب، والوسائط المتعددة، والأنيماشن، وتقنية المعلومات، والإلكترونيات، وتكنولوجيا النانو، والفروع المختلفة في تخصص الإدارة. (Multimedia University, 2011a, 4)

وللجامعة ثلاثة فروع، الأول: في سايبرجايا Cyberjaya Campus، والثاني: في ميلاكا Melaka Campus، والثالث: في نوساجايا Nusajaya Campus . (Mamun Bin Ibne Reaz, et al., 2007, 291)

رؤية الجامعة Vision:

أن تكون بحلول عام ٢٠٢٠م ضمن أفضل ١٠٠ جامعة في آسيا، مع نيل الاعتراف العالمي. (Multimedia University, 2016, 1)

رسالة الجامعة Mission :

الجمع بين الموهبة، والإلهام، والابتكار. (Multimedia University, 2016, 1)

أهداف الجامعة:

تهدف جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا) إلى تحقيق ما يلي: (Multimedia University, 2011b, 4)

- إنجاز أعمالها وأنشطتها في إطار من النزاهة والشفافية.
- تحقيق العدالة والمصداقية بين طلابها وكافة العاملين فيها.
- العمل بروح الفريق الواحد.
- العمل باحترافية في مجال البحوث والتدريس وخدمة المجتمع.
- تقديم خدمة متميزة.
- التركيز على العملاء.
- حماية الحرية الأكاديمية، وتفعيلها.
- تشجيع الابتكار والإبداع في كافة مجالات عملها.

القبول بالجامعة:

يشترط للقبول بجامعة ملتيميديا ما يلي: (Multimedia University, 2014, 7-8)

١)للقبول ببرنامج البكالوريوس–المستوى بيتا Beta(السنة الدراسية الأولى):

- الحصول على شهادة الثانوية العامة بتقدير "جيد" أو شهادة دبلوم في نفس التخصص المتقدم إليه.
- إجادة اللغة الإنجليزية: وفي حالة عدم تقديم الطالب لشهادة دولية معترف بها يخضع المتقدم لاختبار لغة لتحديد مستواه في اللغة الإنجليزية. وإذا لم تكن درجات الطالب جيدة يرشح لبرنامج دراسي لمدة سنة تمهيدية قبل البكالوريوس (المستوى ألفا Alpha).

٢) ويشترط لقبول الطالب في برنامج الماجستير – طريقة الكورسات Coursework أو طريقة البحث Research ما يلي:

- شهادة بكالوريوس في نفس التخصص المتقدم إليه، وأي شهادات أخرى تُعتمد من قبل الجامعة.
- الحصول على درجة ٦.٥ في الأيلتز IELTS، أو ٥٨٠ في التويفل TOEFL، أو اجتياز اختبار الجامعة والحصول على درجة ٥٨٠. ويمكن للطالب دراسة اللغة الإنجليزية في الجامعة إذا لم يكن لديه شهادة.

٣) أما شروط القبول في برنامج الدكتوراه فهي على النحو الآتي:

- شهادة البكالوريوس بتقدير جيد أو ما يعادلها.
- شهادة ماجستير تثبت كفاءة الطالب على الاستمرار والالتحاق بالدكتوراه، أو أي شهادات أخرى، أو كلتا الشهادتين حسب ما توافق عليه الجامعة.
- شهادة لغة إنجليزية.
- قد تطلب الجامعة في بعض التخصصات دراسة بعض المقررات حسب ما تراه مناسباً لإتمام البرنامج بنجاح.

البرامج والخطط الدراسية:

تُقدم الجامعة الفرصة لدراسة العديد من التخصصات في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا في مختلف التخصصات وبكفاءة عالية، بهدف إنتاج طاقات بشرية فاعلة في مجالات تقنية المعلومات والوسائط المتعددة قادرين على الإسهام والقيادة والإبداع في قطاعات الحياة بشتى مجالاتها.

وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم البرامج الدراسية الآتية: (Multimedia University, 2014, 18-23)

١)برامج البكالوريوس في جامعة ملتميديا، فرع سايبرجايا Cyberjaya:

أ) كلية الهندسة Faculty of Engineering ، **وتقدم البرامج الأكاديمية الآتية:**

- بكالوريوس الكهرباء Bachelor of Electrical
- بكالوريوس الإلكترونيات Bachelor of Electronics
- بكالوريوس الإلكترونيات تخصص الاتصالات Bachelor of Electronics Majoring in Telecommunications
- بكالوريوس الإلكترونيات تخصص الحاسوب Bachelor of Electronics Majoring in Computer
- بكالوريوس الإلكترونيات تخصص تقنية النانو Bachelor of Electronics Majoring in Nanotechnology
- بكالوريوس الإلكترونيات تخصص الهندسة الضوئية Bachelor of Electronics Majoring in Optical Engineering
- بكالوريوس الإلكترونيات تخصص الوسائط المتعددة Bachelor of Electronics Majoring in Multimedia

ب)كلية الحاسبات والمعلوماتية Faculty of Computing and Informatics، **وتقدم البرامج الأكاديمية الآتية:**

- بكالوريوس علوم الحاسوب تخصص هندسة البرمجيات

Bachelor of Computer Science Specialization in Software Engineering

- بكالوريوس علوم الحاسوب تخصص نظم المعلومات

Bachelor of Computer Science Specialization in Information System

- بكالوريوس علوم الحاسوب تخصص تطوير الألعاب

Bachelor of Computer Science Specialization in Game Developmen

ج) كلية الوسائط المتعددة الإبداعية Faculty of Creative Multimedia، **وتقدم البرامج الأكاديمية الآتية:**

- بكالوريوس الوسائط المتعددة (ميديا الفنون) Bachelor of Multimedia (Media Arts)
- بكالوريوس الوسائط المتعددة (التصميم الإعلاني) Bachelor of Multimedia (Advertising Design)
- بكالوريوس الوسائط المتعددة (الرسوم المتحركة والتأثيرات البصرية) Bachelor of Multimedia (Animation and Visual Effects)
- بكالوريوس الوسائط المتعددة (تصميم الواجهة) Bachelor of Multimedia (Interface Design)
- بكالوريوس الوسائط المتعددة (الواقع الافتراضي) Bachelor of Multimedia (Virtual Reality)
- بكالوريوس الفنون السينمائية Bachelor of Cinematic Arts

د) كلية الإدارة Faculty of Management، **وتقدم البرامج الأكاديمية الآتية:**

- بكالوريوس المحاسبة Bachelor of Accounting
- بكالوريوس التمويل Bachelor of Finance
- بكالوريوس إدارة الأعمال (التسويق مع الوسائط المتعددة) Bachelor of Business Administration (Marketing With Multimedia)
- بكالوريوس علم الاقتصاد التحليلي Bachelor of Analytical Economics
- بكالوريوس الهندسة المالية Bachelor of Financial Engineering
- بكالوريوس إدارة الأعمال (إدارة مع الوسائط المتعددة) Bachelor of Business Administration (Management With Multimedia)

٢) برامج البكالوريوس في جامعة ملتميديا، فرع ميلاكا Melaka:

أ) كلية الهندسة والأعمال Faculty of Engineering and Technology، **وتقدم البرامج الأكاديمية الآتية:**

- بكالوريوس في الهندسة الكهربائية تخصص الروبوتات والأتمتة Bachelor of Engineering Electronics Majoring in Robotics and Automation
- بكالوريوس الهندسة الميكانيكية Bachelor of Engineering Mechanical
- بكالوريوس الهندسة الكهربائية تخصص الاتصالات Bachelor of Engineering Electronics Majoring in Telecommunications

ب) كلية علوم المعلومات والتكنولوجيا

Faculty of Information Science and Technology

- بكالوريوس تكنولوجيا المعلومات تخصص بيانات الاتصالات والشبكات Bachelor of IT Majoring in Data Communications and Networking
- بكالوريوس تكنولوجيا المعلومات تخصص تكنولوجيا الأمن Bachelor of IT Majoring in Security Technology
- بكالوريوس تكنولوجيا المعلومات تخصص الذكاء الاصطناعي Bachelor of IT Majoring in Artificial Intelligence
- بكالوريوس تكنولوجيا المعلومات تخصص إدارة تكنولوجيا المعلومات Bachelor of IT Majoring in Information Technology Management
- بكالوريوس تخصص العلوم المعلوماتية الحيوية Bachelor of Science Majoring in Bioinformatics

ج)كلية الأعمال Faculty of Business

- بكالوريوس المحاسبة (مرتبة الشرف) Bachelor of Accounting (Hons.)
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مرتبة الشرف) (التمويل والصيرفة) Bachelor of Business Administration (Hons.) (Banking And Finance)
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مرتبة الشرف) (إدارة الموارد البشرية) Bachelor of Business Administration (Hons.) (Human Resource Management)
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مرتبة الشرف) (إدارة الأعمال الدولية) Bachelor of Business Administration (Hons.) (International Business)
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مرتبة الشرف) (إدارة التسويق) Bachelor of Business Administration (Hons.) (Marketing Management)
- بكالوريوس إدارة الأعمال وإدارة المعرفة (مرتبة الشرف) Bachelor of Business And Knowledge Management (Hons.)

د) كلية القانون Faculty of Law، وتقدم الكلية برنامج وحيد هو:

- بكالوريوس القانون (مرتبة الشرف) Bachelor of Law (Hons)

٣) **برامج البكالوريوس في جامعة ملتميديا، فرع نوساجايا** Nusajaya، تقدم الجامعة في هذا الفرع برنامج وحيد هو: بكالوريوس الفنون السينمائية (مرتبة الشرف) Bachelor of Cinematic Arts (Honours)

وتطبق الجامعة نظام الساعات المعتمدة الذى يقوم على أساس الفصول الدراسية. ويقصد بمفهوم الساعة المعتمدة، الدراسة النظرية التى يدرسها الطالب كل أسبوع تحسب له عند نجاحه فى المقرر الدراسى، وفى حالة الدراسة المعملية تحسب كل ساعتين عمليتين أو أكثر بساعة واحدة (Betty Greathouse, 1991, PP.10-13) . ويسمح تطبيق نظام الساعات المعتمدة للجامعة بمتابعة تقدم الطالب فى دروسه، وتقييم أدائه بصفة مستمرة، كما أن نظام الساعات المعتمدة يعطى الطالب فرصة لتحسين مستواه ورفع تقديراته وزيادة معدله التراكمى، كما تسمح له بالتقدم فى الدراسة وفق إمكانياته وقدراته الشخصية.

إدارة الجامعة:

تدار الجامعة بواسطة مجلس المديرين Board of Directors الذي يرأسه رئيس الجامعة President، والذي يرتبط به مكتب رئيس الجامعة. كما يوجد أيضاً مدير Director لكل فرع من الفروع الثلاثة للجامعة، وهناك نائب لرئيس الجامعة للشئون الأكاديمية، ونائب لرئيس الجامعة للبحوث والتطوير، وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، ورئيس العمليات بالجامعة Chief Operating Officer، ومدير وحدة البيئة والصحة والأمان بالجامعة، ومدير الشئون المالية، ومكتب التخطيط الاستراتيجي، وغيرها من الجهات التي تتحمل مسئولية تسيير العمل بالجامعة في شتى المجالات.(Multimedia University, 2011a, 33-35)

٣- جامعة تناجا الوطنية (يونيتن) Universiti Tenaga Nasional (UNITEN):

نشأة الجامعة:

بدأت جامعة تناجا الوطنية في عام ١٩٧٦م تحت اسم معهد لاتيهان سلطان أحمد شاه. وفي عام ١٩٩٤م تحولت إلى جامعة التعليم العالي Universiti Pengajian Tinggi. وفي عام ١٩٩٧م تم اعتمادها رسمياً كجامعة مستقلة. والجامعة مملوكة لشركة الكهرباء الوطنية الماليزية، التي تعد واحدة من أكبر شركات الخدمات في جنوب شرق آسيا. وتقع الجامعة في جنوب العاصمة كوالالمبور قرب كاجانغ في سيلانغور، وتبعد تقريباً عن العاصمة ٤٥ دقيقة ويسهل الوصول إليها عن طريق عدد من الطرق السريعة. ويوجد في ماليزيا فرعان للجامعة، أحدهما في مدينة بوتراجايا Putrajaya، والآخر في مدينة السلطان حاجي أحمد شاه Sultan Haji Ahmad Shah. (Chen Kang Lee and Manjit Singh Sidhu, 2015, 266)

الرؤية Vision:

لريادة العلمية في مجال الطاقة، والإسهام في تشكيل مستقبل مستدام. (Universiti Tenaga Nasional, 2016a, 1)

الرسالة Mission:

السعى إلى النهوض بالمعرفة، والتعلم من التجربة والخبرة، من خلال البحوث والابتكارات التي ستسهم في خدمة المجتمع البشري. (Universiti Tenaga Nasional, 2016a, 1)

أهداف الجامعة:

تسعى الجامعة إلى تحقيق ما يلي: (Chen Kang Lee and Manjit Singh Sidhu, 2015, 268)

- غرس المعرفة الأساسية القوية وتحقيق العلمية والكفاءة التقنية في تخصصات الطلاب.
- غرس المعرفة المتقدمة، والتعلم من التجربة والخبرة داخل المجتمع الجامعي من خلال البحوث والابتكارات التي ستسهم في خدمة المجتمع البشري.
- ترسيخ الاحترافية والقيادة والأخلاق والتنمية الذاتية المستمرة وسط المجتمع الجامعي.
- غرس تقدير المسؤوليات الاجتماعية والثقافية، والعالمية والبيئية في طلابها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المهنية والتطبيقية.

القبول بالجامعة Admission:

تشترط الجامعة لقبول الطلاب المتقدمين للالتحاق بها ما يلي: (Universiti Tenaga Nasional, 2016c, 1-5)

- الحصول على شهادة الثانوية العامة الماليزية SPM، أو ما يعادلها، مع النجاح في لغة البهاسا إنجريس Bahasa Inggeris ، وبعض المقررات التي تختلف من برنامج أكاديمي إلى آخر.
- النجاح في المستوى العادي (O-Level) ، أو المستوى المتقدم (A-Level) في بعض التخصصات من مؤسسة معترف بها من قبل الحكومة الماليزية.
- النجاح في شهادة الامتحانات الموحدة Unified Examination Certificate (UEC) .
- اجتياز الامتحانات التي تقررها كل كلية على حدة، حسب ما تقتضيه برامجها الأكاديمية.

- للتقديم على برامج الماجستير يجب أن يكون المتقدم حاصلاً على شهادة بكالوريس في التخصص المطلوب من جامعة معترف بها. وبالنسبة للتقديم على برامج الدكتوراه ينبغي حصول الطالب على درجة الماجستير في التخصص المطلوب من جامعة معترف بها.
- إذا كانت اللغة الأم للطالب ليست اللغة الإنجليزية، بإمكانه أولاً الالتحاق بالدورة الإنجليزية المكثفة لتحسين براعته في اللغة. أما إذا كان لدى الطالب الدرجات المذكوره أدناه في اللغة الإنجليزية فبإمكانه التسجيل مباشرة في إحدى البرامج الدراسية الموجودة بالجامعة:

✓ تقدير (C5) في الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوى البريطاني (IGCSE)، أوالشهادة العامة للتعليم الثانوى البريطاني (GCSE).
✓ الحصول على ٥٥٠ في اختبار التويفل الورقي TOEFL Paper Based .
✓ الحصول على ٢١٣ في اختبار التويفل على الكمبيوتر TOEFL Computer Based.
✓ الحصول على ٦.٠ في اختبار الأيلتس IELTS.

وفي حالة عدم توفر أي من المتطلبات السابقة يخضع الطالب لامتحان تحديد المستوى، والذي يتم من خلاله وضعه في المستوى المناسب لقدراته، حيث يوجد في الجامعة معهد لتدريس الطلاب اللغة الإنجليزية.

الخطط والبرامج الدراسية:

تقدم الجامعة برامجاً أكاديمية مع التدريب العملي التقني والهندسي في نفس الحرم الجامعي، كما تركز على البرامج الدراسية في الهندسة، وتقنية المعلومات، وإدارة الاعمال وغيرها من المجالات المرتبطة بها. وبالإضافة إلى تزويد الخريجين بالمعومات والمعارف المختلفة، تعمل جامعة تناجا على صقل هؤلاء العاملين بمختلف المهارات الفكرية والعملية. كما تعد الجامعة مؤسسة فريدة من نوعها في ماليزيا في تدريس الهندسة الكهربائية؛ فالجامعة متخصصة ورائدة في تدريس هذا التخصص، لكونها في الأصل مؤسسة تابعة لشركة الكهرباء الوطينة في دولة ماليزيا. وتحرص الجامعة على التنويع في طرق التدريس ما بين المشاريع العملية، والأبحاث، والتجارب، والتدريب العملي، كلها مصممة من خلال معطيات مستقاه من القطاع الصناعي والتجاري ومن خبرات الجامعات الاجنبية في جميع أنحاء العالم. وتتميز كافة التخصصات والبرامج الأكاديمية لدى جامعة تناجا بأنها برامج وتخصصات معترف بها من قبل هيئة الاعتماد الوطنية، بالإضافة إلى اعتمادها من قبل مئات الوزارات الأجنبية. (Wai-Ching Poon et al., 2004, 381)

وتضم الجامعة كليات: الهندسة، المحاسبة وإدارة الأعمال، تقنية المعلومات. وتوفر كل كلية منها برامج لمرحلة البكالوريوس، والدراسات العليا في المجالات الآتية: (Universiti Tenaga Nasional, 2016d, 1-2)

أ) في مرحلة البكالوريوس:

- الهندسة المدنية.
- الهندسة الميكانيكية.
- الهندسة الكهربائية والإلكترونية.
- هندسة الطاقة.
- تقنية المعلومات(أنظمة المعلومات).
- تقنية المعلومات (ملتيميديا وجرافيكس).
- علوم الكمبيوتر (أنظمة وشبكات).
- علوم الكمبيوتر (هندسة برمجيات).
- المحاسبة.
- إدارة الأعمال والتسويق.
- إدارة الأعمال والتطوير.
- إدارة الأعمال وإدارة الموارد البشرية.
- الاقتصاد العالمي.

ب) في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه):

- **بطريقة البحث Research:**
  - دكتوراه في الهندسة.
  - دكتوراه في إدارة الأعمال.
  - ماجستير الهندسة المدنية.
  - ماجستير الهندسة الميكانيكية.
  - ماجستير الهندسة الكهربائية والإلكترونية.
  - ماجستير تقنية المعلومات.
- **بطريقة البحث والكورسات Coursework & Research:**
  - ماجستير الهندسة المدنية.
  - ماجستير الهندسة الكهربائية والإلكترونية.
  - ماجستير الهندسة الميكانيكية.
  - ماجستير تقنية المعلومات.
- **بطريقة البحث والمشروع Research & Project:**
  - ماجستير الإدارة الهندسية.
  - ماجستير إدارة الأعمال.

وينقسم العام الأكاديمي في جامعة تناجا إلى ثلاثة فصول دراسية. وتتبنى الجامعة نظام الساعات الدراسية المعتمدة Credit Hours. كما تتعدد أساليب تقويم الطلاب المستخدمة بالجامعة ما بين تدريب ميداني، ومناقشات، ومشاريع، وبحوث، وغيرها.

إدارة الجامعة:

تتحمل عدة جهات مسئولية إدارة الجامعة، يأتي على رأسها جميعاً رئيس الجامعة Chancellor، ونائبه Pro-Chancellors، والرئيس التنفيذي للجامعة Vice-Chancellor، ونائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب والخريجين والإدارة Deputy Vice-Chancellors (Student Affairs, Alumni & Manaement)، ونائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والبحوث Deputy Vice-Chancellors (Academic & Research)، والذي يرتبط به مباشرة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام. بالإضافة إلى نائب رئيس الجامعة لفرع الجامعة بمدينة السلطان حاجي أحمد شاه Deputy Vice-Chancellors (Sultan Haji Ahmad Shah). كما توجد بعض المجالس واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية وإشرافية هدفها تسيير العمل بالجامعة منها: مجلس المديرين Board of Directors، ولجنة الإدارة Management Committee، ومجلس الشيوخ الأكاديمي University Senate، الذي يضم (٢٨) عضواً، ويتحمل مسئولية الشئون الأكاديمية بالجامعة. (Universiti Tenaga Nasional, 2016b, 1)

ثالثاً: جامعات الشركات في مصر

بإقرار القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة في مصر، صدرت في عام ١٩٩٦م أربعة قرارات جمهورية بإنشاء جامعات ٦ أكتوبر، وأكتوبر للعوم الحديثة والآداب، ومصر الدولية، ومصر للعلوم والتكنولوجيا. وتوالى بعدها إنشاء المزيد من الجامعات الخاصة طبقاً لهذا القانون. وبدخول مصر للقرن الحادي والعشرين بدأت العديد من الشركات والمنظمات الاقتصادية الاهتمام بالتعليم العالي، وتقديمه للمستفيدين بعدما عجزت مؤسسات التعليم العالي التقليدية عن الوفاء بمتطلباته البحثية والبشرية والتربوية والتي تمنحه القدرة على الاستمرار والعطاء.

وفي هذا الإطار قام البنك المركزي المصري بتأسيس المعهد المصرفي المصري عام ١٩٩١م. كما أنشأت جميعة الخدمات التعليمية والاجتماعية بأخبار اليوم أكاديمية أطلق عليها (أكاديمية أخبار اليوم) بموجب قرار وزير التعليم العالى رقم (٥٣٠) لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٠٥/١٦م. وبعد هذا التاريخ بعشر سنوات قامت مجموعة سيكم عام ٢٠٠٩م بإنشاء جامعة هليوبوليس كأول جامعة للتنمية المستدامة في مصر.

القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في جامعات الشركات المصرية:

تضافرت مجموعة من القوى والعوامل الثقافية لإفراز جامعات الشركات في مصر وجعلها واقعاً محسوساً، وهي عوامل لا توجد فواصل واضحة بينها تحدد التسلسل الزمنى في ترتيبها، فهى متداخلة معاً لأنها مرتبطة ومتكاملة فيما بينها، بل هى في حالة تفاعل دائم، يؤثر بعضها في بعض، فعلى سبيل المثال من الصعوبة الفصل بين القوى والعوامل السياسية والاقتصادية، حيث إن الاقتصاد هو القوة المحركة للسياسة، والسياسة هى الإطار العام الذى يدور فيه النشاط الاقتصادى. ولذلك سوف تحاول الدراسة الحالية تناول هذه العوامل بشيء من التحليل، ومن ثم يصبح السؤال الذى نحاول إجابته هو: كيف انعكس أثر تلك العوامل على التعليم الجامعى، وأدى إلى بروز فكرة إنشاء جامعات للشركات في مصر، وتحديد ملامحها الرئيسة؟

أ- العامل الجغرافي:

الجغرافيا هى دراسة الإنسان ككائن حى في بيئته الطبيعية يتأثر بها، ويؤثر فيها. وللجغرافيا أثر واضح في توجيه أساليب التربية ونظم التعليم، ويقصد بالنواحى الجغرافية أيضاً موقع الدولة ومناخها، وإلى أى مدى يؤثر هذا الموقع وهذا المناخ في الطبيعة البشرية، وبصفة خاصة على الجانب التعليمى، ثم أثر ذلك على نوعيات التعليم.

وتقع مصر في الركن الشمالى الشرقى من القارة الإفريقية، وتأخذ شكلاً يكاد يكون مربعاً، ويحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق فلسطين وخليج العقبة والبحر الأحمر، وفي الجنوب السودان عند خط ٢٢ درجة شمالاً تقريباً، وفي الغرب ليبيا. وتبلغ مساحة مصر ١/٣٠ من المساحة الكلية للقارة الأفريقية، أى حوالى مليون كيلو متر مربع، ويتميز مناخها بالاعتدال طوال فصول السنة. (محمد سمير حسانين، ١٩٩٢م، ٣٤٩)

وتنقسم مصر إلى أربعة أقسام طبيعية هى: الصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، ووادى النيل، ودلتاه، وهو ما يعنى أن معظم مساحة مصر صحراء. وتصل مساحة الصحراء إلى ٩٧٪ تقريباً من جملة مساحة مصر، في الوقت الذى لا تزيد فيه مساحة الوادى والدلتا عن ٣٪ منها. (عبدالغني عبود وآخرون، ١٩٩٧م، ٣٧٩)

وتكاد صحراوات مصر تكون معدومة المياه، وبالتالى فهى قليلة النشاط البشرى كما أن هناك ندرة كبيرة في الموارد الطبيعية في هذه الصحراوات، وإن كانت هناك مصادر للثروة المعدنية والحديد بالصحراء الغربية مما يجعلها منجم مصر الأول، كما يوجد البترول في سيناء والصحراء الشرقية. (عبدالغني عبود وآخرون، ١٩٩٧م، ٣٨٠) وبيئة مصر بيئة نهرية فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعى في حياتها، وإنما على ماء نهر النيل، وقوامها هو زراعة الرى، لا الزراعة المطرية. (جمال حمدان، ١٩٩٥م، ٤٢)

وتعانى مصر من مشكلة سكانية كبيرة تتمثل في زيادة نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، في الوقت الذى لا توجد فيه زيادة مثيلة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد وصل عدد سكان مصر في أول أغسطس ٢٠١٤م إلى ٩٥ مليون نسمة. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦م، ١)

وقد كان للعامل الجغرافي أثره الواضح في تشكيل ملامح جامعات الشركات في مصر. فقد تحددت رؤية جامعة هليوبوليس في كونها مؤسسة علمية رائدة تسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة للوعي الفردي والتماسك الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي في مصر وفي العالم. كما تعد الجامعة مؤسسة رائدة في مجال التنمية المستدامة من خلال تبنيها لفهم متجدد يجمع بين التدريس والتعلم والبحث والممارسة. وقد اعتمدت الجامعة مفهوم "درجة كفاءة المشروع Project Competence Degree"، والذي يتميز بمحاولته الدمج ما بين النظرية واحتياجات العمل. (Heliopolis University, 2016a, 1)

ومن ناحية أخرى تقبل جامعة هليوبوليس الطلاب من كافة أنحاء العالم من الحاصلين على أي من الشهادات الآتية: (Heliopolis University, 2016h, 16-17)

- دبلوم المدرسة الثانوية الأمريكية.
- دبلوم المدرسة الثانوية الكندية.
- الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوى البريطاني (IGCSE)، والشهادة العامة للتعليم الثانوى البريطاني (GCSE).

- شهادات المدارس الثانوية العربية.
- شهادة الثانوية العامة الألمانية (الأبيتور) German Abitur.
- شهادة البكالوريا الدولية International Baccalaureate.
- شهادة البكالوريا الفرنسية French Baccalaureate.

بالإضافة إلى ذلك، تشارك جامعة هليوبوليس – بصورة نشطة – في مشاريع بحثية مع الجامعات الدولية البارزة في مجالات الطاقة المتجددة والمياه، والميكاترونكس، والتكنولوجيا الحيوية، والصيدلة والطب منذ عدة سنوات من خلال أكاديمية هليوبوليس. ومن بين أمور أخرى، تنفذ جامعة هليوبوليس "شراكات دولية" مع المؤسسات التالية: (Heliopolis University, 2016a, 5)

- جامعة ألانوس (بون، ألمانيا) Alanus University في مجالات الاقتصاد والفنون.
- جامعة القاهرة (مصر).
- جامعة بوخوم (ألمانيا) Bochum University في مجال الميكاترونيك.
- جامعة ماربورغ (ألمانيا) Marburg University في مجال كيمياء.
- الجامعة التقنية الراينية آخن (ألمانيا) RWTH Aachen.
- جامعة ديلفت للتكنولوجيا (هولندا) TU Delft في مجال الابتكار.
- جامعة غراتس التكنولوجية (النمسا) TU Graz في مجال التعليم من أجل "التنمية المستدامة".
- جامعة أوسنابرويك (ألمانيا) University of Osnabrueck.
- جامعة هوهنهايم (ألمانيا) University of Hohenheim.

ب–العامل التاريخي:

تعد مصر كنانة الله في أرضه، مهد الحضارة، فهى تعطى صورة واضحة لحضارة قامت على ضفاف النيل، وهى تعتبر الأم الحقيقية لحضارات الشرق القديمة، وبلاد الإغريق والرومان، وبالتالى الحضارات الأوروبية.

ومع قرب نهاية القرن الثامن عشر ظهرت أطماع الدول الأوروبية في مصر، وكشفت عن وجهها عندما جاء نابليون بونابرت بالحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م التى لم يكتب لها أن تبقى أكثر من ثلاث سنوات، وقد اعتبرها الكثيرون سبباً رئيساً لإدراك المصريين لما وصلوا إليه من تأخر مقارناً بما لمسوه وشاهدوه من تقدم علمى فرنسى، والذى تمثل في الكشوف العلمية التى قام بها علماء الحملة. (محمد سمير حسانين، ١٩٩٢م، ٣٨١)

وقد كان للحملة الفرنسية تأثيرها المباشر على العملية التعليمية في مصر ولازال، فإلى جانب أن اللغة الفرنسية هى اللغة الأجنبية الثانية في مصر، فقد أنشئت أقسام للدراسة باللغة الفرنسية في الجامعات المصرية العامة والخاصة، هذا بالإضافة إلى إنشاء الجامعة الفرنسية بمصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٢م على أن تكون الدراسة فيها باللغة الفرنسية.

وخلال عصر محمد علي تم إنشاء العديد من المدارس العليا، حيث أنشئت المدارس العالية عام ١٨١٦م، ثم التجهيزية عام ١٨٢٥م، ثم الابتدائية عام ١٨٣٢م، وقد أُنشئت في عهده مدرسة الهندسة عام ١٨١٦م، ومدرسة الطب عام ١٨٢٧م ثم مدرسة الصيدلة والإدارة والألسن والزراعة والصناعة، وكانت جميع هذه المدارس تابعة لوزارة الحربية، أى أنها كانت مقامة بهدف خدمة الأغراض الخاصة بالجيش (عبدالغني عبود وآخرون، ٢٠٠٠م، ٥٢٤)، وقد تحولت هذه المدارس إلى كليات وأدمجت في جامعة القاهرة عام ١٩٣٥م.

ومع توقيع محمد على لاتفاق لندن عام ١٨٤٠م وتحجيم قوة مصر العسكرية بدأ الانهيار يدب في أركان الدولة المصرية، إلى أن خضعت مصر للاحتلال الإنجليزى عام ١٨٨٢، والذى أهمل التعليم في كافة مراحله، ومع هذا لم تستسلم مصر لهذا الاحتلال، فقد كانت هناك محاولات من الشعب وبعض قادته، إلا أن القضاء على الاحتلال تماماً لم يتم إلا مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م. (عبدالغني عبود وآخرو، (١٩٩٧م، ٣٨١-٣٨٢)

وفي عام ١٩٠٨م تم إنشاء الجامعة الأهلية عام بجهود فردية وجماعية مشتركة، وتم وضع قانون للجامعة الجديدة صدقت عليه الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٠٨م ورد في عقد تأسيس الجامعة الأهلية أن الهدف منها هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم، وذلك بنشر العلوم والآداب. (تودري مرقص حنا،١٩٩٢م، ٦٦)

وفي عام ١٩٢٣م أنشئت الجامعة الحكومية، والتى ضمت تحت مظلتها الجامعة الأهلية والمعاهد العلمية العالية القائمة في ذلك الوقت، بعد أن آل التعليم لأيد مصرية، وفي عام ١٩٢٥م تحولت الجامعة المصرية إلى جامعة تملكها الدولة (نادية محمد عبدالمنعم حنفي، ١٩٩١م، ٦٨)، ثم تابعت الدولة إنشاء جامعة الإسكندرية (فاروق الأول) عام ١٩٤٢م، ثم جامعة عين شمس (إبراهيم باشا الكبير) لتتحول الجامعات من جامعات الصفوة إلى جامعات جماهيرية ذات أعداد كبيرة، وذلك استجابة لمقتضيات مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤م، والثانوى عام ١٩٥١/٥٠م. (أنور بيومي مصطفى أبو الخير، ١٩٩١م، ٣٧)

ومع بداية السبعينيات قويت العلاقات المصرية الأمريكية بخاصة والمصرية الغربية بصفة عامة، والمؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، واتجهت الدولة نحو الرأسمالية، واقتصاديات السوق، كما شهد التعليم علاقات قوية مع الغرب ودعماً مالياً وفنياً غربياً (أحمد إسماعيل حجي، ١٩٩٦م، ٣٧٨)، مما شجع الدولة على تبنى سياسية الانفتاح الاقتصادى، وأخيراً بيع القطاع العام للقطاع الخاص، والأخذ بنهج الخصخصة.

وفي عام ١٩٧٤م صدرت ورقة أكتوبر، التى أشارت إلى ضرورة تنويع التعليم وربطه بعمليات التنمية، وظروف البيئات المختلفة، ومواقع العمل بها. وفي هذا الإطار اتجهت السياسة التعليمية في مصر إلى استحداث صيغ جديدة للتعليم في مصر (عبدالغني عبود وآخرون، ٢٠٠٠م، ٥٢٤)، يمكنها أن تحقق هذا الهدف، وتفيد المجتمع المحلى والعربى والدولى.

والجدير بالذكر أن المجتمع المصري خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي شهد تغيرات في البناء الطبقي نتيجة لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي تبلورت في زيادة نسبة الفقر، وظهور شرائح اجتماعية جديدة، مما نتج عنه فوراق اجتماعية بين الطبقات، وانقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، واتجهت الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والتعليم الأجنبي، واتجاه الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي، الأمر الذي تعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي ينص عليه الدستور. (نيفين محمد شحاته غالب، ٢٠٠٠م، ٨٤) وبذلك يكون النظام التعليمي قد عمل على تدعيم الفوارق الاجتماعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وكان من نتائج القضاء على المعسكر الاشتراكى انتهاء النظام العالمى ثنائى القطبية، وإنهاء الحرب الباردة، وتدعيم فكرة النظام العالمى الواحد One-world System في الاقتصاد والسياسة والثقافة. وتحدد النظام السياسى الاقتصادى العالمى بالنظام الليبرالى والاقتصاد الحر. وهو ما يشير إلى مصطلح العولمة، التي ترتكز على أدوات متعددة، أهمها ثلاث أساسية، هى الشركات العملاقة عابرة القارات، والتى نمت نمواً هائلاً، وأصبحت من القوة بحيث تكون مرتبطة بفروعها في كل أنحاء العالم ، والأداة الثانية تتمثل في اتفاقية الجات GAT. أما الأداة الثالثة فهى التكتلات الاقتصادية المختلفة، مثل الاتحاد الأوروبى، وتجمع دول شرق آسيا، وغيرها (منى شقير، ١٩٩٩م، ١٢٥). وفي هذا الإطار كانت خصخصة التعليم العالى والجامعى مساراً استراتيجياً اتخذته معظم مؤسسات التعليم، خاصة في دول العالم النامى، ومن بينها مصر، لحل مشكلاتها في التعليم العالى والجامعى على وجه الخصوص.

وكان نتيجة للأسباب السابقة أن تم طرح فكرة إنشاء جامعة خاصة في مصر، إلا أن هذه الفكرة قوبلت بالاعتراض الشديد، وظلت تظهر وتطفو على السطح تارة، وتختفى بعد سيل من الاعتراض تارة أخرى، إلى أن وافق مجلس الشعب على قانون إنشاء الجامعات الخاصة في مصر، والمعروف بقانون (١٠١) لسنة ١٩٩٢م. وفي عام ١٩٩٦م، صدرت أربعة قرارات جمهورية بإنشاء جامعات ٦ أكتوبر، وأكتوبر للعوم الحديثة والآداب، ومصر الدولية، ومصر للعلوم والتكنولوجيا.

أما عن دخول الشركات المصرية مجال إنشاء جامعات أو مؤسسات للتعليم العالي تكون تابعة لها وتخدم أهدافها، فقد بدأ ذلك في عام ١٩٩١م، عندما تم تأسيس المعهد المصرفي المصري بواسطة البنك المركزي المصري. ومنذ هذا التاريخ والمعهد يعمل باعتباره مؤسسة غير هادفة للربح طبقاً للتوجهات الاستراتيجية للبنك المركزي المصري. ويتولى المعهد المصرفي خدمة القطاع المصرفي بالكامل، كما يقدم خدماته للمصرفيين، والممولين وأصحاب الأعمال. والمقر الرئيس للمعهد يقع في مدينة نصر، كما يمتلك المعهد ثلاثة فروع في المهندسين بالقاهرة، وبورسعيد، والإسكندرية. (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥م، ٤)

كما أنشئت أكاديمية أخبار اليوم بقرار وزير التعليم العالى رقم (٥٣٠) لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٠٥/١٦م. وهي معهد علمي تابع لجميعة الخدمات التعليمية والاجتماعية بأخبار اليوم تحت رقم إشهار ٤٥٥٦ فى ١٩٩٨/٠٩/٠٩م. وقد بدأت الأكاديمية نشاطها التعليمي في العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠م. وفي عام ٢٠٠٩م، تُوِّجت أنشطة مجموعة سيكم القابضة بإنشاء جامعة هليوبوليس كأول جامعة للتنمية المستدامة في مصر، حيث صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس". (أكاديمية أخبار اليوم ، ٢٠١٦ ج، ١)

ح- العامل الاقتصادي:

تعد الأوضاع الاقتصادية حصيلة ظروف وأوضاع محيطة إلى جانب كونها نتيجة تطور تاريخى بعيد، وحيث إنه لا يمكن لأية دولة معاصرة أن تتجاهل ما يحدث حولها على ساحة الاقتصاد العالمى، فإن ذلك لابد وأن يكون أشد صدقاً في ظروف دولة كمصر، ينعكس اختلالها الاقتصادي في اعتماد متزايد على الاقتصاد الخارجى.

والبناء الاقتصادي لأي دولة يؤثر في شتى نواحي الحياة داخلها، كما يؤثر على كافة الخدمات التي تقدمها لأبنائها. والأوضاع الاقتصادية للمجتمع المصري وليدة سنوات طويلة مر بها من اضمحلال وتقدم، ومن استعمار واستقلال، كما يتأثر حال الأمة بدرجة نموها الاقتصادي وقدرته على دعم مناحي حياتها وتوفير متطلبات تقدمها واستقرارها. ويرتبط ذلك بالتعليم ارتباطاً كبيراً، حيث ينعكس عليه وعلى جودته، كما يوفر التعليم القوى البشرية المتعلمة والمدربة لقيادة نمو الاقتصاد وتقدمه. (أحمد إسماعيل حجي، ١٩٩٨م، ٨٥)

ويشتغل معظم سكان مصر بحرفة الزراعة، وأهم الحاصلات الزراعية القطن والقصب والقمح والذرة والأرز والفواكه. أما الصناعات فأهمها صناعة الغزل والنسيج، والحديد والصلب، والأسمنت والسكر. كما توجد الصناعات البتروكيمياوية، والأسمدة، والأدوية، والأدوات الكهربائية، وكذلك صناعة صيد الأسماك وتعليبها وتمليحها وتخزينها. وهناك صناعة حديثة استغلها المصريون في الفترة الأخيرة هى صناعة السياحة، والتى تدر على البلاد مواردا مالية كبيرة. (محمد سمير حسانين، ١٩٩٢م، ٣٤٩)

ولقد مرت مصر بظروف اقتصادية عديدة كان لها أثار على جميع المؤسسات الاجتماعية والتربوية بإيجابياتها وسلبياتها، فقد عانت مصر قبل ثورة ١٩٥٢م بصفة خاصة من التخلف متأثرة بسيطرة النفوذ الأجنبي، وضعف الرأسمالية الوطنية، وإنمائها في أحضان الاستعمار، وزيادة حدة الاحتكارات العالمية وسعيها نحو السيطرة على الاقتصاد المحلي بطريق مباشر وغير مباشر. (نبيل سعد خليل، ١٩٩٧م، ١٠٢)

وفي سبعينيات القرن الماضي عندما اتجهت الدولة إلى مجال التصنيع، وتبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف هذا العقد تقريباً طرأت تغيرات عديدة على المجتمع المصري، حيث ازدادت الآمال والطموحات من قبل أبناء الشعب، وظهرت على السطح طبقة اجتماعية ثرية في مقابل طبقة أخرى فقيرة، مما أدى إلى اتجاه هذه الفئة الغنية إلى البحث عن نوع خاص من التعليم لأبنائها، الأمر الذي أوجد مدارساً خاصة بمصروفات باهظة لا يستطيع الالتحاق بها إلا أبناء الطبقات الغنية.

وقد تأثرت السياسية التعليمية بالانفتاح الاقتصادي، من حيث استحداث تخصصات ونوعيات كانت مطلوبة لسوق العمل. وبذلك ارتبط التعليم بسوق العمل، فلم يعد التعليم بعيداً عن احتياجاته، وظهر في ذلك الوقت التعليم الأساسي والذي يسعى إلى تعليم حرفة معينة بجانب التعليم النظري، تمكن الفرد من مواجهة الحياة (بعد تدريب مناسب) أو استكمال دراسته في مراحل تعليمية أعلى. ففي عام ١٩٧٢م / ١٩٧٣م افتتحت المدرسة التجريبية البوليتكنيكية في مدينة نصر، والتي اعتمدت على تقديم دراسات نظرية ودراسات علمية وتطبيقية للتلاميذ في نفس الوقت. وفي عام ١٩٨١م صدر القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م الخاص بتطبيق مفهوم التعليم الأساسي (الإلزامي) في المدرسة الابتدائية والإعدادية، ومد فترة الإلزام لتصبح تسع سنوات بدلاً من ست سنوات. وبذلك كان قبول سياسة التعليم الأساسي (الإلزامي) نتيجة طبيعية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وإغراق مصر بأموال بلا رصيد قومي. (نبيل سعد خليل، ٢٠٠٩م، ٢٣٠)

ولقد شهد المناخ الاقتصادى في مصر منذ بداية ثمانينيات القرن الماضى وحتى أوائل التسعينيات العودة إلى نظام التخطيط الشامل، حيث تم وضع الخطة الخمسية الأولى [١٩٨٣/٨٢م-١٩٨٧/٨٦م]، وتم رفع شعار ترشيد سياسية الانفتاح الاقتصادى، أو الانفتاح الإنتاجى، ولكن زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الخدمى على حساب القطاع الإنتاجى أو السلعى أدت إلى اختلالات اقتصادية (محمد صالح الحناوي وأحمد ماهر، ١٩٩٥م، ٢٦)، الأمر الذى أدى إلى توجيه الأنظار إلى تبنى فلسفة جديدة تعالج أوجه العجز الموجود، وقد تواكبت تلك الرؤية الجديدة مع ظهور التحولات الاقتصادية على الصعيد العالمى، وتبنى صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسية تحرير الاقتصاد في معظم دول العالم.

ومنذ ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي أدركت الحكومة خطورة الاستمرار في الدمج بين السياستين، سياسة القطاع العام وسياسة الانفتاح، وبدأت في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر للمشاركة في كافة الأنشطة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد الضغوط الدولية التى تقوم بتحريك الاقتصاد المصرى إلى اقتصاديات السوق، وزيادة حجم الملكية الخاصة لحل الأزمة الاقتصادية (جون د. دوناهيو، ١٩٩١م، ١٢٤–١٢٥).

ونتيجة للأزمة الاقتصادية في التسعينيات في إبريل ١٩٩١م، شهدت مصر مجموعة هائلة من التغيرات الاقتصادية شملت تطبيق سياسات الخصخصة، وإعادة جدولة ديونها واتباعها لسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي (رمزي زكي، ١٩٩١م، ٥٢). وقد انعكس أثر تطبيق سياسة الخصخصة على التعليم المصري فكان من نتائجها دخول مجال التعليم رجال أعمال ومستثمرين وشركات خاصة. حيث أنشئت ثلاث مؤسسات للتعليم العالي تابعة لشركات مصرية هي: المعهد المصرفي المصري، أكاديمية أخبار اليوم، جامعة هليوبوليس.

ويؤكد تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، في دورته السابعة عشرة على أن الاتجاه نحو الصناعات التكنولوجية وتوطينها في المجتمع لابد وأن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام التعليم العالي؛ باعتباره المسئول عن توفير عمالة أكثر ارتباطاً باحتياجات العمل الحقيقية، وتحظى بمستويات عالية من المعرفة والمهارة، وتستطيع التعامل مع أساليب وطرق العمل والإنتاج الحديثة، وتمتلك القدرة على تطوير التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها وإنتاجها محلياً. ويؤكد على هذا الارتباط ظهور الاهتمام بإيجاد بعض مراكز التدريب المهني وإنشاء المدارس والمعاهد إلى جانب أقسام التدريب التابعة لبعض الشركات؛ من أجل العمل على إعداد هذه النوعية من العمالة، وإحداث نهضة اقتصادية تكنولوجية متطورة. (رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٧م، ٤٧٣)

وقد شهد العالم خلال العقد التاسع من القرن الماضي أوضاعاً اقتصادية مؤثرة تمثلت في "تبني اقتصاد السوق والخصخصة" انعكس أثرها على نظام التعليم العالي والجامعي في العالم؛ فقد أطلق على هذا العقد "عقد إنشاء وازدهار الجامعات الخاصة على الصعيد العالمي". ولما كانت مصر ليست ببعيدة عن العالم، فقد بدأت في عام ١٩٩١م – وفي إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد – بتطبيق سياسة الخصخصة، بحيث لم تصبح الدولة هي المستثمر الوحيد، وأصبح دورها يرتكز على التخطيط التأشيري والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الاستثمارات العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ترتكز بصفة رئيسة في مشروعات البنية الأساسية. "وتمشياً مع الاتجاه العام نحو الخصخصة الذي يشهده المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وفي إطار التوسع في زيادة فرص التعليم الجامعي كماً ونوعاً، بدأ التوجه إلى إنشاء جامعات خاصة". (سعاد بسيوني عبدالنبي وآخرون، ١٩٩٨م، ١٢٦)

وعلى الرغم من ذلك، يلاحظ أن سوق العمل المصري يشهد في الآونة الأخيرة تفاقماً ملحوظاً لمشكلة البطالة بأشكالها وأنواعها المختلفة، والتي تتمثل في البطالة الإجبارية، والبطالة المقنعة، والبطالة التكنولوجية، والبطالة الموسمية، والبطالة الاختيارية؛ حيث زاد حجم البطالة بصورة مطردة في العقود الأربعة الماضية، وترتبط البطالة ارتباطاً وثيقاً بالأعداد الكبيرة الداخلة إلى سوق العمل دون تخطيط سليم لحاجة البلاد لكل نوعية منها. (رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٢م، ١٨٥-١٨٦)

ولعل كل الأمور السابقة تؤكد حاجة مصر إلى إصلاح اقتصادي حقيقي، يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو جديدة، ويقود مصر إلى تبوء المكانة الاقتصادية اللائقة بها بين الدول. ولا شك أن هذا الإصلاح الاقتصادي يتطلب إصلاحاً سياسياً يعمق مفهوم الديمقراطية ويكون بمثابة منهج وأسلوب حياة، ويرى في التعددية السياسية ضماناً لإثراء الحياة السياسية والاقتصادية واستقرارها. كما يتطلب – أيضاً – إصلاحاً اجتماعياً يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وحل مشكلات البطالة وتفاوت توزيع الثروة بين المصريين. وهو في نفس الوقت يقتضي إصلاحاً تعليمياً وتطويراً لمنظومة التعليم العالي والجامعي، والتأكيد على مبدأ جودة التعليم، والتعلم مدى الحياة بما يضمن مواكبة مخرجاته البشرية والبحثية لمتطلبات قطاعات العمل والإنتاج، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة، ويتطلب أيضاً إصلاح منظومة الإدارة بما يكفل الشفافية ومكافحة الفساد. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٨٤)

وقد أثر الاقتصاد القائم على المعرفة في اتجاه العديد من القطاعات الاقتصادية في مصر؛ مثل البنوك والاتصالات، وكذلك العديد من الشركات للأخذ بفكرة جامعات الشركات؛ فقد فرضت تحديات العصر الحالي، والتي تتمثل في الاتجاه نحو العالمية، والتكتلات الاقتصادية وتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنامية الأطراف – والتي نتجت عن التحولات الاقتصادية والتقدم السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل النقل – فرضت على الاقتصاد المصري أن يكون على مستوى التنافسية والتحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي الجديد، واتفاقية الجات، والشراكات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (عبدالمنعم راضي (محرر)، ١٩٩٦م، ١٣٩-١٤٠)

وقد لعب الإصلاح الاقتصادي الذي أخذت به مصر في بداية تسعينيات القرن الماضي ومحاولة النهوض به للوفاء بالطموحات المجتمعية، وكذلك الخصخصة التي أتاحت الفرصة للقطاع الخاص للدخول في مجال تقديم خدمات التعليم والتدريب دوراً كبيراً في اتجاه البنك المركزي لإنشاء المعهد المصرفي في عام ١٩٩١م؛ من أجل توفير العناصر البشرية التي تتمتع بالكفاءة والخبرة وكذلك النتائج البحثية التي لا توفرها مؤسسات التعليم العالي والجامعي التقليدية التي تحقق رؤيته في بناء اقتصاد مصري سليم تدعمه صناعة مصرفية قوية على المستوى المحلي، ولا شك أن تحقيق ذلك يأتي من خلال دعم القطاع بقوة عاملة. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٢٧٦)

وتأمل مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١م أن تكون من الدول التي يصل فيها متوسط دخل الفرد إلى نظيره في الدول متوسطة الدخل المرتفع، وأن تسودها عدالة في توزيع الدخل بين أبنائها، وتنخفض فيها نسبة البطالة والفقر والتضخم، ويسود فيها استقرار الأسعار وارتفاع قيمة الجنيه المصري. أي العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والدخول في مجموعة الدول الصناعية المتقدمة؛ كل ذلك من أجل الوصول إلى مصر ٢٠٣٠م. (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٥م، ٦٤)

وقد تأثرت رؤية جامعة هليوبوليس بالعامل الاقتصادي، حيث نصت رؤية الجامعة على أنها مؤسسة علمية رائدة تسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة للوعي الفردي والتماسك الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي في مصر وفي العالم. (Heliopolis University, 2016a, 1)

ويشير قرار إنشاء الجامعة إلى أن هدفها يتمثل في الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات، بما يحقق الربط بين أهدافها واحتياجات المجتمع المتطور، وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة، وأن تعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية مستفيدة في ذلك بما حققته الدول المتقدمة باستخدامها أحدث التطورات والأساليب الأكاديمية. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الثانية)

كما تسعى كلية الهندسة بجامعة هليوبوليس إلى التغلب على التحديات التي تواجه مصر، وسد الفجوة بين الصناعة والبحوث الأكاديمية. وتتضمن البرامج الأكاديمية في الكلية برنامج هندسة المياه، برنامج هندسة الطاقة، برنامج هندسة الميكاترونكس، برنامج هندسة العمارة الخضراء. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في هندسة المياه، ودرجة البكالوريوس في هندسة الطاقة، ودرجة البكالوريوس في هندسة الميكاترونيكس، ودرجة البكالوريوس في هندسة العمارة الخضراء. أما كلية الأعمال والاقتصاد فقد أنشئت بهدف الإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع المصري. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في الأعمال والاقتصاد في تخصصات المحاسبة، التسويق، الاقتصاديات والتنمية، الإدارة والتنمية البشرية، التمويل والمحاسبة.

وتركز الجامعة على مجموعة من المجالات البحثية أهمها: الصناعة الدوائية النباتية، الزراعة الحيوية الديناميكية، الطاقة المتجددة، الاقتصاديات المستدامة والتكنولوجيا الخضراء، العلوم الاجتماعية والإنسانية، تطوير المجتمع، الفنون والموسيقى.

د- العامل السياسي:

يقصد بالعامل السياسي الأوضاع السياسية العامة للدولة ومنها طبيعة ونظام الحكم في الدولة سواء كان حكماً ديمقراطياً أم حكماً ديكتاتورياً، والذي يؤثر تأثيراً كبيراً على نظام التعليم وفلسفته وأهدافه وسياسته، فسياسة التعليم وفلسفته تشتق من السياسة العامة للدولة. (نبيل سعد خليل، ٢٠٠٩م، ٢٠٢) والنظام التعليمي يتأثر بالنظام السياسي وفلسفته وتوجهاته وثقافته السياسية. وفي الواقع هناك ثمة ارتباط بين التعليم والنظام السياسي في مصر، ومحور ذلك الارتباط يتمثل في سيطرة الحكومة شبه المطلقة في معظم مراحل التاريخ على كل ما يتصل بالتعليم.

وقد كان لصدور الدستور الدائم عام ١٩٧١م تأثير كبير على التعليم، فقد أكد على أهمية التعليم باعتباره حق تكفله الدولة، كما جعله مجانياً في مراحله المختلفة وإلزامياً في المرحلة الابتدائية، وألزم الدولة بمد الإلزام إلى مراحل أخرى والإشراف على التعليم. كما أكد على ضرورة الاهتمام بمحو الأمية، وأنه واجب وطني. (جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الأمانة العامة، ٢٠٠٧م، المادتان ١٨، ٢٠). وهو نفسه ما أكد عليه دستور ٢٠١٢م، ودستور ٢٠١٤م أيضاً، إضافة إلى التأكيد على أن التعليم إلزامي حتى المرحلة الثانوية، ومجاني في كل مراحله. (جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤م، المادة ١٩)

وخلال تسعينيات القرن الماضي شهدت مصر مرحلة انتقالية تمثلت في تعدد الأحزاب، والتمسك بالممارسة الديمقراطية التي تعتمد على تعدد الآراء، والمشاركة في صنع القرار، ودعم الحكم المحلي بحيث تنتقل أعباء التنفيذ ومتابعتها اليومية في معظم الخدمات لمزيد من دعم الديمقراطية. (عزة محمد محمد عفيفي، ١٩٩٨م، ١٨٥) كما تعرضت مصر أيضاً خلال تلك الفترة إلى متغيرات سياسية دولية، تمثلت في تهاوي أنظمة الحكم الاشتراكي، وسقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية نظام القطبية الثنائية (حسين كامل بهاء الدين، ١٩٩٧م، ٨٩) وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية، واتحاد ألمانيا (محمد السيد سعيد وآخرون، ١٩٩٩م، ١٤ – ١٥)، وتعرض منطقة الخليج العربي للحرب بين دولتين عربيتين هما العراق والكويت.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت للأوضاع السياسية في تسعينيات القرن الماضي تأثير كبير على التعليم، فقد صدر القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢ بشأن الموافقة على إنشاء جامعة خاصة في مصر، وأصبح الطلب على التعليم الجامعي الخاص في تأييد وزيادة مستمرة نتيجة لازدياد أعداد من أدركوا أهمية إعداد أبنائهم وبناتهم لسوق العمل العالمية وممن يستطيعون دفع النفقات الباهظة لهذا النوع من التعليم، وذلك مقابل حرص المستثمرين من جانب آخر على الدخول في هذا المجال التعليمي كمجال مأمون للربح الوافر. وفي (٢٢) يوليو ١٩٩٦م أصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة الجامعات الخاصة برئاسة وزير التعليم تضم في عضويتها (٦) من أساتذة الجامعات لتقديم تقرير حول جدية الطلبات المقدمة للترخيص لها بإنشاء جامعات خاصة، وفي (٢٤) يوليو ١٩٩٦م أصدر رئيس مجلس الوزراء من بين قراراته الموافقة على إنشاء أربعة جامعات خاصة تفتح أبوابها وتبدأ عملها في العام الدراسي ٩٦/ ١٩٩٧م. (أميرة سامح عبدالرحمن، ٢٠١٢م، ٧١)

كما شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أعلان القيادة السياسية أن التعليم قضية أمن قومي وأنه مشروع مصر القومي، وتم إحداث تغييرات كيفية كبيرة على المناهج من حيث إدخال تدريس مواد جديدة كاللغة الإنجليزية والتكنولوجيا، كما تم تزويد المدارس بالعديد من أجهزة الحاسب الآلي وخدمة الإنترنت. (سلامة صابر العطار وسعد إبراهيم عبد الفتاح، ١٩٩٢م، ٢١٤–٢١٥)

وقد شهد النظام السياسي المصري تحولات وتطورات مهمة خلال الفترة الماضية، كان عنوانها الرئيس (إقامة حياة ديمقراطية سليمة)، وإن اختلف التطبيق من فترة إلى أخرى. ففي الفترة من ١٩٥٢م إلى ١٩٧١م كان شعار المرحلة تحقيق ديمقراطية سياسية واجتماعية في ضوء سيادة التنظيم الواحد. أما الفترة من مايو ١٩٧١م وحتى يناير ٢٠١١م فقد شهدت سعي القيادة السياسية إلى تحقيق ديمقراطية سياسية سليمة قائمة على أسس سيادة القانون، والتعددية الحزبية، والسلام الاجتماعي، وتبادل السلطة، والحراك السياسي، وإتاحة الفرصة أمام التيارات السياسية كافة للتعبير والمشاركة. كما أكدت الوثائق الصادرة عن مختلف القوى السياسية والأزهر في فترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م على ضرورة تأسيس دولة مدنية حديثة؛ نظامها جمهوري ديمقراطي سليم، وتقوم على أساس المواطنة، والتعددية الحزبية، وتداول السلطة. (وزارة الثقافة، ٢٠١١م، ٢٥)

بالإضافة إلى ذلك فقد تم التأكيد على ضرورة أن تنعكس تلك الأفكار والتوجهات السياسية ويظهر صداها بوضوح في نظام التعليم المصري بصفة عامة، والتعليم العالي والجامعي خاصة من حيث: استقلالية مؤسساته، والحرية الأكاديمية والبحثية، وديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق مبدأ التعلم مدى الحياة، وربط التعليم العالي والجامعي بقطاعات الإنتاج والخدمات والاهتمام بالجودة وإتاحة الفرصة أمام كل القطاعات والجهات الخاصة والأهلية للمشاركة في التعليم العالي والجامعي، وكذلك تشجيعهم على الدخول إلى سوق التعليم العالي والجامعي كمقدمين جدد لتعليم عال وجامعي يتميز بجودة عالية ومواكب لمتطلبات قطاعات سوق العمل والإنتاج. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٥٢-٥٣)

وفي خطوة جدية لتحقيق هذا الهدف فقد صدر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م، والمعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩م. وقد نصت المادة الثانية منه على أن الهدف من إنشاء الجامعة الخاصة هو "الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة". (جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، ٢٠٠٩م، المادة رقم ٢).

وبعد ثورة يناير ٢٠١١م خضع المشهد السياسي المصري لتغيرات جذرية غيَّرت من معالمه والأطراف الفاعلة على ساحته في إطار السعي نحو نظام جديد يؤسَّس على ديمقراطية سليمة تحقق آمال الشعب المصري في الحرية والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية. ومن ثم يمكن القول إن يوم الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م يمثل يوماً تاريخياً وعلامة فارقة في تاريخ الشعب المصري، الذي استطاع خلال ثمانية عشر يوماً اقتلاع نظام حكم استمر قرابة ثلاثين عاماً؛ فقد سطّر المصريون واقعاً سياسياً جديداً من خلال شرعية ثورية تمهد للانتقال إلى مرحلة الاستقرار والنمو والرفاهية، مما يتطلب إنشاء بنية مؤسسية وتشريعية تستند إلى مبادئ وقيم الثورة، ويعبر عنها عقد اجتماعي ودستور جديدان يحققان آمال جموع المصريين في مستقبل أكثر إشراقاً لهم وللأجيال القادمة، في ظل مناخ ديمقراطي. (Vision 2030, Egypt Vision Administration, 2016, 1)

وتلتزم جامعة هليوبوليس بالقوانين واللوائح الصادرة عن الدولة والتي تنظم العمل بالجامعة، ومنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس" لعام ٢٠٠٩م، والذي يوضح أهداف الجامعة وسياسة القبول بها، وأساليب تمويلها، والجهات المسئولة عن إدارتها وخاصة ما يتعلق بطبيعة عمل ومهام كل من: مجلس أمناء للجامعة، ومجلس الجامعة، ورئيس الجامعة، ومجلس الكلية أو الوحدة البحثية.

هـ– العامل الاجتماعي:

من أهم العوامل التى تدفع المجتمعات دائماً إلى الأفضل "التربية"، وترتبط التربية ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات المجتمعية، حيث توجد علاقات تأثير وتأثر بين كل من التربية والمجتمع. والتعليم يتأثر بما يحدث داخل المجتمع ويؤثر فيه، فحينما يتعرض التعليم لأى شكل من أشكال الضغوط الاجتماعية فإنه يكون عرضة للمشكلات المختلفة، ولا يستطيع القيام بدوره التربوى الاجتماعى، كما أن أى هزات اجتماعية سواء في القيم أو المضامين الأخلاقية يتعرض لها المجتمع تؤثر في النظام التعليمي. ولقد تعرض المجتمع المصرى لبعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الفترة الأخيرة كان لها انعكاسات كبيرة على مجال التعليم ككل.

وتواجه مصر – حالياً – العديد من التحديات من أهمها اتساع الفوارق بين الطبقات، وارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة، مما يمثل عائقاً أمام النهوض الشامل واستدامة التقدّم. وقد بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠١٤م حوالي ٩٥ مليون نسمة (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٦م، ١)، وهو عدد يزداد بمعدل ٢ مليون نسمة سنوياً بنسبة ٢.١٧٪ وهو معدل زيادة سكانية ضخم وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة. وقدرت معدلات الفقر للعام ٢٠١٠ /٢٠١١م بحوالي ٢٥.٢٪ (أقل من ٨.٥ جنيه مصري للفرد يومياً). كما قدرت معدلات الفقر المدقع في نفس الفترة بنسبة ٤.٨٪ (أقل من ٥.٧ جنيه مصري للفرد يومياً). وهذا يعنى أن نحو ٦١٪ من القرى المصرية تعيش تحت خط الفقر منهم ٢٠٪ يعيشون في فقر مدقع. كما بلغت نسبة الأمية في مصر ٢٤.٩٪ عام ٢٠١٢م. ويعانى أكثر من ثلث الفقراء من الأمية بينما لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم ابتدائي على الأكثر، ووصل عدد المتعطلين عن العمل في العام ٢٠١٣م إلى ٤.٣ مليون متعطل بنسبة ١٢.٧٪ من إجمالي قوة العمل، حيث بلغت نسبه البطالة بين الإناث ٢٤.١٪ مقابل ٩.٣٪ بين الذكور. (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٤م، ٦)

والواقع يشير إلى تضاعف سكان مصر كل ٢٨ عاماً تقريباً، وهى زيادة رهيبة تهدد كل خطط التنمية، وتبتلع كل الجهود المبذولة للوصول بالمجتمع إلى حالة الرخاء (حسين كامل بهاء الدين، ١٩٩٧م، ٥٨). وكان نتيجة تلك الزيادة في أعداد السكان أن أصبحت المدارس والجامعات المصرية عاجزة عن استيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الزيادة في ظل وضع اقتصادى متردٍ أدت إلى تغير في التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصرى، فلقد زادت أعداد الشريحة الاجتماعية التى تمتلك الثروة والإمكانيات المادية، وبالتالى ظهرت توجهات تلك الطبقة إلى نوع من التعليم يخدم مصالحها ويحافظ على ما تتمتع به من تمايز اجتماعى، ومن ثم فقد ظهرت المدارس والجامعات الخاصة التي تقدم التعليم بمصروفات باهظة لأبناء الطبقات الغنية.

كما تمثل الزيادة السكانية تحدياً معوقاً لعملية التنمية يصعب الفصل بين أبعادها، وتحدياً لقطاع التعليم نظراً لعدم قدرة الاقتصاد على توفير التمويل اللازم للجامعات ومعاهد التعليم العالي.

وقد شهدت أعداد الطلاب بمؤسسات التعليم العالي المصرية تطوراً ملحوظاً فيما بين عامي ٢٠١٣/٢٠١٢م و ٢٠١٤/٢٠١٣م. ووفقاً لإحصاء عام ٢٠١٤/٢٠١٣م بلغ إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ٢٣٣٧١٩٣ طالباً، منهم ١٢٧٠٦٦٠ من الذكور بنسبة ٥٤.٤٪ ، ١٠٦٦٥٣٣ من الإناث بنسبة ٤٥.٦٪، مقابل ٢٢٥١٤٥٤ طالباً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢م، منهم ١٢٢٩٨٤٩ من الذكور بنسبة ٥٤.٦٪، ١٠٢١٦٠٥ من الإناث بنسبة ٤٥.٤٪ بنسبة زيادة ٣.٨٪. كما بلغ إجمالي الطلاب المقبولين بمؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠١٤/٢٠١٣م نحو ٤٠٢٠٩٨ طالباً، منهم ١٨٥٩٢٦ من الذكور بنسبة ٤٦.٢٪، ٢١٦١٧٢ من الإناث بنسبة ٥٣.٨٪. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٥م، ١٢)

ويتميز المجتمع المصري بالتجانس البشري، فمصر تمثل وحدة بشرية متجانسة (حسين كامل بهاء الدين، ٢٠٠٠م، ٩٥)، حتى إن الهجرات القادمة من الخارج إليها كانت تحُتوى وتَمصَّر في النهاية دموياً وحضارياً، ولم تعرف مصر بصفة عامة الحاجز اللونى أو الحضارى القومى، ولا التمييز العنصرى، ولم تشهد ما تشهده دول أخرى كالاتحاد السوفيتى السابق، والولايات المتحدة الأمريكية من مشكلات تعليمية متصلة بالأمور الإثنوجرافية. (أحمد إسماعيل حجي، ١٩٩٦م، ٣٧٣)

وجمهورية مصر العربية دولة عربية إسلامية تتخذ الدين الإسلامى طريقة وسياسة وتنظيماً اجتماعياً، حيث تصل نسبة المسلمين فيها إلى ٩١.٧٪ بالإضافة إلى المسيحيين وبعض اليهود، والحقيقة أنه لا توجد فروق سلالية أو عرقية بين المسلمين والأقباط، والاختلافات بين القبط وبين المسلمين طفيفة ولا يمكن ملاحظتها، وطريقة معيشتهم وعادات تفكيرهم هى بالضرورة واحدة. (محمد محمد علي خضراوي، ١٩٩٩م، ٨٩)

ومن هذا المنطلق فقد أثر العامل الدينى تأثيراً واضحاً منذ القدم على المؤسسات التربوية في المجتمع المصرى، فبنيت أهداف التعليم على التربية الداعية إلى توحيد الخالق وتعظيمه، وإلى الإلمام بتعاليم الدين وقيمه واتجاهاته. كما يلاحظ أن أول مؤسسات لتعليم الأطفال في مصر كانت عبارة عن كتاتيب، تدرس فيها علوم القرآن والعلوم الدينية، كما يمكن رد التعليم الجامعى في مصر إلى إنشاء الجامع الأزهر في القرن العاشر الميلادى.

كما يدعو الإسلام إلى فهم الحياة، والاستخدام الأمثل للعقل البشرى، فالإسلام يعول على العقل كثيراً في أمر العقيدة وفى أمر التبعة والتكليف، كما يهتم أيضاً بالعلم القائم على التجربة والتفكير، ولذلك فقد شجع الإسلام الإطلاع والبحث العلمى المجرد من كل قيد. (عبدالغني عبود وآخرون، ٢٠٠٠م، ١٤٨)

لقد اهتمت القيادة السياسية في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى ثورة يناير ٢٠١١م بالأوضاع الاجتماعية للمجتمع المصري؛ حيث أكدت على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التنمية الاجتماعية الشاملة، والاهتمام بمحدودي الدخل والفقراء، والقضاء على البطالة. ومن المؤكد أن تحقيق هذه السياسة الاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السياسية من حيث تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ويرتبط بالأوضاع الاقتصادية من حيث القدرة على توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة، والتوزيع العادل لثروات البلاد على أبناء الشعب. كما يرتبط تحقيق هذه السياسة الاجتماعية بنظام التعليم عامة، والتعليم العالي والجامعي خاصة؛ وذلك في صورة التأكيد على ديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والاهتمام بجودة الخدمة التعليمية التي تقدمها الجامعات، وارتباطها باحتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة، والتأكيد على مبدأ التعلم مدى الحياة. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٦٦)

ويؤكد العرض السابق وجود فجوة بين التشريعات الدستورية والقوانين والقرارات والخطابات الرسمية التي حددت ملامح الحياة الاجتماعية في مصر والقائمة على العدالة الاجتماعية، وإتاحة التعليم لأبناء المجتمع كافة بدون تمييز إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتوفير فرص العمل لجميع أبناء الوطن بدخل يتناسب مع الظروف المعيشية، والاستقرار والسلام الاجتماعي .. إلخ، وبين الواقع الحقيقي في المؤسسات. وقد ترتب على هذه الفجوة العديد من المشكلات، منها: (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٩١)

- انعدام العدالة الاجتماعية، وتفاوت توزيع الثروة بين أبناء الوطن.
- انهيار مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم العالي والجامعي وانخفاض جودته.
- القصور في تنوع الفرص التعليمية وعدم مواكبتها لاحتياجات المجتمع.
- فشل التعليم في تحقيق الحراك الاجتماعي لأبناء المجتمع، وضياع قيمته كمعيار في التميز والتفضيل.

- تفاقم ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة، نتيجة لبعد التعليم العالي والجامعي عن احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- انتشار الفقر والأمية بمعدلات تفوق المتوسط العالمي.
- انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغياب الشفافية.
- ضعف قيمة الولاء والانتماء إلى البلد.
- التهميش السياسي والاجتماعي لبعض فئات المجتمع.
- انتشار النمط الاستهلاكي وغياب النمط الإنتاجي.

ويعد تحقيق التنمية البشرية أحد الأهداف التي تسعى مصر إلى تحقيقها بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لتحقيق الطموحات الشعبية من أجل الوصول إلى الرؤية المستقبلية التي تنشدها، وذلك من خلال التوسع في نظاق التنمية البشرية، عن طريق توسيع فرص التعليم للجميع مع الاهتمام بجودته، والرعاية الصحية الجيدة، والحصول على عمل مناسب بدخل يتناسب مع نوعية التعليم الذي حصل عليه الفرد، وتحسين نوعية الحياة المادية بالعيش في بيئة نظيفة وممارسة الحرية بمفهومها العام. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت سابقاً في هذا المجال، إلا أن مصر ما زالت في حاجة إلى إصلاح التعليم العالي والجامعي بما يتفق وتطورات العصر التي تسابق الزمن على ساحة المعرفة العالمية، ووضع التعليم نواة قاعدة بحثية تساعد مصر على توليد التكنولوجيا والأساليب الفنية المتقدمة؛ بحيث لا تقتصر على نقلها واستعارتها. (علي صلاح محمود وآخرون، ٢٠٠٤م، ١٠٨)

ولعل من الإنصاف القول بأن مصر في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في سياساتها الاجتماعية، بما يتفق وطبيعة وخصائص المجتمع المصري من ناحية، وطبيعة النظام الاقتصادي القائم على سياسة الخصخصة وآليات السوق من ناحية أخرى؛ بحيث تحمي وترعى الفقراء والمهمشين، وتقوم على قاعدة من العدل الاجتماعي، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل. ومن ثم تكون الأوضاع الاجتماعية قوة داعمة للسياسات الاقتصادية، وليست عقبة في نجاحها. وهو بالطبع أمر يتطلب توفير نظام تعليمي جيد، يؤكد ضمن مبادئه على ديمقراطية التعليم العالي والجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجميع دون أي تمييز أو محاباة. (محمود محمد المهدي سالم رضوان، ٢٠١٣أ، ٩١–٩٢)

وتهدف جامعة هليوبوليس لتطوير المشروعات الاجتماعية التي يتبناها وينفق عليها رجال الأعمال القادرين على مواجهة والتغلب على تحديات الغد من خلال الابتكار، والتعاون، والتكنولوجيا. ويعمل طلاب الجامعة أثناء دراستهم على مشروعات مع الشركات الشريكة باستخدام أسلوب حل المشكلة. وبالتالي، فهم يكتسبون كفاءات جديدة من خلال دراسة وتطبيق مهارات جديدة في بيئة واقعية. كما يتيح ذلك للطلاب فرصة التركيز على مساحة من اختياراتهم، والحفاظ على دافعية أعلى لديهم طوال فترة الدراسة، وهو ما سيسمح – على المدى البعيد – بالنجاح الشخصي في مجال الأعمال. وتستند الدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب من الجامعة على تعليم أكاديمي راسخ، إلى جانب خبرات عملية تعالج احتياجات العمل وتحفز الطلاب على التفكير الإبداعي. (United Nations, UN Global Compact, 2010, 12)

ومن الأمور التي تؤكد تأثير العامل الاجتماعي على واقع جامعات الشركات في مصر اهتمام جامعة هليوبوليس بالإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. فقد نصت رؤية الجامعة على أنها مؤسسة علمية رائدة تسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة للوعي الفردي والتماسك الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي في مصر وفي العالم. كما يشير قرار إنشاء الجامعة إلى أن هدفها يتمثل في الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات، بما يحقق الربط بين أهدافها واحتياجات المجتمع المتطور، وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة، وأن تعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية مستفيدة في ذلك بما حققته الدول المتقدمة باستخدامها أحدث التطورات والأساليب الأكاديمية. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الثانية)

كما يسهم قسم اللغة الإنجليزية بالجامعة في تحقيق رؤية جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة. حيث تؤمن الجامعة بأهمية بناء متعلمين قادرين على الإسهام في، والحث على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. ويهدف القسم إلى توفير تعليم آداب اللغة الإنجليزية بأسلوب وظيفي. وتشمل الخطة الدراسية للبرنامج الأساسي بجامعة هليوبوليس أربعة روافد رئيسة هي: (Heliopolis University, 2016b, 22)

- اللغات، والاتصالات، والمشاريع. وتتألف من الكتابة العلمية باللغة الإنجليزية، اللغة الألمانية، مهارات الاتصال والإبداع وريادة الأعمال، والأدب العربي.
- الفنون والثقافة والتنمية والابتكار، والتي تتضمن تصور الواقع، إدماج التنوع، والاتصالات من خلال الفنون وممارسة الوجود الفردي والتركيز المتعدد للفنون، العمليات الفنية الإبداعية، وتنمية الوعي بالفنون والمشروع الفني، والثقافة والتاريخ، وعلم المصريات.
- العلوم والابتكار، والتي تشمل منهجية البحث، والفلسفة، وحقوق الإنسان والسياسة، وعلم الاجتماع، ومبادئ القانون، وعلم النفس.
- الطبيعة والمجتمع، ويتم خلالها تقديم مقررات في موضوعات التنمية المستدامة والإيكولوجيا العميقة، وعلم الأحياء، والتطور.

وتقدم المرافق الجامعية خدمات عدة للطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجتمع المحلي. حيث تقدم مكتبة جامعة هليوبوليس مجموعة من الخدمات عالية الجودة لجميع الطلاب والموظفين والزوار من الخارج. وتقع العيادة الصحية لجامعة هليوبوليس داخل الحرم الجامعي (في المبنى الرئيس لكلية الهندسة). وتوفر العيادة الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والتربية الغذائية وتعليم الرعاية الصحية، والتدريب على الإسعافات الأولية. ويدعم موظفو قسم البحوث الطبية نشاط العيادة الصحية. وتُجهِّز الجامعة العيادات الطبية وعيادات الأسنان بشكل جيد يمكنها من إدارة الحالات العادية وحالات الطوارئ، كما توجد بتلك العيادات سيارة إسعاف مجهزة تجهيزاً جيداً لخدمة الحالات الطارئة. وتبرم العيادة عقود خدمات مع المستشفى الرئيس في حي العبور القريب من الحرم الجامعي لتحويل الحالات الحرجة كلما اقتضى الأمر ذلك. ويوفر مركز سيكم الطبي Sekem Medical Centerالإمدادات للعيادة وسيارة الإسعاف، كما يشرف أيضاً على عيادة التمريض. بالإضافة إلى ذلك، تجري تلك العيادات فحصاً طبياً لجميع الطلاب المتقدمين للقبول بالجامعة، ويتم الاحتفاظ بملف بيانات طبية عنهم في العيادة للمزيد من المتابعة. (Heliopolis University, 2016g, 2)

ومن الأمور التي تسترعي الانتباه اهتمام الجامعة بمساعدة طلابها في أن يصبحوا على معرفة بطابعها الفريد وبطبيعة كل من المجتمع والعالم. حيث يستطيع الطلاب – من خلال الأنشطة والبرامج التفاعلية داخل الجامعة – ممارسة القيادة، وخدمة المجتمع، والتخطيط الوظيفي.

وفيما يلي ستتناول الدراسة تلك المؤسسات من حيث: النشأة، والرؤية، والرسالة، والأهداف، والقبول، وخطط وبرامج الدراسة، والإدارة. مع التركيز – أثناء العرض – على جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة.

١- جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة

Heliopolis University for Sustainable Development:

نشأة الجامعة:

في عام ١٩٧٧م، وضع الدكتور إبراهيم أبو العيش تصوراً لمشروع "التنمية المستدامة" والذي سيسمح بالإسهام في بناء المجتمع، والإنسانية، وخدمة الأرض. ومن ثم فقد قام بتأسيس مجموعة سيكم Sekem في صحراء محافظة الشرقية لتجسد نفسها كمجتمع يستطيع فيه الناس جميعاً العمل معاً، والتعلم من بعضهم البعض، ومساعدة بعضهم البعض كشخص واحد في إطار سيمفونية من الوئام والسلام. ومنذ إنشائها قبل ٣٧ سنة شهدت (سيكم) تطورات كبيرة، حيث قدمت العديد من الخدمات والآلاف من فرص العمل. وقد اتسع نشاط المجموعة فيما بعد ليضم إلى جانب المصانع والمقرات الإدارية مدارس ورياض أطفال ومسارح ومراكز للخدمة الطبية والصحية والثقافية ومراكز للتدريب المهني ومؤسسات تخدم المجتمع وتعمل على غرس ثقافة التنمية المستدامة فى عقله الجمعي. وفي عام ٢٠٠٩م، تُوِّجت أنشطة المجموعة بإنشاء جامعة هليوبوليس كأول جامعة للتنمية المستدامة في مصر، حيث صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس". (Sekem & Heliopolis University, 2014, 6)

وتعد جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة (HU) جامعة رائدة في مجال التنمية المستدامة من خلال تبنيها لفهم متجدد يجمع بين التدريس والتعلم والبحث والممارسة. وقد اعتمدت الجامعة مفهوم "درجة كفاءة المشروع Project Competence Degree"، والذي يتميز بمحاولته الدمج ما بين النظرية واحتياجات العمل. وتهدف الجامعة لتطوير المشروعات الاجتماعية التي يتبناها وينفق عليها رجال الأعمال القادرين على مواجهة تحديات الغد والتغلب عليها من خلال الابتكار، والتعاون، والتكنولوجيا. ويعمل طلاب الجامعة أثناء دراستهم على مشروعات مع الشركات الشريكة باستخدام أسلوب حل المشكلة. وبالتالي، فهم يكتسبون كفاءات جديدة من خلال دراسة وتطبيق مهارات جديدة في بيئة واقعية. كما يتيح ذلك للطلاب فرصة التركيز على مساحة من اختياراتهم، والحفاظ على دافعية أعلى لديهم طوال فترة الدراسة، وهو ما سيسمح – على المدى البعيد – بالنجاح الشخصي في مجال الأعمال. وتستند الدرجة العلمية التي يحصل عليها الطالب من الجامعة على تعليم أكاديمي راسخ، إلى جانب خبرات عملية تعالج احتياجات العمل وتحفز الطلاب على التفكير الإبداعي. (United Nations, UN Global Compact, 2010, 12)

والجامعة مؤسسة غير ربحية تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والقدرة على الإسهام في التنمية المستدامة في مصر والعالم. وقد تم اعتماد الجامعة بالكامل من قبل المجلس الأعلى للجامعات في مصر. كما تتفق الجامعة مع المعايير الأكاديمية القومية المرجعية المصرية (NARS). بالإضافة إلى ذلك، تتفق كل المقررات بالجامعة مع نظم النقل الأوروبية المعتمدة European Credit Transfer Systems (ECTS)، بما يسمح بأكبر قدر من الحراك الدولي. (SEKEM Group, Sustainable Development Center, 2013, 17)

وتنتمي جامعة هليوبوليس إلى مجموعة سيكم للاستدامة وتنمية المجتمع. ومجموعة سيكم عبارة عن مشروع وطني ودولي متكامل يمتلك رؤية طموحة للاستدامة. وللمجموعة أربعة أبعاد أساسية هي: (Sekem & Heliopolis University, 2014, 3)

- العلوم والتكنولوجيا.
- مؤسسات ثقافية، وروحية، وعلاجية.
- الزراعة والمجتمعات.
- مجموعة شركات إنتاج المنتجات العضوية.

رؤية الجامعة Vision:

جامعة هليوبوليس مؤسسة علمية رائدة تسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة للوعي الفردي والتماسك الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي في مصر وفي العالم. (Heliopolis University, 2016a, 1)

رسالة الجامعة Mission:

تمكين الطلاب من أن يصبحوا أبطالاً للتنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة؛ وتوفير مكان تلتقي فيه الأفكار الجديدة كأرض خصبة لمزيد من البحث والتدريس. ويجمع التعليم في الجامعة بين التدريس والبحوث والممارسة مع وجود برنامج أساسي وفريد في الإنسانيات، مع التركيز على تطوير العقول المبدعة والخلاقة. (Heliopolis University, 2016a, 1)

فلسفة الجامعة وأهدافها:

تُعرَّف التنمية المستدامة Sustainable Development بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بهم. ويتجاوز النهج الخاص بالتنمية المستدامة في جامعة هليوبوليس هذا التعريف ليتضمن نظرة أكثر شمولاً من حيث رؤية العالم كوحدة متكاملة بدلاً من رؤيته كمجموعة أجزاء معزولة. وهذا يعني السعي لمستقبل يستطيع كل البشر من خلاله الكشف عن إمكانياتهم، والعيش معاً في أشكال اجتماعية تحترم كرامة الإنسان، وبحيث تتم جميع الأنشطة الاقتصادية وفقاً للمبادئ البيئية والأخلاقية. (United Nations, 2010, 24)

وتنظر جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة باعتبارها مزيج من منظورين أحدهما داخلي روحي وجمالي (إنساني)، والآخر منظور خارجي مادي واجتماعي (علمي). ويمثل هذان المنظوران (الإنساني الداخلي والعلمي الخارجي) وجهي عملة لمفهوم "الاستدامة". ويتم توجيه جميع برامج الجامعة نحو التنمية المستدامة من خلال المناهج الإنسانية والمتخصصة المتكاملة التي صممتها الجامعة. فالبرنامج الأساسي في الإنسانياتThe Humanistic Core Program مُوجه نحو الجانب الداخلي من التنمية المستدامة من خلال تعزيز المعرفة الضمنية والنتائج غير الملموسة. أما التخصصات الأكاديمية فتركز أساساً على الجانب الخارجي "التنمية المستدامة"، من خلال تعزيز المعرفة الصريحة (العلوم)، والنتائج الملموسة (التطبيقية) داخل حقل معين. وتتميز الجامعة بأن كل مجموعة من الدراسات المتخصصة الأساسية يتم تضمينها بطريقة متكاملة. (SEKEM Group, Sustainable Development Center, 2013, 7)

ويشير قرار إنشاء الجامعة إلى أن هدفها يتمثل في الإسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهدافها واحتياجات المجتمع المتطور، وأداء الخدمات البحثية للغير. وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة، وأن تعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية مستفيدة في ذلك بما حققته الدول المتقدمة باستخدامها أحدث التطورات والأساليب الأكاديمية. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الثانية)

وبصفة عامة تهدف جامعة هليوبوليس إلى تحقيق ما يلي: (Heliopolis University, 2016h, 3)

- توفير خبرات بحثية وتعليمية ذات جودة عالية ومثيرة للتحدي، والتي يمكن للطلاب تطويرها بصورة فردية وعقلية.
- تمكين الطلاب من اكتساب فهم واسع للقضايا المتصلة بالتنمية المستدامة، والتخصصات العلمية ذات الصلة.
- تطوير القيم الأخلاقية الأساسية للطلاب والتي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل، وإدارة المشروعات الخاصة بصورة تسهم في تنمية المجتمع المحلي.
- مساعدة الطلاب على تحديد وتحقيق أهدافهم الفردية، وتقديم إسهامات قيِّمة لمجتمعهم، وللعالم بأسره.
- خلق شخصية مستقلة متعمقة في دراسة العلوم الإنسانية، يمكنها تحديد المشكلات وحلها باستخدام أساليب خلاقة، بصورة فردية وجماعية.

القبول بالجامعة:

تقبل الجامعة الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وفقاً للشروط التي يحددها مجلس الجامعة والضوابط التي تقرها وزارة التعليم العالي ممثلة في مجلس الجامعات الخاصة. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الثانية عشرة)

وتتحدد سياسة القبول بجامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة فى النقاط الآتية:

التقديم من خلال الإنترنت:

على الطلاب المتقدمين للقبول بالجامعة التسجيل باستخدام نموذج القبول على شبكة الإنترنت. ويتبع ذلك قيامه بتسليم أوراقه وكافة المستندات المطلوبة إلى مكتب القبول بالجامعة. وتشمل الوثائق المطلوبة ما يلي: (Heliopolis University, 2016h, 15)

- تعبئة نموذج طلب الالتحاق بالجامعة.
- إيصال سداد رسوم طلب الالتحاق غير قابلة للاسترداد (٥٠٠ جنيه).
- نسخة من الشهادة الثانوية.
- شهادة الميلاد الأصلية.
- نسخة من البطاقة الشخصية (طلاب مصريين فقط).
- نسخة من جواز السفر (للطلاب غير المصريين فقط).
- الموقف من التجنيد استمارة ٢، ٦ جند (بالنسبة للطلاب الذكور المصريين).
- شهادة طبية، ونتيجة فحص فيروس نقص المناعة البشرية (لغير المصريين فقط).
- ٦ صور شخصية.

اختبار القبول بالجامعة:

تعقد الجامعة لكافة المتقدمين اختباراً في اللغة الإنجليزية يستمر لمدة ساعة يتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي: القراءة والاستماع وعمل اللغة؛ يلي ذلك إجراء مقابلة شخصية مع عميد الكلية. ويجب على الطالب المقبول بالجامعة الحصول على الشهادات الأصلية لنتيجة الثانوية، بالإضافة إلى أصل شهادة الميلاد ومعرفة نوع المنحة الدراسية التي حصل عليها. وتجدر الإشارة إلى ضرورة إحضار الطالب للوثائق الأصلية الخاصة به للحصول على الموافقة النهائية من مجلس الجامعات الخاصة. وفي حالة عدم إكمال الطالب للوثائق المطلوبة يعتبر ملفه غير مكتمل، ومن ثم يكون غير قادر على التسجيل في المقررات الدراسية في بداية الفصل الدراسي. وعندما تعلن نتيجة الطالب النهائية ينبغي عليه دفع الرسوم الإدارية، والقسط الأول من مصاريف الدراسة، بالإضافة إلى رسوم مقرر اللغة الإنجليزية (في حالة حصول الطالب على درجة منخفضة). (Heliopolis University, 2016i, 10)

ويُمنح كل طالب هويته الجامعية وحساب بريد إلكتروني جامعي خاص به في بداية الفصل الدراسي الأول، وذلك بعد: (Heliopolis University, 2016i, 11)

- النجاح في اختبار تحديد المستوى.
- اجتياز المقابلة الشخصية.
- تقديمه للأوراق والمستندات المطلوبة.
- دفع الرسوم الإدارية، وسداد الدفعة الأولى من مصروفات الدراسة، ورسوم مقرر اللغة الإنجليزية (بالنسبة لأولئك الذين حصلوا على درجة منخفضة).

اختبار تحديد المستوى:

يعد النجاح في اختبار تحديد المستوى من الشروط الضرورية والإلزامية لقبول الطالب بالجامعة. فمن خلال درجته في هذا الاختبار يتم تحديد المستوى الذي سيلتحق به. (Heliopolis University, 2016h, 16)

الوثائق المطلوبة حسب نوع الشهادة:

تَقبل الجامعة الطلاب الحاصلين على أي من الشهادات الآتية: (Heliopolis University, 2016h, 16-17)

١- الثانوية العامة:

أصل شهادة الدراسة الثانوية العامة المصرية، أو بيان درجات من الإدارة العامة للامتحانات.

٢- دبلوم المدرسة الثانوية الأمريكية:

- النسخة الأصلية من الشهادة الثانوية مختومة من قبل "المستشار الثقافي المصري" في الولايات المتحدة الأمريكية، والإدارة العامة للامتحانات.
- شهادة التخرج الأصلية مختومة من قبل "المستشار الثقافي المصري" في الولايات المتحدة الأمريكية.
- النجاح في اختباري SAT1، SAT2 مصادق عليها من مؤسسة (أميد إيست AMIDEAST).
- تقديم ما يدل على الدراسة لمدة اثني عشر عاماً في التعليم المدرسي أو النسخة الأصلية من "شهادة الدراسة الإعدادية".
- النسخ الأصلية من درجات الطالب في امتحانات اللغة العربية/الدين.

٣- دبلوم المدرسة الثانوية الكندية:

- النسخة الأصلية من الشهادة الثانوية مختومة من قبل "المستشار الثقافي المصري" في كندا، والإدارة العامة للامتحانات.
- النجاح في اختباري SAT1، SAT2 مصادق عليها من مؤسسة (أميد إيست AMIDEAST).
- تقديم ما يدل على الدراسة لمدة اثني عشر عاماً في التعليم المدرسي أو النسخة الأصلية من "شهادة الدراسة الإعدادية".
- النسخ الأصلية من درجات الطالب في امتحانات اللغة العربية/الدين.

٤- الشهادة الدولية العامة للتعليم الثانوى البريطاني (IGCSE)، والشهادة العامة للتعليم الثانوى البريطاني (GCSE).

- النسخة الأصلية من الشهادة مختومة من قبل كل من المجلس الثقافي البريطاني ووزارة الخارجية المصرية والإدارة العامة للامتحانات.
- تقديم ما يدل على الدراسة لمدة اثني عشر عاماً في التعليم المدرسي أو النسخة الأصلية من "شهادة الدراسة الإعدادية".
- النسخ الأصلية من درجات الطالب في امتحانات اللغة العربية/الدين.

٥- شهادات المدارس الثانوية العربية:

- شهادة المدرسة الثانوية الأصلية مختومة من قبل السفارة المصرية أو وزارة الخارجية المصرية.
- شهادة الإعدادية والسنة الأولى والثانية من التعليم الثانوي (حاملو شهادة الثانوية العامة من اليمن فقط) مختومة من قبل السفارة المصرية أو وزارة الخارجية المصرية.
- أصل شهادة الثانوية العامة (الصفوف ١١، ١٢) لحاملي شهادة الثانوية العامة من المملكة العربية السعودية فقط مختومة من قبل السفارة المصرية أو وزارة الخارجية المصرية.
- أصل شهادة الميلاد مختومة من قبل السفارة المصرية أو وزارة الخارجية المصرية (غير المصريين فقط).
- خطاب توصية صادر من المستشار الثقافي (الطلاب من الأردن، والإمارات، والسعودية، والكويت فقط).

٦- شهادة الثانوية العامة الألمانية (الأبيتور) German Abitur.

٧- شهادة البكالوريا الدولية International Baccalaureate.

٨- شهادة البكالوريا الفرنسية French Baccalaureate.

الخطط والبرامج الدراسية

تمنح الجامعة درجات البكالوريوس، ودبلومات التخصص، والماجستير والدكتوراه. ويشترط للحصول على الدرجات العلمية والدبلومات أن يجتاز الطالب بنجاح الامتحانات المقررة في اللوائح الداخلية الخاصة بشئون التعليم والطلاب والدراسات العليا في كل كلية أو وحدة بحثية. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الرابعة عشرة)

وبناء عليه، تقدم الجامعة برنامجين أكاديميين هما:

١- البرنامج الأساسي Core Program:

يجب على جميع الطلاب – بغض النظر عن مجال تخصصهم – المشاركة في البرنامج الأساسي. ويتم تصميم هذا البرنامج الأساسي بغرض بناء شخصيات الطلاب وتزويدهم بأساس يحتاجونه لاستيعاب التعليم الخاص بمفاهيم التنمية المستدامة.

ويعد البرنامج الأساسي لجامعة هليوبوليس تجربة تعليمية متكاملة تهدف إلى تطوير قدرة الطالب على الابتكار والمسؤولية الاجتماعية. ومن خلال مقررات البرنامج الأساسي، تهدف الجامعة إلى إنشاء: (Heliopolis University, 2016a, 9-10)

- التعلم التفاعلي، فالطلاب من الفنانين والمفكرين يسعون لتقصي مشكلات المجتمع الحقيقية والتعاون معاً لتطوير حلول مبتكرة لها، وفي نفس الوقت قابلة للتطبيق.
- التعلم بالتحديات، فالطلاب على كافة المستويات يتم إثارة دافعيتهم ودعمهم للقيام بأكثر مما يعتقدون أنهم يمكنهم القيام به.
- التعلم المتواصل، من خلال العروض التقديمية الملهمة والمثيرة والمعارض وورش العمل يتم تمكين الطلاب والمعلمين لبناء رؤية واضحة لمسارات يتم من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة.

وقد تم تصميم المقررات الأساسية لتمكين الطلاب من تحقيق تطلعاتهم وتعزيز مهاراتهم الأساسية في: حل المشكلات والتفكير النقدي، والمثابرة نحو التميز، وكذلك المسؤولية الاجتماعية.

وتشمل الخطة الدراسية للبرنامج الأساسي أربعة روافد رئيسة هي: (Heliopolis University, 2016b, 22)

- اللغات، والاتصالات، والمشاريع. وتتألف من الكتابة العلمية باللغة الإنجليزية، اللغة الألمانية، مهارات الاتصال والإبداع وريادة الأعمال، والأدب العربي.
- الفنون والثقافة والتنمية والابتكار، والتي تتضمن تصور الواقع، إدماج التنوع، والاتصالات من خلال الفنون وممارسة الوجود الفردي والتركيز المتعدد للفنون، العمليات الفنية الإبداعية، وتنمية الوعي بالفنون والمشروع الفني، والثقافة والتاريخ، وعلم المصريات.
- العلوم والابتكار، والتي تشمل منهجية البحث، والفلسفة، وحقوق الإنسان والسياسة، وعلم الاجتماع، ومبادئ القانون، وعلم النفس.
- الطبيعة والمجتمع، ويتم خلالها تقديم مقررات في موضوعات التنمية المستدامة والإيكولوجيا العميقة، وعلم الأحياء، والتطور.

٢ – برنامج البكالوريوس:

تمنح الجامعة درجة البكالوريوس من الكليات والأقسام العلمية الآتية:

أ- كلية الصيدلة وتكنولوجيا الدواء Faculty of Pharmacy and Drug Technology:

أنشئت كلية الصيدلة وتكنولوجيا الدواء في عام ٢٠٠٩م بموجب قرار رئاسي رقم ٢٠١٢/٢٩٠٥م. وقد بدأت الدراسة في الكلية في مطلع العام الدراسي ٢٠١٢–٢٠١٣م بهدف الريادة والأخذ بمفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة استكمالاً لقطاع الصيدلة المصري وتخريج طلاب قادرين ولديهم من المهارات ما يمكنهم من تحسين الخدمات والمرافق الصيدلانية. وتعالج المقررات الأكاديمية بالكلية – بشكل دقيق – مفاهيم الصيدلة الحديثة من خلال التركيز على دراسة الرعاية الصيدلانية، والتكنولوجيا الحيوية، والبيولوجيا الجزيئية، والمعلومات البيولوجية، والأخلاقيات البيئية، والتغذية، والممارسات الصيدلانية، ومهارات الاقتصاد والاتصالات. ويتابع الطلاب في السنة النهائية من الدراسة المقررات الدراسية في مجال تخصصهم، وهي: الصيدلة النباتية، والتكنولوجيا البيولوجية، والصيدلة الصناعية وتصميم الأدوية، و/أو الرعاية الصيدلية والتسويق. وبالإضافة إلى ذلك، يختار الطلاب من بين مجموعة من المقررات الاختيارية وفقا لاهتماماتهم الفردية. (Heliopolis University, 2016d, 1-2)

كما يعمل البرنامج الأساسي الشامل على إثراء المدخل الشامل نحو دراسة مستدامة في مجال الصيدلة، ذلك البرنامج الذي يعد جزءًا أساسياً من المناهج الدراسية في كلية الصيدلة بهدف: (Heliopolis University, 2016h, 19)

- تحسين خبرة الطلاب في مجال التعلم من خلال تقديم مقررات في علوم الطبيعة، والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، واللغات والفنون.
- إلى جانب ذلك، فالتدريب العملي والتدريبات المعتمدة في الشركات الوطنية والدولية والمتعددة الجنسيات والمنظمات التي تهدف إلى تزويد الطلاب بخبرات حقيقية في هذا مجال تخصصهم يتم تقديمها – بصورة شاملة – مع فرص مميزة لاكتساب خبرات قيمة من خلال الممارسة الفعلية قبل الانخراط في سوق العمل.

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في علوم الصيدلة وتكنولوجيا الدواء BSc. Degree in Pharmacy Science and Drug Technology.

وتضم الكلية مجموعة من الأقسام العلمية هي: (Heliopolis University, 2015c, 3)

- الكيمياء الصيدلانية.
- العقاقير والنباتات الطبية.
- الصيدلانيات والتكنولوجيا الصيدلانية.
- الصيدلة وعلم السموم .
- الكيمياء الحيوية والتكنولوجيا الحيوية.
- علم الأحياء المجهرية والصحة العامة .
- ممارسة الصيدلة.

هذا، ويمكن إنشاء الأقسام العلمية استناداً إلى توصيات مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة ومجلس الأمناء.

ب- كلية الهندسة Faculty of Engineering:

تسعى كلية الهندسة بجامعة هليوبوليس إلى التغلب على التحديات في مصر، وسد الفجوة بين الصناعة والبحوث الأكاديمية. كما تستهدف الكلية أيضاً تطوير القدرات الثقافية والفنية لأجيال المستقبل. وتتضمن الكلية خمسة أقسام، ووحدة للبحوث. وقد أنشئت "كلية الهندسة" مع إطلاق جامعة هليوبوليس في عام ٢٠٠٩م (القرار الرئاسي رقم ٢٩٨)، غير أن البداية الفعلية للدراسة بالكلية كانت في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٩٠٥ لعام ٢٠١٢م. وتضم كلية الهندسة أربعة برامج دراسية. وتحتوي كل خطة دراسية على مجموعة من المقررات الاختيارية التي تمكن الطلاب من تعزيز برنامجهم بالتوازي مع دراستهم للتخصص الذي يريدون. (Heliopolis University, 2016e, 1)

وتتضمن البرامج الأكاديمية في الكلية ما يلي:
(Heliopolis University, 2015b, 4)

- برنامج هندسة المياه.
- برنامج هندسة الطاقة.
- برنامج هندسة الميكاترونكس.
- برنامج هندسة العمارة الخضراء.

وتمنح الكلية الدرجات العلمية الآتية:

- درجة البكالوريوس في هندسة المياه.
- درجة البكالوريوس في هندسة الطاقة.
- درجة البكالوريوس في هندسة الميكاترونيكس.
- درجة البكالوريوس في هندسة العمارة الخضراء.

ج- كلية الأعمال والاقتصاد Faculty of Business and Economics:

أنشئت كلية الأعمال والاقتصاد مع انطلاق عمل الجامعة في عام ٢٠٠٩م، للإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع المصري. غير أن بداية الدراسة الفعلية فيها كانت في العام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٢م بموجب القرار الوزاري رقم ٣١٩٤ لسنة ٢٠١٢م. وتتكون كلية الأعمال والاقتصاد من خمسة برامج دراسية، ووحدة للبحوث. وتتكون كلية الأعمال والاقتصاد من خمسة برامج دراسية. وتشمل الخطة الدراسية لكل برنامج ١٣٨ ساعة معتمدة. ويُمكِّن هذا الهيكل الطلاب من الجمع بين معارفهم والتخصص الذي يريدون. ويستطيع الطلاب – من خلال عملية تقديم المشورة الأكاديمية – أن يتعلموا تحمل مسؤولية اختيار مقرراتهم الرئيسة والثانوية، والتسجيل في المقررات، وتحديد الأهداف، فضلاً عن وضع الخطوات اللازمة لتنفيذها. (Heliopolis University, 2016f, 1)

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في الأعمال والاقتصاد في أحد التخصصات الآتية: (Heliopolis University, 2015a, 4)

- المحاسبة.
- التسويق.
- الاقتصاديات والتنمية.
- الإدارة والتنمية البشرية.
- التمويل والمحاسبة.

د- قسم اللغة الإنجليزية:

يسهم قسم اللغة الإنجليزية في تحقيق رؤية جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة. حيث تؤمن الجامعة بأهمية بناء متعلمين قادرين على الإسهام في، والحث على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع. ويهدف القسم إلى توفير تعليم آداب اللغة الإنجليزية بأسلوب وظيفي. وكونه جزء لا يتجزأ من منظور "كلي" في التعليم، يعد قسم اللغة الإنجليزية بمثابة دعامة رئيسة "للبرنامج الأساسي" حيث يتجاوز تعليم اللغة ذلك التعليم التقليدي في الكتب المدرسية من أجل خلق تجربة لغوية ثقافية جيدة. ويلبي قسم اللغة الإنجليزية احتياجات جميع الأقسام العلمية في الجامعة، حيث يقدم لهم مجموعة واسعة من مقررات اللغة الإنجليزية، مثل: اللغة الإنجليزية العامة، والإنجليزية الموقفية، والإعداد للتوفل، والكتابة الأكاديمية. ويستخدم القسم "المدخل التواصلي" في تدريس/تعليم اللغة، وهو مدخل يركز على توفير فرص ممارسة حية للغة الإنجليزية يلي ذلك توفير تغذية مرتدة شخصية. بالإضافة إلى ذلك فالقسم يقوم بتعزيز عناصر التنوع من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المواد التعليمية التي لا تقتصر على مصدر واحد. ومن أهداف القسم المساعدة على خلق أفراد مؤهلين، يتحملون المسئولية، ولديهم من الوعي، وقادرين على اكتشاف إمكاناتهم التي تجعل منهم قادة العالم في مجالات تخصصهم مع الحفاظ على التعليم مدى الحياة باعتباره موضوعاً مركزياً في حياتهم. (Heliopolis University, 2016h, 5-6)

المرافق والتسهيلات Facilities:

تضم الجامعة مجموعة من المرافق والتسهيلات الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وكذلك أعضاء المجتمع المحلي هدفها تيسير العملية التعليمية، وجعل الحرم الجامعي بيئة تعليمية مشجعة. وتتمثل تلك المرافق في الآتي: (Heliopolis University, 2016g, 1-2)

١ – المكتبة الجامعية:

تقدم مكتبة جامعة هليوبوليس مجموعة من الخدمات عالية الجودة لجميع الطلاب والموظفين والزوار من الخارج. وتضم المكتبة مجموعة من المصادر المطبوعة والإلكترونية لدعم أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلاب المرحلة الجامعية وطلاب الدراسات العليا. مكتبة، وتعمل المكتبة عن كثب مع الأقسام الأكاديمية. وتقدم المكتبة فرصاً للوصول إلى مجموعات متنوعة من المصادر العلمية الدولية المهمة التي تغطي مختلف المجالات. وتشمل المجموعات الخاصة من المصادر أحدث الكتب المتخصصة، المجلات، والمواد المرجعية؛ هذا بالإضافة إلى مصادر المعرفة العامة التي تتعلق أساساً إلى بمقررات البرنامج الأساسي مثل الفن والأدب والفلسفة وعلم النفس. ويمكن للطلاب استعارة ما مجموعه ٤ وحدات في نفس الوقت، لمدة أسبوع. وتتصل أماكن الدراسة والتسهيلات الخاصة بأجهزة الحاسبات، تتصل بالإنترنت، بالإضافة إلى توفير خدمات الطباعة وتصوير المستندات.

٢ – المرافق الرياضية:

تمتلك جامعة هليوبوليس منطقة خضراء تحيط بمباني الجامعة توفر بيئة صحية ومناخ ملائم لممارسة التمارين البدنية. وتعترف الجامعة بأهمية الرياضة لحياة صحية وللمحافظة على التوازن البدني. وتركز الجامعة على تنمية التفوق الرياضي والمشاركة النشطة في مختلف الأحداث الرياضية والمسابقات. كما تقدم فرصاً بارزة للطلاب والموظفين لتطوير اهتماماتهم الرياضة وقدراتهم والمشاركة في الألعاب الرياضية التي تلائم ميولهم واستعداداتهم. وتمتلك الجامعة مجموعة من الملاعب والصالات الرياضية اللازمة لممارسة العديد من الرياضات، هي: ملاعب للتنس، ملاعب لكرة اليد، ملاعب لكرة السلة، ملاعب لكرة القدم، ممشى في الهواء الطلق، فصول للياقة البدنية، صالة لتنس الطاولة. كما تمتلك مجموعة أخرى من التسهيلات والمرافق الرياضية تشمل: غرف الاستحمام وتبديل الملابس، خزائن فردية، مساحات لجلوس الفرق واللاعبين.

٣ – النُزُل/ السكن الجامعي:

في القاهرة، تستضيف جامعة هليوبوليس الطلاب في مرفقين من المساكن المريحة والمجهزة تجهيزاً عالياً. وتشرف إدارة الإسكان بالجامعة على هذين المرفقين الموجودين في مدينة العبور التي تبعد ١٥ دقيقة بالحافلة عن الحرم الجامعي. ويتم تجهيز هذه الخدمة السكنية بشبكة الإنترنت، ووسائل الترفيه، والمرافق الآمنة التي تزود الطلاب ببيئة ملائمة تدعم وتسهل إقامتهم.

٤ – النقل:

تمتلك جامعة هليوبوليس أسطولاً للنقل يغطي مدينة القاهرة وضواحيها لخدمة الطلاب والعاملين بالجامعة. والأسطول مجهز بكافة وسائل الراحة والأمان.

٥ – العيادات الصحية:

تقع العيادة الصحية لجامعة هليوبوليس داخل الحرم الجامعي (في المبنى الرئيس لكلية الهندسة). وتوفر العيادة الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان والتربية الغذائية وتعليم الرعاية الصحية، والتدريب على الإسعافات الأولية. ويدعم موظفو قسم البحوث الطبية نشاط العيادة الصحية. وتُجهِّز الجامعة العيادات الطبية وعيادات الأسنان بشكل جيد يمكنها من إدارة الحالات العادية وحالات الطوارئ، كما توجد بتلك العيادات سيارة إسعاف مجهزة تجهيزاً جيداً لخدمة الحالات الطارئة. وتبرم العيادة عقود خدمات مع المستشفى الرئيس في حي العبور القريب من الحرم الجامعي لتحويل الحالات الحرجة كلما اقتضى الأمر ذلك. ويوفر مركز سيكم الطبي Sekem Medical Center الإمدادات للعيادة وسيارة الإسعاف، كما يشرف أيضاً على عيادة التمريض. بالإضافة إلى ذلك، تجري تلك العيادات فحصاً طبياً لجميع الطلاب المتقدمين للقبول بالجامعة، ويتم الاحتفاظ بملف بيانات طبية عنهم في العيادة للمزيد من المتابعة.

٦ – قسم تكنولوجيا المعلومات:

يوفر قسم تكنولوجيا المعلومات بجامعة هليوبوليس للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين موارد التكنولوجيا التي تعزز التعلم من خلال التدريس والبحث، والإنجاز الإبداعي والخدمة وفقاً لرسالة الجامعة.

بيئات التعلم بالجامعة:

إن جودة الفصول الدراسية والتكنولوجيا جزء لا يتجزأ من مجموعة مختبرات تساعد الطلاب وهيئة التدريس على التفوق في مساعيهم وجهودهم الأكاديمية والبحثية. كما يتم في المقابل تشجيع الطلاب على العيش داخل الحرم الجامعي حياة جيدة تدعو الطلاب لاستكشاف كل إمكاناتهم وقدراتهم الفردية.

وتوفر الجامعة بيئات تعلم مزودة بخدمات أكاديمية تكنولوجية، تشمل نظم الفصول الدراسية ومختبرات الحاسوب العامة؛ وتوزيع الفصول الدراسية وإنتاج معدات المقرر؛ وتصميم المرافق والتسهيلات، والتركيب والصيانة؛ ومجموعة كاملة من الصور التعليمية، وخدمات إنتاج الفيديو. كما تضم الجامعة إدارة للتطبيقات الأكاديمية ومراكز الخدمة تتحمل مسئولية تزويد الجامعة بتكنولوجيا التعلم عبر الإنترنت، وإدارة محتوى الويب، تسهيل وتطوير التدريب على تكنولوجيا المعلومات، دعم خدمات المساعدة والفرز. (Heliopolis University, 2016g, 3)

كما توفر خدمات الحوسبة الجامعية بما في ذلك الحسابات، البريد الإلكتروني، خدمات الويب، والأمن، وشبكة الإنترنت، والبرامج والأجهزة. ويتضمن هذا القسم الفئات الثلاث الآتية: (Heliopolis University, 2016i, 2)

- تكنولوجيا التعلم الإلكتروني الحديثة: تلهم الطالب الابتكار والإبداع.
- الموارد المتاحة على الإنترنت: يقوم المعلمون دائماً بتحميل مصادر المقررات على الإنترنت حتى يمكن للطالب الوصول إليها في أي وقت وفي أي مكان.
- الأنشطة عبر الإنترنت: حيث يتعلم الطلاب من خلال التفاعل مع بعضهم البعض أو مع المعلم. فعلى سبيل المثال ربما يشاركون في منتدى، أو في تحميل الواجبات والتعيينات، أو الإجابة على الأسئلة القصيرة، وقد يتعاونون معا في إعداد إحدى الموسوعات .. إلخ.

وتتبنى الجامعة نظاماً للاتصال المتزامن وغير المتزامن بين الطلاب والأساتذة يشمل الآليات الآتية: (Heliopolis University, 2016a, 5)

- البريد الإلكتروني: كل طالب له عنوان بريد إلكتروني خاص به لتعزيز التواصل مع زملائه وأساتذته.
- محرك الأقراص: لكل طالب محرك إنترنت خاصة به يمكن للطلاب من خلاله فتح وتحرير وإدارة وتبادل الوثائق عبر الإنترنت مع زملائهم.
- التراسل عبر الإنترنت، المنتديات، الدردشة، والمدونات.
- الخدمات عبر الإنترنت المقدمة للطلاب وأولياء الأمور.
- التسجيل في المقررات عبر الإنترنت / الجدولة.
- تتبع الإنجاز في المقررات / رصد الحضور.
- النتائج عبر الإنترنت.
- سداد المصروفات الدراسية / الفواتير عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك تعمل إدارة أمن المعلومات على حماية البيانات وأصول تكنولوجيا المعلومات، والطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين من جميع أشكال التهديدات البشرية والإلكترونية. وتقوم الإدارة بهذا الدور من خلال إدارة الحلول التقنية، وتوفير التعليم والمعلومات للمجتمع، مع الحفاظ على برنامج مستمر لتقييم أمن تكنولوجيا المعلومات. وتهدف إدرة أمن المعلومات إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والوظائف لتقليل أثر أمن المعلومات على أهداف التعلم والبحث والأعمال التجارية للمؤسسة. (Heliopolis University, 2016h, 5)

كما تدعم إدارة خدمات البنية التحتية الأساسية بيئة الحوسبة المكتبية في الحرم الجامعي لجميع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، بما في ذلك البريد الإلكتروني، تخزين الملفات، والوصول البعيد، والطباعة. وترصد الإدارة وتدير خادم الإنترنت وأجهزة التخزين التي توفر التطبيقات والخدمات لكافة المجتمع الجامعي، فضلاً عن توفير خدمات الاستضافة للمدارس والكليات، مما يساعد على توفير التطبيقات والخدمات الخاصة باحتياجاتهم الأكاديمية. (Heliopolis University, 2016g, 6)

وتوجد بالجامعة مجموعة شبكات الحرم الجامعي تكون دائماً في حالة اتصال، وتضمن موثوقية وأمان البيانات وحركتها السريعة. وتخطط المجموعة وتصمم، وتثبت، وتعمل وتحافظ على شبكات البيانات الجامعية، بما في ذلك مسارات الاتصالات، والفضاء، والكابلات المصنوعة من النحاس والألياف، والهياكل اللاسلكية، والهياكل الأساسية للإذاعة، فضلاً عن تجميع وإدارة عناوين (الآي بي) الجامعية وربط الجامعة بشبكة الإنترنت. كما توفر المجموعة المستوى الثالث من مستويات استكشاف الأخطاء وإصلاحها من أجل تحويل وتوجيه التطبيقات. فضلاً عن الاتصال بالجيل الأول والثاني للإنترنت. وتضمن عملية التحكم في الوصول إلى الشبكة، وعملية إدارة عناوين (الآي بي IP)، تضمن أمن شبكات الحرم الجامعي وأمن أجهزة العملاء. ويوفر نظام مكتبة الجامعة ويعزز إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف القيادة الجامعية في مجال التدريس والتعلم، والبحث، والإبداع، وخدمة المجتمع. ويتعاون نظام المكتبة الجامعية أيضاً من أجل تطوير نظم فعالة للمعلومات، والتدريس، والتعليم. (Heliopolis University, 2016h, 5)

البحوث العلمية:

تتميز الأنشطة البحثية في الجامعة بتنوعها وشمولها؛ وتكاد تجرى في الجامعة بحوث في كل المجالات تقريباً، بالإضافة إلى سعيها إلى توسيع معارف الطلاب وهيئة التدريس من خلال التحليل والإبداع، والاستبصار. ويتم دعم ميزانية البحث العلمي في الجامعة بمبلغ ٢٠ مليون جنيه مصري سنوياً برعاية صندوق البحوث في الجامعة، وتنفذ البحوث بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحوث في جميع أنحاء العالم. وتشمل قائمة الباحثين في الجامعة أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا، وطلاب المرحلة الجامعية. (Heliopolis University, 2016c, 9)

١ – البحوث الجامعية والنظام الإيكولوجي الابتكاري:

في عام ٢٠١٣م، أنشأت جامعة هليوبوليس مرصد البحوث والابتكار Research and Innovation Observatory (TICO-HIRO) ليمثل البنية الأساسية داخل الجامعة، التي تعنى بجميع المسائل ذات الصلة بالبحوث والابتكار. ويعمل المرصد مع جميع أعضاء الهيئة الأكاديمية والباحثين والمهنيين داخل الجامعة بغية الإسهام في تشكيل اقتصاد قائم على المعرفة المستدامة في مصر. وفي عام ٢٠١٥م، أطلقت الجامعة منصة الابتكار Innovation Platform بهدف دعم تعميم المعرفة بين الباحثين والمهنيين. وتمثل تلك المنصة محور البحوث الابتكارية والتطبيقية في مجالات ذات صلة مباشرة بالتنمية المستدامة. (Heliopolis University, 2016a, 17)

٢ – المجالات البحثية بالجامعة:

تركز الجامعة على مجموعة من المجالات البحثية أهمها: (Ministry of Higher Education, 2010, 35)

- الصناعة الدوائية النباتية.
- الزراعة الحيوية الديناميكية.
- الطاقة المتجددة.
- الاقتصاديات المستدامة والتكنولوجيا الخضراء.
- العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- تطوير المجتمع.
- الفنون والموسيقى.

وتجذب الجامعة المهنيين الوطنيين والدوليين من مختلف المجالات لتشكيل اتحادات تعمل معاً في شراكة كاملة. ويعمل مكتب إدارة المنح الجامعية على تطوير ٣٠ مقترحاً بحثياً في المتوسط خلال العام الواحد بالتعاون مع وكالات التمويل المختلفة والبرامج الإطارية على المستوى الوطني والدولي. كما أنشأت الجامعة سياسة إدارة الملكية الفكرية القوية التي تعكس سلامة البيئة البحثية وتحمي حقوق الملكية للباحثين، والشركاء، والمؤسسة. (Heliopolis University, 2016c, 10)

ويهدف مركز جامعة هليوبوليس للبحوث من أجل التنمية المستدامة لإثبات قدرة مصر على إجراء ونشر وتوزيع البحوث الاجتماعية والعلمية ذات الصلة في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والزراعة الحيوية والفنون والعلوم الاجتماعية. وقد تم تصميم تلك الأبحاث لتلبية متطلبات المجتمع والشركات والدولة على حد سواء، وتقوم على أساس التعاون الوطني والدولي.

وتشارك الجامعة – بصورة نشطة – في مشاريع بحثية مع الجامعات الدولية البارزة في مجالات الطاقة المتجددة والمياه، والميكاترونكس، والتكنولوجيا الحيوية، والصيدلة والطب منذ عدة سنوات من خلال أكاديمية هليوبوليس. ومن بين أمور أخرى، تنفذ جامعة هليوبوليس "شراكات دولية" مع المؤسسات التالية: (Heliopolis University, 2016a, 5)

- جامعة ألانوس (بون، ألمانيا) Alanus University في مجالات الاقتصاد والفنون.
- جامعة القاهرة (مصر).
- جامعة بوخوم (ألمانيا) Bochum University في مجال الميكاترونيك.
- جامعة ماربورغ (ألمانيا) Marburg University في مجال كيمياء.
- الجامعة التقنية الراينية آخن (ألمانيا) RWTH Aachen.
- جامعة ديلفت للتكنولوجيا (هولندا) TU Delft في مجال الابتكار.
- جامعة غراتس التكنولوجية (النمسا) TU Graz في مجال التعليم من أجل "التنمية المستدامة".
- جامعة أوسنابرويك (ألمانيا) University of Osnabrueck.
- جامعة هوهنهايم (ألمانيا) University of Hohenheim.

بالإضافة إلى ذلك فإن جامعة هليوبوليس من الموقعين على الميثاق العام لجامعات ميثاق بولونيا the Magna Charta Universitatum of Bologna وشريك لـــ "المركز الإقليمي للخبرات فى مجال التعليم والتنمية المستدامة" بالقاهرة والمعترف به من قبل جامعة الأمم المتحدة في طوكيو باليابان.

٣- الخدمات المقدمة للباحثين:

توفر الجامعة مجموعة من الخدمات للباحثين من أجل تعزيز الإنتاجية البحثية في بيئة صحية وداعمة، وتتمثل تلك الخدمات في الآتي: (Heliopolis University, 2016c, 7-9)

أ- برنامج بناء القدرات:

تنظم الجامعة دورات تدريبية للباحثين في مجالات مختلفة، منها (كتابة المقترحات البحثية، وإدارة الملكية الفكرية، والبحث في قواعد البيانات، وبراءات الاختراع، والاستخدام الفعال لقواعد البيانات كأداة لتطوير الأعمال، والقضايا الأخلاقية للبحث، إضفاء الطابع التجاري على المبادرات والبحوث والتنمية، وما إلى ذلك) من أجل خلق جيل مبتكر من الباحثين وفقاً للمعايير الدولية.

ب- نقل التكنولوجيا والتعاون مع المؤسسات الصناعة:

بوصفها جزء من مبادرة مجموعة سيكم، وشركات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، تعد جامعة هليوبوليس من المؤسسات التكنولوجية الفريدة. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تقديمها مجموعة من الفرص للباحثين لتنفيذ وتسويق أفكارهم وابتكاراتهم، وترجمتها إلى منتجات صناعية ملموسة.

ج- مكتب إدارة الملكية الفكرية:

يتعامل هذا المكتب مع حماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين والمؤسسة، والشركاء الصناعيين، من خلال مجموعة من العقود والاتفاقيات مع مختلف الجهات المانحة.

د- كتابة المشاريع البحثية وإعداد الميزانية:

تتحمل إدارة المشاريع البحثية وإعداد الميزانية مسئولية مساعدة الباحثين في الحصول على تمويل داخلي وخارجي لمشاريعهم وأفكارهم البحثية، وإيجاد الشركاء المناسبين في مختلف مجالات الخبرة، وما إلى ذلك.

ه- إدارة المنح:

يتولى هذا المكتب مسئولية إدارة جميع الجوانب القانونية والإدارية المتعلقة بالمنح الواردة، امتثالاً للمبادئ التوجيهية والمتطلبات الخاصة بالجهة المانحة. كما يتولى فريق العمل في هذا المكتب مسئولية مساعدة الباحث الرئيس في إدارة مشروعه الخاص والوفاء بمتطلبات الجهات المانحة.

الأنشطة الطلابية:

تساعد الجامعة طلابها في أن يصبحوا على معرفة بطابعها الفريد وبطبيعة كل من المجتمع والعالم. ويستطيع الطلاب – من خلال الأنشطة والبرامج التفاعلية – ممارسة القيادة، وخدمة المجتمع، والتخطيط الوظيفي. وفي سبيلها لتنمية القيادات الشبابية، تهتم جامعة هليوبوليس بتطوير اتحاد الطلاب. ويتم انتخاب أعضاء الاتحاد وفقاً للنظام الداخلي المتبع بمؤسسات التعليم العالي المصرية. كما يحاول الاتحاد اتباع أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن. ويمكن للطلاب – تحت إشراف وموافقة أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو أحد الموظفين – تأسيس ناد بالجامعة يركز إما على الجانب الأكاديمي أو الثقافي. ويمكن أن ترتبط الأندية الأكاديمية بكليات الجامعة والتخصصات ذات الصلة. كما يمكن أن تتضمن تلك الأندية موضوعات وتخصصات لا تدرس في الجامعة. وقد تشمل النوادي الأكاديمية: نادي الطاقة، نادي المبادرة، وغيرها. أما النوادي الثقافية فيمكن أن تشمل نادي الدراما، نادي أصدقاء القاهرة القديمة، إلخ. وتحتاج تلك الأندية إلى تحديد واضح ومعلن، وجداول زمنية، وأنشطة هادفة. كما يتحمل قادة الأندية الطلابية المسئولية عن الأحداث التي تجري في النادي، وعن ميزانية النادي، والتوظيف، إلخ. ويتحمل أعضاء تلك الأندية المسئولية عن رؤية النادي والمشاركة الفعالة في الأحداث التي ينظمها النادي. وتقوم الجامعة من وقت لآخر بتقييم أنشطة تلك النوادي ومن ثَمّ يتم إغلاق الأندية الخاملة وغير النشطة. (Heliopolis University, 2016h, 26-27)

إدارة الجامعة

تتولى الجهات الآتية مسئولية إدارة الجامعة والإشراف على برامجها الأكاديمية وتسيير شئونها المختلفة:

١ – مجلس أمناء للجامعة

يشكل مجلس أمناء للجامعة من بين المؤسسين وغيرهم، وعلى أن يشارك في عضويته رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين ومن ذوي الخبرة والشخصيات العامة، على النحو الذي تبينه اللائحة الداخلية للجامعة وذلك على أن يكون تشكيل مجلس الأمناء الأول من جماعة المؤسسين. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الخامسة)

ويختص مجلس الأمناء بما يلي: (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة السادسة)

- رسم السياسة العامة للجامعة.
- اعتماد اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة الخاصة بالشئون المالية والشئون الإدارية وشئون العاملين وشئون التعليم والطلاب في كل كلية أو وحدة بحثية. وكذلك اعتماد لوائح المكتبات والمعامل وغيرها من المنشآت الجامعية، وذلك بعد أخذ رأي مجلس الجامعة.
- اعتماد خطط الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها، ونظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة لكل شهادة، ومناهجها، والعطلات، ووقف الدراسة وعودتها طبقاً لمقتضيات الظروف.
- تعيين نواب رئيس الجامعة وأمينها العام، وأعضاء مجلس الجامعة، والعمداء والوكلاء ومديري المراكز والوحدات البحثية بناءً على اقتراح رئيس الجامعة.
- اعتماد ميزانية الجامعة، وذلك بعد موافقة مجلس الجامعة.
- تعيين رئيس الجامعة بعد موافقة وزير التعليم العالي.
- وضع القواعد الخاصة بمنح الدرجات الفخرية.
- قبول التبرعات والوصايا والهبات والمنح التي تحقق أغراض الجامعة والتي ترد إليها من داخل البلاد وخارجها طبقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.
- النظر في الاقتراحات التي يعرضها مجلس الجامعة.
- تحديد المصروفات الدراسية لكل الكلية.

٢ – مجلس الجامعة:

يشكل مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة، ويضم في عضويته نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات والوحدات البحثية ومستشار الجامعة المعين بقرار من وزير التعليم العالي، ويجوز أن يضم المجلس إلى عضويته عدداً لا يزيد عن خمس من الشخصيات العامة من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي والبحث العلمي من المصريين والأجانب، ويكون لمجلس الجامعة تشكيل لجان منبثقة عنه تختص بشئون التعليم والطلاب وشئون الدراسات العليا والبحوث وشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وغيرها وفقاً لمتطلبات الأمور. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة السابعة)

ويختص مجلس الجامعة بما يأتي: (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة الثامنة)

- تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية للجامعة.
- تحديد شروط القبول وأعداد الطلاب لكل كلية أو وحدة بحثية وفقاً لما يقرره مجلس الجامعات الخاصة.
- وضع القواعد الخاصة بالمنح المخفضة أو بالمجان للطلاب المصريين، على أن يكون ذلك للنابغين والمتفوقين والحالات التي يقررها المجلس.
- وضع القواعد الخاصة بالبعثات والأجازات الدراسية والإيفاد على المنح الدراسية.
- تنظيم شئون خدمات الطلاب وشئونهم الثقافية والرياضية والاجتماعية.
- تحديد قواعد اختيار عمداء ووكلاء الكليات والمعاهد العالية والوحدات البحثية وأعضاء مجالسها.
- تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم.
- تحديد اختصاصات عمداء ووكلاء الكليات وأعضاء هيئة التدريس والبحث واختصاصات ونظم العمل باللجان.
- اعتماد اللوائح الدراسية للكليات ونظم المحاضرات والبحوث والتمرينات العملية ونظم الامتحانات.
- منح الدرجات والشهادات العلمية واقتراح منح الدرجات الفخرية.
- متابعة تنفيذ السياسة العامة للجامعة ومتابعة توصيات المؤتمرات العلمية.

- إعداد مشروعات اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة الخاصة بالشئون المالية والشئون الإدارية وشئون العاملين وشئون التعليم والطلاب في كل كلية أو مركز بحوث ولوائح المكتبات والمعامل وغيرها من المنشآت الجامعية.
- اقتراح خطة الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها ونظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة لكل شهادة ومناهجها والعطلات ووقف الدراسة وعودتها طبقاً لمقتضيات الظروف.
- إقرار مشروع ميزانية الجامعة.
- تنفيذ قرارات مجلس الأمناء.
- دراسة وإبداء الرأي في المسائل الأخرى التي يحيلها إليه مجلس الأمناء.

٣- رئيس الجامعة:

رئيس الجامعة يمثلها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويحل محل رئيس الجامعة – عند غيابه مؤقتاً – أقدم نوابه. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة التاسعة)

٤- مجلس الكلية أو الوحدة البحثية:

لكل كلية أو وحدة بحثية عميد ووكيل أو أكثر ومجلس يشكل برئاسة العميد وعضوية الوكلاء وأقدم خمسة أساتذة، ويجوز أن يضم المجلس إلى عضويته عدداً لا يزيد على أربع من الشخصيات العامة من المصريين أو الأجانب من ذوي الخبرة في شئون التعليم الجامعي والبحث العلمي يعينهم مجلس الجامعة. (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، ٢٠٠٩م، المادة العاشرة)

ويختص مجلس الكلية أو الوحدة البحثية بما يلي:

- تسيير الشئون العلمية والبحثية والإدارية.
- إقرار اللوائح الدراسية للكلية والمحتوى العلمي للمقررات الدراسية.
- تحديد مواعيد الامتحانات ووضع جداولها وتوزيع أعمالها وتشكيل لجانها وتحديد واجبات الممتحنين وإقرار تشكيل لجان الامتحان ونتائج الامتحان.
- اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس وندبهم.
- اقتراح نظم المحاضرات والبحوث والتمرينات العملية ونظام الامتحان.

- اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية.
- الترشيح للبعثات والإجازات الدراسية والإيفاد على المنح الأجنبية.
- قيد الطلاب للدراسات العليا وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على الرسائل العلمية وإلغاء القيد والتسجيل.
- دراسة وإبداء الرأي في المسائل الأخرى التي يحيلها إليه مجلس الجامعة.

٢- أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة:

نشأة الأكاديمية:

أنشئت أكاديمية أخبار اليوم بقرار وزير التعليم العالى رقم (٥٣٠) لسنة ١٩٩٩م بتاريخ ١٩٩٩/٠٥/١٦م. وهي معهد علمي تابع لجميعة الخدمات التعليمية والاجتماعية بأخبار اليوم تحت رقم إشهار ٤٥٥٦ فى ١٩٩٨/٠٩/٠٩م. وقد بدأت الأكاديمية نشاطها التعليمي في العام الجامعي ١٩٩٩/٢٠٠٠م. (أكاديمية أخبار اليوم ، ٢٠١٦ ج، ١)

رؤية الأكاديمية Vision:

تسعى أكاديمية أخبار اليوم أن تكون مركزاً للتعليم والتدريب فى مختلف ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية والهندسية والتطبيقية في مصر والعالم العربي. (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٥م، ٤)

رسالة الأكاديمية Mission :

تلتزم أكاديمية أخبار اليوم بإعداد خريجين وباحثين وتدريب كوادر قادرة على المنافسة بما يفوق توقعات أصحاب المصلحة من خلال برامج تعليمية وتدريبية واستشارية متميزة. (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٥م، ٤)

أهداف الأكاديمية Objectives :

تسعى أكاديمية أخبار اليوم إلى تحقيق ما يلي: (أكاديمية أخبار اليوم ، ٢٠١٦ ج، ٢)

- إتاحة فرص التعليم العالى التخصصى فى مختلف ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية والهندسية والتطبيقية، وتزويد المجتمع بالكوادر العلمية المؤهلة فى التخصصات التى يحتاجها سوق العمل داخل مصر وخارجها.

- تطوير المعرفة فى المجالات المختلفة عن طريق تشجيع وتنمية البحث العلمى وتوظيفه فى حل مشكلات المجتمع.
- خدمة المجتمع المحلى وتطويره وحل مشكلاته من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر والإرشاد الميدانى وتقديم الخبرة والمشورة فى النواحى التطبيقة المختلفة.
- بناء الشخصية المتكاملة والمتوازنة للطالب الجامعي فى أبعادها المختلفة مع التأكيد على منهجية الفكير العلمى والمبادرة والشعور بالمسئولية وقيم العمل وتعزيز انتمائه للوطن.
- الاهتمام بالبناء الفكرى الثقافى الوطنى مع الانفتاح الواعي على علوم الأمم الأخرى ولغاتها وثقافاتها وتجاربها.
- توثيق الروابط مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية محلياً وعربياً وعالمياً والاستفادة من تجاربها فى تطوير العملية التعليمية بالأكاديمية.

القبول بالأكاديمية:

يشترط لقبول الطالب بالأكاديمية ما يلي: (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٦ د، ١-٢)

- أن يكون حاصلاً علي شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الشهادات العربية أو الأجنبية بشرط استيفاء الحد الأدنى والمواد المؤهلة عام حصول الطالب على المؤهل، أو عام التحاقه بالأكاديمية أيهما أفضل للطالب.
- أن يجتاز الطالب أو الطالبة الاختبارات التي يقررها مجلس إدارة الأكاديمية.
- أن يكون لائقاً طبياً بما يثبت صلاحيته لمتابعة الدراسة في الأكاديمية.
- أن يكون الطالب متفرغاً تفرغاً تاماً للدراسة.
- أن يكون حسن السير والسلوك.

أما عن الأوراق والشهادات المطلوبة من كل متقدم فهي: (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٦ د، ٢)

- شهادة الميلاد.
- شهادة الثانوية الأصلية.
- ٦ صور شخصية.
- بطاقة الترشيح.
- ما يثبت سداد المصروفات الدراسية.

البرامج والخطط الدراسية:

تمنح الأكاديمية درجة البكالوريوس فى التخصصات الآتية: (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٥م، ١٧)

- بكالوريوس الصحافة.
- بكالوريوس هندسة الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة.
- بكالوريوس الهندسة الصناعية.
- بكالوريوس الهندسة الكهربية (الإلكترونيات والاتصالات – الحاسبات والنظم).
- بكالوريوس علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات (علوم الحاسب – نظم معلومات).
- بكالوريوس علوم الإدارة باللغة الإنجليزية (محاسبة – إدارة أعمال).

وتضم الأكاديمية خمسة أقسام أكاديمية هي: (أكاديمية أخبار اليوم، ٢٠١٦ أ، ١-٥)

أ- قسم الصحافة:

تبلغ مدة الدراسة بالقسم أربع سنوات جامعية، ويمنح درجة بكالوريوس الإعلام – تخصص صحافة؛ وهي درجة معادلة لدرجة بكالوريوس الإعلام التي تمنحها الجامعات المصرية. ويهدف القسم إلى إعداد الكوادر الإعلامية والصحفية المؤهلة تأهيلاً عالياً. ويهتم القسم بتضمين البرامج التعليمية وأنشطة إنتاج إعلامي مطبوع (جرائد – نشرات – مجلات) وإنتاج إليكتروني رقمي (مصممات – إعلانية – صحف إليكترونية – منتجات الوسائط المتعددة). ويقوم طلاب قسم الصحافة بإعداد مشروع التخرج في السنة النهائية، ويكون عبارة عن جريدة أو مجلة أو موقع الكتروني يشترك فيها مجموعة من الطلاب ويشرف عليها أساتذة متخصصون في المجال الإعلامي وخبراء في المجال الصحفي، وتتم مناقشة المشروع في نهاية السنة الدراسية من خلال لجان تحكيم مكونة من أساتذة وخبراء إعلاميين.

ب- قسم علوم الإدارة:

مدة الدراسة بالقسم أربع سنوات جامعية مقسمة على ثمانية فصول دراسية؛ ويمنح القسم درجة بكالوريوس التجارة باللغة الإنجليزية (تخصص محاسبة باللغة الإنجليزية) أو (تخصص إدارة أعمال باللغة الإنجليزية)؛ وهي درجة تعادل درجة البكالوريوس التي تمنحها الجامعات المصرية. ويهدف القسم إلى إعداد خريجين أكْفاء في المحاسبة والعلوم الإدارية يمتلكون مقدرة عالية في اللغة الإنجليزية وخوض سوق العمل. كما يوفر القسم برامجاً تتيح للطلاب دراسة كافة مجالات المحاسبة والعلوم الإدارية بأحدث الأساليب العلمية والتنفيذية. كما يسعى القسم إلى توفير فرص العمل للطلاب المتميزين في الشركات والبنوك والمصانع .. إلخ. ويقوم الطلاب بإعداد مشروع التخرج من خلال تقديم بحث علمي يشرف عليه متخصصون في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال.

ج- قسم هندسة الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة:

تبلغ سنوات الدراسة بالقسم خمس سنوات دراسية شاملة السنة التمهيدية؛ مقسمة على عشرة فصول دراسية. والدراسة في القسم باللغة الإنجليزية. ويهدف القسم إلى إعداد خريج قادر على التعامل مع العمليات والصناعات التي تعتمد علي التكنولوجيا الحديثة في فروعها المختلفة، ولهذا تتميز مقررات قسم الهندسة الميكانيكية وتكنولوجيا الطباعة بمتابعتها للعلم الحديث وتطوره بالإضافة إلى الاهتمام بالتدريب العلمي والمكثف سواء داخل ورش ومعامل الأكاديمية أو في المنشآت الصناعية الخارجية. كما يتميز القسم بربط الصناعة بالتعليم الجامعي عن طريق الاتصال المباشر بالصناعة من خلال ندوات ولقاءات وزيارات وإشراف مشترك على مشروعات التخرج التي يعدها الطلاب في السنة الدراسية النهائية.

د- قسم علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات:

تبلغ سنوات الدراسة بالقسم أربع سنوات موزعة على ثمانية فصول دراسية. والدراسة في القسم باللغة الإنجليزية. ويهدف القسم إلى تخريج متخصصين في علوم الحاسب وتكنولوجيا المعلومات والمهارات العملية والتطبيقية للحاسب الآلي والتي تتوافق مع احتياجات سوق العمل. ويتميز القسم بتدريب الخريجين على أحدث البرامج والأدوات الخاصة ببناء الأنظمة، كما يسعى القسم إلى التنسيق مع الشركات لتدريب الطلاب تدريباً عملياً يمهد لخوض سوق العمل بكفاءة عالية. ويقوم طلاب القسم بإعداد مشروع التخرج في السنة النهائية، ويكون عبارة عن إنشاء مواقع الكترونية على شبكة الإنترنت.

هـ- قسم الهندسة الكهربية:

تبلغ سنوات الدراسة بالقسم خمس سنوات دراسية شاملة السنة التمهيدية موزعة على عشرة فصول دراسية؛ والدراسة في القسم باللغة الإنجليزية. ويهدف القسم إلى إعداد مهندسين متميزين علمياً وتطبيقياً في مجالات الاتصالات والإلكترونيات والحاسبات ونظم التحكم. كما يسعى القسم إلى إعداد مهندسين أكْفاء على أعلى مستوى تقني ومهاري ومرتبط بالصناعات في مجالات الصناعات الإلكترونية والألياف الضوئية وأنظمة التحكم وأنظمة الاتصالات الحديثة.

وتمتلك الأكاديمية عيادة طبية مزودة بالأدوية والأدوات الطبية اللازمة للإسعافات الأولية للطلاب. كما تمتلك الجامعة أيضاً نظاماً للتأمين الصحي للطلاب بإحدى المستشفيات الكبرى. بالإضافة إلى ذلك توجد بالأكاديمية مساحات كبيرة من الأرض الخضراء المخططة لإنشاء ملاعب كثيرة مثل ملعب كرة قدم قانوني وملعب كرة السلة وآخر لكرة اليد وملعب للكرة الطائرة بخلاف عدة ملاعب للتنس، هذا إلى جانب صالة كبيرة للجمينزيوم بها كل الأجهزة والأدوات اللازمة لحفظ اللياقة البدنية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وتضم الأكاديمية مكتبة مجهزة على أعلى مستوى، وتحوي عدداً من المراجع والدوريات العلمية. وتتسع لعدد ٥٠ طالباً، وتتبنى المكتبة نظام التصنيف Dewey Decimal Classification 22 (DDC) ونظام الفهرسة الآلية، حيث تستخدم المكتبة برنامج Advanced Library الذي يتيح البحث بطرق عديدة مثل: (المؤلف، العنوان، الموضوع، ISBN).

إدارة الأكاديمية:

تدار أكاديمية أخبار اليوم من خلال مجلس إدارة يتحمل كافة المهام والمسئوليات ذات الصلة بالعملية التعليمية والإدارية والتنظيمية بالأكاديمية. ويضم التشكيل الحالي لمجلس الإدارة (٤) أعضاء من هيئة التدريس بالأكاديمية؛ بالإضافة إلى (٧) أعضاء من المهتمين بشئون التعليم هم: محافظ الجيزة، رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم ورئيس تحرير الأخبار، رئيس مجلس إدارة جمعية الخدمات التعليمية والاجتماعية، رئيس تحرير أخبار اليوم، مديرا تحرير أخبار اليوم، ممثل عن وزارة التعليم العالي. ويتحمل عميد الأكاديمية المسئولية أمام مجلس إدارتها عن إدارة الشئون العلمية والمالية والإدارية، ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة الأكاديمية، وتمثيل الأكاديمية أمام الجهات والهيئات الأخرى. ويضطلع رئيس القسم بمسئولية تنمية أعضاء هيئة التدريس، وتقويمهم، وتحديد احتياجات القسم من قاعات الدراسة، والتنسيق بين القسم وبقية أقسام الكلية، وتنمية العلاقات مع الطلاب الذين يتخصصون فى مجال تخصص القسم العلمى، وحل المشكلات الخاصة بالتدريس فى القسم. (أكاديمية أخبار اليوم ، ٢٠١٦ ج، ٤)

٣- المعهد المصرفي المصري:

نشأة المعهد:

تم تأسيس المعهد المصرفي المصري بواسطة البنك المركزي المصري عام ١٩٩١م. ومنذ هذا التاريخ والمعهد يعمل باعتباره مؤسسة غير هادفة للربح طبقاً للتوجهات الاستراتيجية للبنك المركزي المصري. ويتولى المعهد المصرفي خدمة القطاع المصرفي بالكامل، كما يقدم خدماته للمصرفيين، والممولين وأصحاب الأعمال. والمقر الرئيس للمعهد يقع في مدينة نصر، كما يمتلك المعهد ثلاثة فروع في المهندسين بالقاهرة، وبورسعيد، والإسكندرية. (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥م، ٤)

وقد سعى المعهد للحصول على الاعتماد الدولي من خلال مجلس اعتماد التعليم المستمر والتدريب (Accrediting Council for Continuing Education and Training - ACCET)، وهو المجلس الأمريكي الوحيد الذي يمنح هذا النوع من الاعتماد باعتباره حاصل على شهادة ISO 9001 لنظام إدارة الجودة. وفي ١٥ أبريل ٢٠٠٩م تلقى المعهد المصرفي المصري إخطاراً رسمياً من ACCET بقرار اعتماد المعهد لمدة (٥) سنوات، هي أقصى مدة اعتماد يمنحها المجلس ليصبح بذلك المعهد التدريبي الوحيد المعتمد من هذا المجلس في مصر والمنطقة المحيطة. (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٦م أ، ١)

رؤية المعهد Vision:

اعتلاء مركز الصدارة بين مراكز التدريب والبحوث في قطاع الخدمات المالية في مصر والدول المجاورة بهدف الاضطلاع بدور محوري في الإصلاح الاقتصادي ودعم الخدمات المالية على المستويين المحلي والإقليمي. (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٣م، ٦)

رسالة المعهد Mission :

تطبيق أفضل الممارسات الدولية في صقل المهارات الفنية والإدارية للمتخصصين في تقديم الخدمات المالية وفي مجالات التعلم والاستشارات وإدارة المعرفة للارتقاء بقدرات القطاعين المصرفي والمالي على المستويين المحلي والإقليمي. (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥م، ٢)

أهداف المعهد:

يهدف المعهد المصرفي المصري إلى: (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٣م، ٦)

- تبني الأسس العلمية لمناهج التعلم وتطبيقها؛ وذلك بالتركيز على متطلبات العملاء واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال التدريب.
- تقديم الإستشارات واتباع منهجية إدارة المعرفة لتوفير المتطلبات المؤسسية للقطاع المصرفي والمالي.
- الإدراك بأهمية التواجد كشريك في مجال البحوث والتدريب للقطاع المصرفي والمالي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.
- تطوير الأداء المؤسسي للمعهد المصرفي من خلال هيكل تنظيمي متميز وكفاءة في العملية الإدارية والتدريبية واتباع النظم والأدوات الفاعلة لتحقيق الرؤية الطموحة للمعهد.

حزم البرامج التدريبية:

ينظم المعهد ثلاثة برامج تأهيلية هي: شهادة أخصائي الاعتمادات المستندية CDCS؛ وشهادة المحلل المالي المعتمد CFA؛ وشهادة المحاسب القانوني الإسلامي. ويمنح المعهد الشهادات الآتية: (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٥م، ١٢)

- شهادة المحامي المصرفي.
- شهادة الائتمان.
- أساسيات العمل المصرفي.
- شهادة عضو مجلس الإدارة الفعال.
- شهادة الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- شهادة نظم الجودة الشاملة.
- شهادة التدريب من أجل التوظيف.
- The Professional Office Management Certificate
- Sales Certificate for Bankers

بالإضافة إلى ذلك، يهتم المعهد المصرفي المصري بتنظيم مجموعة واسعة من الفعاليات الهادفة إلى تمكين البنوك الأعضاء، والأوساط الأكاديمية والباحثين والمسئولين الحكوميين من الناحية المعرفية. وتشمل أنشطة المعهد: المؤتمرات والندوات وورش العمل ودورات توعية ومحاضرات عامة، والتي تهدف جميعها إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك الأعضاء البقاء على اطلاع على التغيرات في معايير الصناعة وممارستها.

ويقدم المعهد المصرفي المصري خدماته التدريبية من خلال (١٦) حزمة تمثل كل منها خلاصة مجموعة من المهارات وأنواع المعرفة التي تتماشى مع المعايير الدولية. ويتم تقديم الأنشطة التدريبية بالمعهد من خلال إدارات برامج العمليات المصرفية والتمويل، برامج تطوير الأداء والمهارات الإدارية، برامج النظم وتكنولوجيا المعلومات إلي جانب أنشطة وحدتي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحوكمة. وقد زاد عدد المشاركين في برامج العمليات المصرفية والتمويل حيث بلغت ١٢٦٩٤ مشارك بنسبة ٤٣.٥٪ من إجمالي أعداد المشاركين بجميع البرامج، بينما مثلت نسبة المشاركة في برامج النظم وتكنولوجيا المعلومات حوالي ٢٧٪، كما مثلت نسبة المشاركين في برامج تطوير الأداء والمهارات الإدارية حوالي ٢٣.٥٪ من إجمالي عدد المشاركين خلال العام ٢٠١٣/٢٠١٢م. هذا وقد مثلت نسبة المشاركة في كل من برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحوكمة حوالي ٢٪، ٤٪ علي الترتيب. (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٣م، ٨)

وتتضمن حزم تلك البرامج التدريبية ما يلي: (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٣م، ١٠-١٨)

- **إدارة برامج العمليات المصرفية والتمويل:**

تعد إدارة العمليات المصرفية والتمويل هي الإدارة المنوط بها تقديم جميع البرامج المصرفية والمالية المتخصصة للقطاع المصرفي المصري، وهي المسئولة عن تقديم كل ما هو جديد في الصناعة المصرفية. كما تحرص هذه الإدارة المحورية علي تبادل الخبرات العالمية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال التعامل مع المؤسسات والخبرات العالمية المتخصصة في الصناعة المصرفية في مجالات الإلتزام والمخاطر والإعتمادات المستندية، ومستجدات التجزئة المصرفية. كما تقوم بتنظيم العديد من ورش العمل ودعوة الخبراء العالميين لعرض آخر المستجدات فى الصناعة المصرفية العالمية متضمنة أسس تجنب المخاطر والتنبؤ بالأزمات وسرعة التعافي منها.

- **إدارة برامج تطوير الأداء والمهارات الإدارية:**

تتولى الإدارة مسئولية تقديم مجموعة من الشهادات والبرامج المتخصصة عن كيفية تطوير الأداء وصقل المهارات المختلفة. وتتمثل تلك البرامج والشهادات في أربع مجموعات أساسية هي:

- تنمية المهارات القيادية.
- تنمية المهارات الأساسية.
- التسويق والمبيعات.
- الموارد البشرية والتدريب.

وتتمثل البرامج الإستراتيجية في: برنامج "إعداد القيادات المصرفية Future Leaders " وما يمثله من أهمية بالغة في إعداد القيادات المستقبلية للقطاع المصرفي. فضلاً عن شهادة تأهيل شباب المصرفيين من خلال برنامج Emerging Leaders ، والذي يهدف إلي تطوير أداء شباب المصرفيين، وبناء شخصيات قيادية شابة قادرة على الابتكار ومواكبة المستجدات إلي جانب تطبيق المهارات الإدارية والتدريب علي التفكير غير النمطي والذى يسهم في التطوير المؤسسي. كما يقوم المعهد بتقديم برنامج «التدريب من أجل التوظيف» بهدف الربط بين التعليم الأكاديمي بالجامعات والتطبيق الفعلي وحاجة سوق العمل المصرفي.

- **إدارة برامج النظم وتكنولوجيا المعلومات:**

تهتم الإدارة بتوفير البرامج التدريبية المعتمدة دولياً من كبرى مراكز التدريب فى العالم فى المجالات المهمة التي تخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالبنوك. كما تقوم بتوفير كافة البرامج التدريبية التي تقدمها الشركات العالمية المتخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعاملة فى البنوك المصرية.

- **وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تعمل وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد علي تلبية كافة احتياجات ومتطلبات القطاع المصرفي المصري من خلال تقديم الأنشطة التدريبية والدعم الفني وتنظيم الندوات وورش العمل، وكذا دعم وتطوير قاعدة بيانات تلك المشروعات.

- **وحدة الحوكمة:**

قام المعهد بإنشاء وحدة خاصة بالحوكمة منذ مارس ٢٠١٢م من أجل نشر الوعي بمبادئ ونظم الحوكمة وتطبيقاتها من خلال تقديم مجموعة خدمات متنوعة تتناول تعليمات وقواعد نظم الحوكمة بهدف بناء الكوادر المؤهلة واللازمة لتنفيذ تلك التعليمات والوصول إلي أفضل الممارسات العالمية للحوكمة في قطاع الخدمات المالية. هذا ويقوم المعهد بتنظيم الندوات والدورات التدريبية للتوعية بالحوكمة، كما تتمثل أهم البرامج التدريبية التي تقدمها الوحدة في برنامج «عضو مجلس الإدارة الفعال» فضلاً عن البرامج التي تُقدم بالتعاون مع المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC لأعضاء مجالس إدارات البنوك والشركات الممولة من تلك البنوك.

- **إدارة البحوث والتوعية:**

تقوم إدارة البحوث والتوعية بالمعهد المصرفي المصري بتنظيم سلسلة من الندوات وورش العمل والمؤتمرات لرفع درجة وعي العاملين بالبنوك والأكاديميين والباحثين بأهم المستجدات الاقتصادية والمصرفية وأحدث المعايير والممارسات المستخدمة في مجال عملهم. كما تقوم الإدارة بإصدار العديد من النشرات الدورية العامة والأوراق البحثية الأخرى التي تغطى الموضوعات المتخصصة لرفع درجة الوعي بالمفاهيم العامة والمصطلحات والموضوعات المالية والمصرفية. وتنظم إدارة البحوث والتوعية سنوياً مسابقة بحثية لشباب العاملين بالقطاع المصرفي؛ تدعوهم فيها لإعداد دراسات بحثية تتناول أهم الموضوعات المصرفية الملحة على الساحة الاقتصادية. كما قام المعهد بإصدار مجلة ربع سنوية بعنوان "المصرفيون" تكون منتجاً جديداً يُضاف إلى إصدارات المعهد وتتناول هذه المجلة كافة الأخبار والأحداث المالية والاقتصادية المحلية والعالمية والتى تهم مجتمع البنوك والأعمال والأكاديميين بالإضافة إلى تغطية أنشطة المعهد وكذلك الأخبار والمستجدات المتعلقة بالبنك المركزى والقطاع المصرفى المصري. كما تنظم إدارة البحوث والتوعية مجموعة متنوعة من الندوات الخاصة بالتثقيف المالي لطلاب الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتوعيتهم بمبادئ وأهمية التثقيف المالي، كما تصدر الإدارة مجموعة من المطبوعات تتناول التضمين والثقافة المالية.

- **التعاون الدولي:**

يقوم المعهد بالتعاون مع الجهات الدولية المتميزة لتقديم حزمة من البرامج التدريبية الدولية لتبادل الخبرات والتعرف علي أحدث الموضوعات التي تهم القطاع المصرفي، بالإضافة إلي إيفاد بعض العاملين بالبنوك في منح مجانية لتلقي التدريب بالخارج والتعرف علي آخر المستجدات العالمية في الصناعة المصرفية.

- **التعاون الإقليمي:**

أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة إنشاء "الشبكة العربية للتدريب المصرفي" والتي تعد المبادرة الأولي من نوعها لتوطيد التعاون بين المؤسسات التدريبية المثيلة ورفع كفاءتها وتمكينها من خدمة أعضائها بشكل أفضل. وقد لاقت هذه المبادرة ترحيباً وقبولاً من العديد من المعاهد العربية، حيث لُبيت الدعوة من قبل ١٦ مشاركاً من معاهد التدريب المصرفية العربية التابعة للبنوك المركزية في ١٣ دولة عربية هي: (الإمارات –الأردن –تونس – المغرب – السعودية – العراق – عمان –فلسطين – قطر الكويت –لبنان –ليبيا – اليمن). كما قام المعهد بتوقيع عدد من إتفاقيات التعاون المشترك مع بعض المعاهد المثيلة في الدول العربية مثل معهد الدراسات المصرفية والمالية بدولة ليبيا لتقديم الدبلومات المهنية في المجالات المصرفية والمالية المختلفة، فضلاً عن توقيع إتفاقيات التفاهم مع معهد الكويت للدراسات المصرفية بدولة الكويت، وأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية بدولة السودان.

كما يسهم المعهد في (مشروع البنك الدولي World Bank لإعادة هيكلة البنك المركزي العراقي) من خلال تقديم البرامج التدريبية التي تحقق تحسين كفاءات العاملين بالبنوك العراقية. كما بدأ المعهد في إعداد البرامج التدريبية الموجهة خصيصاً للبنوك المركزية والتجارية بالدول العربية من خلال تقديم برنامج "تقييم أداء البنوك باستخدام أسلوب CAMELS Rating System" حيث شارك في هذا البرنامج ١٧ متدرباً من ٦ بنوك مركزية بالدول العربية المختلفة. وعلي الصعيد الإفريقي، شارك المعهد في الاجتماع السنوي السادس والعشرين لرابطة معاهد التدريب المصرفي الإفريقية AAIOB في كينيا وذلك للتعرف علي تجارب وخبرات الدول التي سبقتنا في تكوين شبكة لمعاهد التدريب المصرفي بدول الجوار.

إدارة المعهد:

يدير المعهد مجلس إدارة يرأسه محافظ البنك المركزي، له نائب واحد هو نائب محافظ البنك المركزي، ويضم التشكيل الحالي لمجلس إدارة المعهد كلاً من: رئيس مجلس إدارة بنك مصر، ونائب محافظ البنك المركزي المصري، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب البنك التجاري الدولي (مصر)، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، ونائب رئيس مجلس الدولة المستشار القانوني لمحافظ البنك المركزي المصري، ووكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الموارد البشرية، وعميد المعهد المصرفي المصري. ويعد مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري – بكل المقاييس – أحد أهم أوجه التنافسية التي يتميز بها المعهد، خلال تواجده القوي في القطاعين المالي والمصرفي؛ حيث يلعب أعضاء هذا المجلس دوراً بارزاً في تقدم هذين القطاعين من خلال إرشاداتهم الاستراتيجية مما ينعكس على انتعاش خدمات المعهد المصرفي الأساسية ودخوله في تحالفات قوية مع شركاء دوليين لهم ثقلهم التدريبي المتميز. (البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٦م ب، ١)

وتتولى مجموعة من الإدارات مهمة تسيير العمليات التشغيلية للمعهد تتمثل فيما يلي: (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٢م، ٧-١٤)

أ- الإدارات الخدمية، وتشمل: إدارة التمويل والعمليات المصرفية؛ إدارة برامج تطوير الأداء والمهارات الإدارية؛ وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ إدارة التعاون الدولي والجهات المانحة.

ب- الإدارات الداعمة للعمل، وتشمل: إدارة الجودة الشاملة؛ إدارة تطوير الأعمال؛ إدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات؛ إدارة البحوث والتوعية.

رابعاً: الدراسة التحليلية المقارنة لجامعات الشركات في مصر وماليزيا

تحاول الدراسة الحالية عقد مقارنة بين جامعات الشركات المصرية والماليزية بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها، ومن ثم وضع تصور مقترح يمكن أن يفيد في تطوير جامعات الشركات في مصر. وسيتم تناول هذا التحليل المقارن من خلال النقاط الآتية:

- نشأة جامعات الشركات.
- رؤية جامعات الشركات.
- رسالة جامعات الشركات.
- أهداف جامعات الشركات.
- القبول بجامعات الشركات.
- الخطط والبرامج الدراسية بجامعات الشركات.
- إدارة جامعات الشركات.

١- نشأة جامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث أسباب ومبررات النشأة، والمتمثلة في حدوث تغيرات وتطورات اقتصادية واجتماعية وتربوية أدت إلى ظهور هذه المؤسسات. ولعل أهم تلك التغيرات والتحولات زيادة الاعتماد على اقتصاد المعرفة، واتجاه العديد من دول العالم إلى تطبيق سياسة الخصخصة في كافة المجالات، بما فيها المجال التعليمي، بالإضافة إلى ظهور سياسات العولمة، والاهتمام بتقنية المعلومات والاتصالات في مجال التعليم. كما وجدت الشركات التي تولت إنشاء جامعات الشركات في مصر وماليزيا فرصتها – من خلال إنشاء جامعات تابعة لها – لتوفير العنصر البشري الذي تحتاجه والذي يمتلك المعارف والمهارات والخبرات التي تساعدها في تحقيق أهدافها، وتلبية احتياجات سوق العمل، والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها.
- تتشابه جامعة بتروناس وجامعة تناجا الوطنية من حيث مراحل النشأة والتطور. فالجامعتان لم تظهرا – في البداية – بالشكل التي هما عليه الآن، وإنما بدأتا كمؤسسات صغيرة ما لبثت – بعد فترة – أن تطورت وزاد حجمها وعدد الدارسين بها، ومن ثم تحولت إلى جامعات. فعلى سبيل المثال عُرفت جامعة بتروناس سابقاً باسم معهد بتروناس للتكنولوجيا (ITP) وكان مملوكاً بالكامل لشركة بتروناس. وحصل المعهد على موافقة وزارة التعليم الماليزية في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٥م بموجب "التنظيم الأساسي لمعهد التعليم العالي" لعام ١٩٩٦م. وقد بدأ المعهد في العمل في مقر شركة بتروناس في ولاية كاجانج، سيلانجور يوم ٣ يوليو ١٩٩٥. وفي ٢٦ يوليو ١٩٩٥، تم تسجيل معهد ITP كشركة خاصة محدودة. كما تم نقل عملياته إلى بندر سيري اسكندر، بيراك دارول ردزوان في ١ يوليو عام ١٩٩٦م تحت مسمى "جامعة بتروناس التكنولوجية". أما جامعة تناجا الوطنية فقد بدأت في عام ١٩٧٦م تحت اسم معهد لاتيهان سلطان أحمد شاه. وفي عام ١٩٩٤م تحولت إلى جامعة التعليم العالي. وفي عام ١٩٩٧م تم اعتمادها رسمياً كجامعة مستقلة.

- تتشابه جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا) مع كل من جامعة هليوبوليس، وأكاديمية أخبار اليوم، والمعهد المصرفي المصري من حيث أسلوب النشأة. فقد نشأت تلك المؤسسات وظهرت على الساحة التربوية في مصر وماليزيا بشكلها الحالي وبنفس المسمى. وهي في نفس الوقت تختلف مع جامعة بتروناس، وجامعة تناجا الوطنية في هذا الشأن.
- تختلف جامعة هليوبوليس عن جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث القرن الذي أنشئت فيه. فجامعة هليوبوليس أنشئت في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في حين أنشئت أكاديمية أخبار اليوم والمعهد المصرفي المصري وجامعة بتروناس وجامعة ملتيميديا خلال تسعينيات القرن العشرين؛ وجامعة تناجا الوطنية فقد أنشئت خلال سبعينيات القرن العشرين.
- تختلف مصر وماليزيا من حيث بداية نشأة جامعات الشركات في كل منهما. حيث يلاحظ أن ماليزيا سبقت مصر في هذا الشأن بإنشاء جامعة تناجا الوطنية عام ١٩٧٦م، تم تبع ذلك إنشاء جامعة الوسائط المتعددة (ملتيميديا) عام ١٩٩٦م، ثم جامعة بتروناس عام ١٩٩٧م. أما في مصر فقد أنشئ المعهد المصرفي المصري عام ١٩٩١م، ثم أكاديمية أخبار اليوم عام ١٩٩٩م، ثم جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٩م.

٢-رؤية جامعات الشركات:

- تتشابه رؤى جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث الطموح المستقبلي والوضوح والقابلية للتطبيق في ظل الإمكانيات المادية والبشرية لكل منها.
- تتشابه جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة مع جامعات الشركات في ماليزيا من حيث الرغبة في تحقيق الريادة العالمية في مجالاتها.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا بالتزامها بتضمين رؤيتها المسئولية الاجتماعية للجامعة وللشركة الأم، من حيث الإسهام في خدمة المجتمع بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث تركيزها على الجمع بين التعليم والتدريب معاً، وإحداث التنمية المرغوبة كأساس لعملها؛ ورغبة منها في توفير فرص التعليم الممتد وتنمية العاملين فيها مهنياً ومعرفياً، في ظل نظام عالمي متنامٍ وسريع التغير.

- تختلف كل من جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة وجامعات الشركات في ماليزيا من جهة مع أكاديمية أخبار اليوم والمعهد المصرفي المصري من جهة أخرى من حيث تركيز الأُولى على تحقيق الريادة العالمية في مجالاتها، في حين تركز الثانية على تحقيق هذه الريادة على المستويين الإقليمي والمحلي فقط.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث صياغة رؤية كل جامعة منها. حيث تنص رؤية جامعة بتروناس على "الريادة في التعليم التكنولوجي وأن تصبح مركزاً للإبداع والابتكار"؛ وتنص رؤية جامعة ملتيميديا على "أن تكون بحلول عام ٢٠٢٠م ضمن أفضل ١٠٠ جامعة في آسيا، مع نيل الاعتراف العالمي"؛ أما رؤية جامعة تناجا الوطنية فتتمثل في "الريادة العالمية في مجال الطاقة، والإسهام في تشكيل مستقبل مستدام". وفي مصر، تنص رؤية جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة على أن الجامعة "مؤسسة علمية رائدة تسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة للوعي الفردي والتماسك الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والتوازن البيئي في مصر وفي العالم"؛ وتتمثل رؤية أكاديمية أخبار اليوم في "التزامها بإعداد خريجين وباحثين وتدريب كوادر قادرة على المنافسة بما يفوق توقعات أصحاب المصلحة من خلال برامج تعليمية وتدريبية واستشارية متميزة"؛ أما رؤية المعهد المصرفي المصري فتنص على "اعتلاء مركز الصدارة بين مراكز التدريب والبحوث في قطاع الخدمات المالية في مصر والدول المجاورة بهدف الاضطلاع بدور محوري في الإصلاح الاقتصادي ودعم الخدمات المالية على المستويين المحلي والإقليمي".

٣- رسالة جامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث تضمين رسالة كل جامعة منها – بشكل صريح أو ضمني – اهتمامها بإجراء البحوث المختلفة في مجال اهتمام الشركة الأم، والعمل على تطوير المجال الذي تعمل فيه الشركة التي تمتلك تلك المؤسسات (الكهرباء، النفط، الوسائط المتعددة، الأدوية، القطاع المصرفي، الإعلام)، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

- تتشابه رسالة جامعات الشركات في الدولتين من حيث اهتمامها بتوفير برامج تدريبية فاعلة ومستمرة، يتم بموجبها إحداث توازن بين الجوانب النظرية والعملية التطبيقية في التعليم. وهو ما يحقق مبدأ التعلم مدى الحياة، حيث يحتاج العاملون في أي مؤسسة – دائماً – إلى تحديث معارفهم ومهاراتهم لضمان قدرتهم على مواكبة متطلبات سوق العمل الآنية والمستقبلية. وتهدف البرامج التدريبية في جامعات الشركات إلى "تنمية مهارات وقدرات العاملين بالشركة علمياً وعملياً، وتغيير الاتجاهات والسلوك في العمل، وتحسين طرق وأساليب الأداء؛ وبالتالي زيادة الإنتاجية وتطويرها، وتمكين العاملين من مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والإلمام بأساليب العمل الحديثة، وبالتالي التجديد والابتكار". (على محمد عبدالوهاب وآخرون، ١٩٩٩م، ١٧٠)
- تتشابه رسالة جامعات الشركات في الدولتين من حيث تركيزها على عملية إنتاج المعرفة، والاستثمار في المجال المعرفي. وذلك من خلال البحوث العلمية التطبيقية التي تجريها تلك الجامعات، والتي تحقق الإبداع والابتكار في سلعها وخدماتها.
- تختلف رسالة كل من أكاديمية أخبار اليوم، والمعهد المصرفي المصري مع رسالة جامعات الشركات في ماليزيا من حيث تركيز الأولى على تحقيق الريادة المحلية والإقليمية في مجالاتها، في حين تركز الثانية على تحقيق هذه الريادة على المستوى العالمي كلٌ في مجالها.
- تختلف رسالة جامعة تناجا الوطنية في ماليزيا مع رسالة بقية جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث تركيزها على جانب خدمة المجتمع، وتطويع قدراتها وإمكانياتها لتحقيق هذا الهدف.
- تختلف رسالة جامعة بتروناس في ماليزيا مع رسالة بقية جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث تركيزها على تعزيز القدرة التنافسية للبلاد، والتي تشير إلى قدرة المُنشأة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحاً مستمراً لهذه الشركة على الصعيد العالمي، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا).

- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث صياغة رسالة كل جامعة منها، فقد ترجمت كل مؤسسة منها رؤيتها من خلال هذه الرسالة. حيث تنص رسالة جامعة بتروناس على "أن تصبح معهداً للتعليم العالي، وتقديم فرص السعي وراء المعرفة والخبرات للنهوض بالهندسة والعلوم والتكنولوجيا من أجل تعزيز القدرة التنافسية للبلاد"؛ وتنص رسالة جامعة ملتيميديا على " الجمع بين الموهبة، والإلهام والابتكار"؛ أما رسالة جامعة تناجا الوطنية فتتمثل في "السعى إلى النهوض بالمعرفة، والتعلم من التجربة والخبرة، من خلال البحوث والابتكارات التي ستسهم في خدمة المجتمع البشري". وفي مصر، تنص رسالة جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة على أن الجامعة "تمكين الطلاب من أن يصبحوا أبطالاً للتنمية المستدامة في مختلف مجالات الحياة؛ وتوفير مكان تلتقي فيه الأفكار الجديدة كأرض خصبة لمزيد من البحث والتدريس. ويجمع التعليم في الجامعة بين التدريس والبحوث والممارسة مع وجود برنامج أساسي وفريد في الإنسانيات، مع التركيز على تطوير العقول المبدعة والخلاقة"؛ وتتمثل رسالة أكاديمية أخبار اليوم في " تسعى أكاديمية أخبار اليوم أن تكون مركزاً للتعليم والتدريب فى مختلف ميادين العلوم الإنسانية والطبيعية والهندسية والتطبيقية في مصر والعالم العربي"؛ أما رسالة المعهد المصرفي المصري فتنص على "تطبيق أفضل الممارسات الدولية في صقل المهارات الفنية والإدارية للمتخصصين في تقديم الخدمات المالية وفي مجالات التعلم والاستشارات وإدارة المعرفة للارتقاء بقدرات القطاعين المصرفي والمالي على المستويين المحلي والإقليمي".

٤- أهداف جامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات في الدولتين من حيث تبنيها لبعض الأهداف المشتركة، مثل: خدمة المجتمع المحلى وتطويره وحل مشكلاته من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر والإرشاد الميدانى وتقديم الخبرة والمشورة فى النواحى التطبيقة المختلفة، تعزيز الإبداع والابتكار وتوسيع حدود التكنولوجيا والتعليم لتحسين المجتمع، توفير خبرات بحثية وتعليمية ذات جودة عالية، بناء الشخصية المتكاملة والمتوازنة للطالب الجامعي فى أبعادها المختلفة.
- تتشابه جامعات الشركات في الدولتين من حيث كون أهدافها محددة بعناية وقابلة للتطبيق. لكنها في الوقت ذاته تختلف من حيث التطبيق الفعلي على أرض الواقع؛ ففي الوقت الذي تلتزم جامعات الشركات في ماليزيا بتطبيق تلك الأهداف وجعلها واقعاً ملموساً، بل وتحرص على توفير كافة الموارد البشرية والمادية اللازمة لإنجاز هذه الأهداف، نجد العكس في جامعات الشركات المصرية، فالبكاد لا ينفذ من أهدافها إلا القدر الضئيل.

- تتشابه أهداف جامعات الشركات في الدولتين من حيث تأكيدها على ضرورة الدخول في اتفاقيات شراكة مع العديد من الجامعات ومراكز التدريب والبحوث المحلية والإقليمية والدولية، من أجل تحقيق أهدافها بفاعلية.
- تختلف جامعات الشركات في الدولتين من حيث وجود بعض الأهداف الخاصة بكل جامعة منها والتي لا توجد لدى بقية الجامعات. فعلى سبيل المثال تنفرد جامعة بتروناس بسعيها إلى تنمية المهارات والاستعدادات القيادية لمواجهة تحديات السوق العالمية التنافسية، وضمان التدفق المستمر للمواهب والقدرات التي تخطو بماليزيا نحو آفاق أكبر على الساحة الدولية. وتنفرد جامعة ملتيميديا بسعيها إلى حماية الحرية الأكاديمية، وتفعيلها، والتركيز على العملاء، وإنجاز أعمالها وأنشطتها في إطار من النزاهة والشفافية، وتحقيق العدالة والمصداقية بين طلابها وكافة العاملين فيها. أما جامعة تناجا الوطنية فانفردت بأهدافها الخاصة بغرس المعرفة الأساسية والمعرفة المتقدمة، وترسيخ الاحترافية والقيادة والأخلاق والتنمية الذاتية المستمرة وسط المجتمع الجامعي، وغرس تقدير المسؤوليات الاجتماعية والثقافية، والعالمية والبيئية في طلابها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجالات المهنية والتطبيقية. وفي مصر انفردت جامعة هليوبوليس بسعيها إلى تمكين الطلاب من اكتساب فهم واسع للقضايا المتصلة بالتنمية المستدامة، وخلق شخصية مستقلة متعمقة في دراسة العلوم الإنسانية، وتطوير القيم الأخلاقية الأساسية للطلاب والتي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل. كما انفردت أكاديمية أخبار اليوم بسعيها للاهتمام بالبناء الفكرى الثقافى الوطنى مع الانفتاح الواعي على علوم الأمم الأخرى ولغاتها وثقافاتها وتجاربها، وتوثيق الروابط مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية محلياً وعربياً وعالمياً والاستفادة من تجاربها فى تطوير العملية التعليمية بالأكاديمية. أما المعهد المصرفي المصري فقد أضاف بعض الأهداف الخاصة بمجال نشاطه مثل: تقديم الإستشارات واتباع منهجية إدارة المعرفة لتوفير المتطلبات المؤسسية للقطاع المصرفي والمالي، والإدراك بأهمية التواجد كشريك في مجال البحوث والتدريب للقطاع المصرفي والمالي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتطوير الأداء المؤسسي للمعهد المصرفي من خلال هيكل تنظيمي متميز وكفاءة في العملية الإدارية والتدريبية واتباع النظم والأدوات الفاعلة لتحقيق الرؤية الطموحة للمعهد.

ه- القبول بجامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث اشتراطها لقبول الطالب من داخل أو خارج البلاد حصوله على شهادة التعليم الثانوي، أو ما يعادلها من الشهادات. وعلى الرغم من اختلاف مسميات هذه الشهادة من دولة أخرى، إلا أن الجوهر واحد. ففي مصر يطلق عليها شهادة الثانوية العامة، وفي ماليزيا يطلق عليها شهادة الثانوية الماليزية Sijil Pelajaran Malaysia (SPM).
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث وجود مكتب للقبول بكل مؤسسة منها، يتولى استلام استمارات قبول الطلاب من داخل وخارج البلاد، سواء لمرحلة البكالوريوس، أو لمرحلة الدراسات العليا، وإبلاغ الطلاب بقرار القبول، ومواعيد إجراء المقابلات الشخصية. كما يقوم موظفو هذه المكاتب بفحص طلبات المتقدمين، واختيار الأنسب منهم، والأكثر ملاءمة للالتحاق بالجامعة.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث أن الطالب الراغب في الالتحاق بها يتقدم بأوراقه مباشرة إلى مكتب القبول بالجامعة التي يرغب في الدراسة بها أو عن طريق التسجيل إلكترونياً من خلال موقع المؤسسة التعليمية على شبكة الإنترنت، ولا توجد هيئة على المستوى القومي شبيهة بمكتب تنسيق القبول بالجامعات الحكومية المصرية تقوم بهذا الدور.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث قيامها بإجراء مقابلات شخصية Interviews مع المتقدمين للالتحاق بها في بعض التخصصات، وذلك للتعرف على قدراتهم واستعداداتهم لدراسة هذا التخصص. ويتوقف قبول الطالب في هذا التخصص على أدائه ونتائجه في المقابلة الشخصية، حتى وإن كانت نتائجه في امتحان التعليم الثانوي مرتفعة، وتؤهله للالتحاق بالجامعة.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا في قبولها لطلبات المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بها من خارج البلاد (الطلاب الدوليين)، وكذلك الطلاب المنقولين أو المحولين من مؤسسات أخرى، بشرط حصولهم على شهادة المدرسة الثانوية العليا، والمعتمدة من الجهات الرسمية في بلادهم، واجتيازهم لاختبارات القبول التي تجريها تلك المؤسسات.

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث اشتراطها لقبول الطلاب ممن ليست اللغة الإنجليزية هي لغتهم الأصلية، أن يجتازوا اختبار اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية TOEFL، أو TOEFL المعتمد على الكمبيوتر، أو اختبار اللغة الإنجليزية الدولي IELTS، وذلك للتأكد من إتقانهم للغة الإنجليزية التي تستخدم كلغة للدراسة داخل هذه المؤسسات، إلا أن الدرجات المطلوبة في كل اختبار للقبول بهذه المؤسسات، تختلف من دولة إلى لأخرى، بل ومن مؤسسة لأخرى داخل نفس الدولة. فعلى سبيل المثال تشترط جامعة بترونـاس الماليزية وجامعة تناجا الوطنية لقبول الطلاب حصولهم عل ٥٥٠ درجة في اختبار TOEFL، أو (٦.٠) في اختبار IELTS ، أما جامعة ملتيميديا فتشترط لقبول الطالب في برنامج الماجستير –طريقة الكورسات Coursework أو طريقة البحث Research حصوله على (٦.٥) درجات في اختبار IELTS ، و(٥٨٠) درجة في TOEFL.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث اهتمامها باللياقة الصحية لطلابها المقبولين، والتأكد من خلوهم من أي أمراض معدية، أو أخرى قد تعيقهم عن الدراسة. ففي جامعة بترونـاس على سبيل المثال يتم التأكد من استيفاء الطالب لجميع المتطلبات الصحية وفقاً للمبادئ التوجيهية للفحص الطبي والتأمين الصادرة من وزارة التعليم الماليزية. وفيما يتعلق بالطلاب المتقدمين للقبول بالجامعة الذين وُجد – خلال عملية الفحص – أنهم يعانون من بعض الأمراض التي تمنعهم من التسجيل، لا يتم قبولهم بالجامعة. وسيكون على الطلاب الدوليين العودة إلى بلادهم على نفقتهم الخاصة. ويُلزم طلاب الجامعة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح الحكومية والجامعية فيما يتعلق بمسائل الصحة والسلامة والبيئة. حيث يقع على عاتق الطالب مسئولية: (Universiti Teknologi PETRONAS, 2011, 11)

١) اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية صحته وسلامته، فضلاً عن صحة وسلامة الآخرين.
٢) دعم موظفي الجامعة في تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة.
٣) ارتداء أو استخدام الملابس ومعدات السلامة الملائمة والمطلوبة لتجنب أي تهديد على الصحة والسلامة.
٤) الامتثال لكافة التعليمات ومتابعة جميع إجراءات الصحة والسلامة التي تحددها الجامعة.
٥) تقديم تقرير فوري إلى أي من موظفي الجامعة بشأن وقوع أي حادث، مخاطر، تسمم أو أمراض معدية.
٦) تجنب الاضطرابات أو إساءة استخدام المعدات الخاصة باحتياطات الصحة والسلامة.
٧) وبالنسبة للطلاب الذين لا يلتزمون بالقوانين والقواعد المذكورة أعلاه قد يوقفون لفترة محددة من الوقت أو يفصلون أو قد تُتخذ بشأنهم أية عقوبات أخرى تراها الجامعة ضرورية.

- تختلف جامعات الشركات في ماليزيا عن مثيلتها المصرية في عدم وجود حد أدنى موحد للقبول بها، حيث تترك الحرية لهذه المؤسسات في وضع شروط ومتطلبات القبول الخاصة بكل منها بصورة منفردة، ومن بينها وضع الحد الأدنى للقبول. أما في مصر، فيتم تحديد الحد الأدنى للقبول بجامعات الشركات على المستوى القومي متمثلاً في وزارة التعليم العالي، ومجلس الجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للجامعات. وتتخذ الإجراءات اللازمة عند مخالفة أي جامعة من هذه الجامعات الحد الأدنى للقبول الذي تقرره الجهات المسئولة.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث مراعاة معظم جامعات الشركات الماليزية عند قبولها طلابها، قدراتهم واستعداداتهم، وميولهم نحو التخصص الذي يرغبون في دراسته. وكثير من هذه المؤسسات تتخذ من ذلك معياراً أساسياً للقبول بتخصصاتها المختلفة؛ وذلك لإيمانها الشديد بأن درجات الطالب في شهادة التعليم الثانوي لا تعد معياراً صادقاً للالتحاق بتخصص معين، ما لم تؤهله قدراته واستعداداته وميوله لذلك. بينما يلاحظ تركيز جامعات الشركات المصرية على الحد الأدنى للقبول الذي تقرره الوزارة كمعيار أساسي للقبول والمفاضلة بين الطلاب.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث حرص جامعات الشركات في ماليزيا على انتقاء طلابها بعناية، ولذلك فهى تستخدم اختبارات قبول خاصة ببعض التخصصات مثل الهندسة والتكنولوجيا؛ وقياس التحصيل، والذكاء، وغيرها. أما جامعات الشركات المصرية فلا تستخدم مثل هذه الاختبارات وإن كانت هناك بعض اختبارات للقبول، فهى اختبارات بسيطة وشكلية، ولا ترقى لمنزلة الاختبارات الموجودة في جامعات الشركات الماليزية.
- تختلف جامعات الشركات في ماليزيا عن جامعات الشركات في مصر من حيث اهتمام الأولى باللغة القومية للدولة (لغة البهاسا ملايو)، وخير دليل على ذلك اشتراط اجتياز الطالب لمستوى معين للقبول بتلك المؤسسات. فعلى سبيل المثال يشترط للقبول بجامعة بتروناس اجتياز الطالب مقرر لغة البهاسا ملايو Bahasa Melayu، ولغة البهاسا إنجريس Bahasa Inggeris (بتقدير C). في حين لا تشترط جامعات الشركات المصرية اجتياز الطالب لمستوى معين في اللغة القومية للدولة (اللغة العربية) من أجل القبول في برامجها الأكاديمية المختلفة.

٦- الخطط والبرامج الدراسية بجامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات الثلاث في ماليزيا من حيث سير الدراسة بمعظم كلياتها وفق نظام الساعات المعتمدة، وهي عبارة عن معامل ترجيح يعطى لمقرر ما، ويعتمد على عدد الساعات المخصصة للمحاضرات، والدروس الخصوصية، والعمل داخل المختبرات في كل أسبوع.
- تتشابه جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث حرصها على تقديم برامج تدريبية متنوعة تتلاءم مع احتياجات الشركة الأم ومجالات عملها واحتياجات سوق العمل في إطار مفهوم التعلم الممتد والتدريب والتنمية المستدامة؛ وذلك بهدف رفع قدرات ومهارات العاملين وتزويدهم بالمعارف والمعلومات اللازمة لزيادة إنتاجيتهم وتحقيق أهداف الشركة.
- تتشابه جامعات الشركات المصرية والماليزية من حيث حرصها على تنويع الطرق المستخدمة في التدريس، ما بين طريقة المحاضرة القائمة على الحوار والمناقشة، والعمل في مجموعات صغيرة، والتدريبات العملية والشفوية، والتعلم بمساعدة الكمبيوتر والإنترنت، واستخدام كافة الأجهزة التكنولوجية. فعلى سبيل المثال تحرص جامعة بتروناس على التنويع في الأساليب المستخدمة في تعليم الطلاب وتدريبهم. ومن أهم تلك الأساليب ما يلي: المحاضرات والدروس التعليمية، والعمل داخل المختبرات، والتعلم بالمشروع والتعلم القائم على الفريق، والتدريب الصناعي، والتعلم الإلكتروني، واستخدام مصادر بيانات خارجية، والأنشطة المعتمدة المصاحبة للمنهج الدراسي، والأنشطة اللاصفية.
- تتشابه جامعة بتروناس مع جامعة هليوبوليس من حيث وجود برنامج تأسيسي أو تحضيري مدته عام دراسي واحد يسبق مرحلة التخصص في مرحلة البكالوريوس. حيث يجب على جميع الطلاب – بغض النظر عن مجال تخصصهم – المشاركة في هذا البرنامج. ويركز هذا البرنامج على إعداد الطلاب للقبول ببرامج المرحلة الجامعية (البكالوريوس) المتخصصة. كما يعد برنامجاً أكاديمياً متكاملاً يزود الطلاب بالمعارف الأساسية والمهارات الضرورية والتي لها علاقة ببرامج التخصص في المرحلة الجامعية.

- تتشابه جامعات الشركات الماليزية مع جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة في مصر من حيث البرامج الأكاديمية المقدمة، حيث تقدم تلك الجامعات برامج أكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، تمنح بموجبها درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في التخصصات الموجودة في كل جامعة منها. في حين تكتفي أكاديمية أخبار اليوم في مصر فقط بمنح الدارسين درجة البكالوريوس. أما المعهد المصرفي المصري فلا يمنح أي درجات علمية، حيث تنصب أنشطته فقط على تقديم برامج تدريبية في المجال المالي والمصرفي.
- تتشابه جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة مع جامعات الشركات الماليزية في اهتمامها بتوفير كافة الخدمات والمرافق الجامعية الموجهة لخدمة الطالب وتسهيل العملية التعليمية والتدريبية. ولعل أهم تلك المرافق التي توفرها تلك الجامعات: المكتبة الجامعية، المرافق الرياضية، السكن الجامعي، وسائل النقل، العيادات الصحية، وقسم تكنولوجيا المعلومات الذي يوفر للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين موارد التكنولوجيا التي تعزز التعلم من خلال التدريس والبحث، والإنجاز الإبداعي والخدمة وفقاً لرسالة الجامعة. هذا بالإضافة إلى توفير خدمات الحوسبة الجامعية بما في ذلك الحسابات، البريد الإلكتروني، خدمات الويب، والأمن، وشبكة الإنترنت، والبرامج والأجهزة، وغيرها.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث حرصها على إجراء البحوث العلمية في مجال تخصصها، والمشاركة – بصورة نشطة – في مشاريع بحثية مع الجامعات الدولية البارزة في مجال تخصص كل منها. فعلى سبيل المثال تنفذ جامعة هليوبوليس "شراكات دولية" مع كل من جامعة ألانوس (بون، ألمانيا) في مجالات الاقتصاد والفنون، وجامعة القاهرة (مصر)، وجامعة بوخوم (ألمانيا) في مجال الميكاترونيك، وجامعة ماربورغ (ألمانيا) في مجال كيمياء، والجامعة التقنية الراينية آخن (ألمانيا)، وجامعة ديلفت للتكنولوجيا (هولندا) في مجال الابتكار، وجامعة غراتس التكنولوجية (النمسا) في مجال التعليم من أجل "التنمية المستدامة"، وجامعة أوسنابرويك (ألمانيا)، وجامعة هوهنهايم (ألمانيا).

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث تميز عملية التقويم فيها بأنها عملية مستمرة ومتصلة طوال العام. كما أنها عملة متكاملة، وتحتوي على العديد من الأساليب مثل الامتحانات الفصلية والنهائية، وتستخدم معظمها أسئلة المقال، والأسئلة الموضوعية، وامتحانات الكتاب المفتوح، والامتحانات المنزلية، وغيرها من الاختبارات التي تقيس تحصيل الطالب، وقدراته العقلية.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث حرصها على تنظيم مجموعة من المسابقات والأنشطة الرياضية الاجتماعية والثقافية لطلابها. كما تقوم بتنظيم بعض الحفلات في بداية ونهاية العام الجامعي للتعارف بين الطلاب، بالإضافة إلى العديد من الرحلات الترفيهية والعلمية. هذا إلى جانب إصدار العديد من المجلات الطلابية.
- تتسم معظم التخصصات الموجودة بجامعات الشركات في مصر بالنمطية والتقليدية، كما أن معظمها موجود بالجامعات الحكومية المصرية. ونتيجة لنقص الإمكانات والتجهيزات بهذه المؤسسات، فهي تفتقر إلى التخصصات العملية، والإكلينيكية والحيوية المهمة؛ وبالتالي فهى لا تسهم في البحوث المرتبطة بتلك التخصصات. في حين يلاحظ أن معظم التخصصات الموجودة بجامعات الشركات الماليزية تتميز بكونها تخصصات حديثة، ومواكبة لروح العصر، ومتمشية مع ما يشهده العالم اليوم من انفجار معرفي هائل، ومن ثم فمعظم الأبحاث العالمية، في كافة المجالات، يقوم بها علماء ينتمون إلى هذه الجامعات.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث لغة الدراسة والتدريب بكلياتها المختلفة؛ ففي ماليزيا تستخدم اللغة الإنجليزية كلغة للدراسة والتدريب في بعض التخصصات، وفي بعضها يتم ذلك بلغة البهاسا، اللغة القومية للبلاد. وفي مصر تستخدم اللغة العربية كلغة للدراسة والتدريب في بعض الكليات والتخصصات، وفي بعضها الآخر تستخدم اللغة الإنجليزية لتحقيق هذا الغرض.
- المناهج التي تدرس بجامعات الشركات في مصر مناهج فقيرة وتقليدية، وقديمة بالقياس إلى التطور والانفجار المعرفي الهائل، حيث إن كل جديد يصبح قديماً بعد مرور ساعات، أو أجزاء من الساعة. كما تعتمد المناهج بتلك الجامعات على أفكار ونظريات وكتابات الآخرين. بينما تتسم المناهج الموجودة جامعات الشركات الماليزية بالغنى والثراء والتنوع والمواكبة لروح العصر، وحرصها على تقديم كل جديد لطلابها، بل وعلى ابتكار هذا الجديد. كما تحرص هذه الجامعات على ترك الحرية لطلابها للاختيار من بين المناهج والمقررات بما يتفق مع ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم.

٧- إدارة جامعات الشركات:

- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث وجود بعض المجالس والوظائف العليا على نفس المستوى، غير أنها تختلف في مسماها من جامعة إلى أخرى. فمدير الجامعة في جامعة بتروناس يطلق عليه رئيس الجامعة في كل من جامعة ملتيميديا وجامعة تناجا الوطنية وجامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة؛ في حين يوجد – فقط – عميد لكل من أكاديمية أخبار اليوم والمعهد المصرفي المصري يمارس نفس اختصاصات رئيس الجامعة في المؤسسات المذكورة. أما مسمى (مجلس الجامعة) في جامعة هليوبوليس فيناظره على الطرف الآخر بجامعة ملتيميديا وجامعة تناجا الوطنية مجلس المديرين، وفي كل من أكاديمية أخبار اليوم والمعهد المصرفي المصري يطلق عليه مجلس الإدارة. ويحتفظ عمداء الكليات ورؤساء الأقسام بمسمياتهم الوظيفية في جامعات الشركات في الدولتين.
- تتشابه جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث اهتمامها بتعيين نواب لرؤساء تلك المؤسسات يتولون مهام الشئون الأكاديمية وشئون الطلاب؛ ويضطلعون بمسئولية تسيير [illegible] في برامج البكالوريوس، وبرامج الدراسات العليا، والشئون ذات الصلة بالأبحاث والتطوير والاستشارات الجامعية. بالإضافة إلى إدارة كافة الأمور المتعلقة بتوفير التسهيلات، والخدمات، والبرامج الهيكلية لجميع طلاب الجامعة من أجل دعم الطموح الجامعي لديهم.
- تختلف جامعات الشركات في مصر وماليزيا من حيث النمط الإداري المتبع في كل منها؛ حيث تدار جامعات الشركات المصرية إدارة مركزية تحتفظ من خلالها الجهة العليا المسئولة عن إدارة المؤسسة التعليمية بمعظم السلطات والصلاحيات، هذا – بالتأكيد – إلى جانب التدخلات المباشرة من قبل وزارة التعليم العالي ومجلس الجامعات الخاصة في شئون تلك المؤسسات. أما في ماليزيا فيلاحظ ميل جامعات الشركات – بقوة – نحو اتباع النمط اللامركزي في الإدارة. فعلى سبيل المثال، لا يعني وجود مجلس للشيوخ في جامعة بتروناس سيطرته الكاملة على إدارة الشئون الأكاديمية للجامعة، بل هناك اللجنة الأكاديمية للجامعة والتي يشكلها مجلس الشيوخ الأكاديمي لإدارة الشئون الأكاديمية بالجامعة، وهناك لجنة الامتحانات بالجامعة، ولجنة التظلم بشأن الاختبارات لإدارة التظلمات ذات الصلة بالاختبارات، ولجنة الانضباط الأكاديمي لإدارة كل ما يتعلق بالسلوكيات، خاصة السئ منها؛ كما يوجد أيضاً نائب لمدير الجامعة للشئون الأكاديمية، ونائب مدير الجامعة للبحوث والابتكار، والمدير الأعلى للخدمات المركزية الأكاديمية .. إلخ. وهو ما يعني تحول تلك المؤسسات بشكل شبه كامل نحو النمط اللامركزي في الإدارة.

- تختلف كل من جامعة بتروناس وجامعة تناجا الوطنية في ماليزيا عن نظيرتها في مصر من حيث وجود مجلس أكاديمي بها يطلق عليه "مجلس الشيوخ الأكاديمي" يتولى مسئولية إدارة الشئون الأكاديمية للجامعة، ويخضع للأحكام الواردة في الدستور الماليزي، وللقوانين والإجراءات والقواعد الداخلية للجامعة. والمجلس يملك سلطة تقديم البرامج الأكاديمية والرقابة على البحوث وإجراء الامتحانات ومنح الجوائز والدرجات العلمية والدبلومات والشهادات. في حين لا يوجد نظير لهذا المجلس بمؤسسات التعليم العالي التابعة للشركات المصرية.
- تختلف جامعة هليوبوليس للتنمية المستدامة في مصر مع جامعات الشركات الماليزية، وأيضاً مع أكاديمية أخبار اليوم والمعهد المصرفي المصري في وجود مجلس للأمناء بها وعدم وجوده في تلك المؤسسات. ويشكل مجلس أمناء الجامعة من بين المؤسسين وغيرهم، وعلى أن يشارك في عضويته رئيس الجامعة ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين ومن ذوي الخبرة والشخصيات العامة. ويختص مجلس الأمناء برسم السياسة العامة للجامعة، اعتماد اللوائح الداخلية لتسيير أعمال الجامعة، اعتماد خطط الدراسة ومواعيد بدايتها ونهايتها، ونظام الفصول الدراسية والساعات المعتمدة لكل شهادة، تعيين رئيس الجامعة، اعتماد ميزانية الجامعة، تعيين نواب رئيس الجامعة وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة والعمداء والوكلاء ومديري المراكز والوحدات البحثية.

خامساً: إمكانية الإفادة من التجربة الماليزية في تطوير جامعات الشركات في مصر

في ضوء التحليل المقارن لجامعات الشركات في مصر وماليزيا تسعى الدراسة إلى وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير جامعات الشركات المصرية، ومساعدتها على تقديم تخصصات تخدم سوق العمل وتحقق التنمية المجتمعية في كافة المجالات، وتؤكد – في الوقت ذاته – على التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة. وقد تمثلت تلك التوصيات في الآتي:

١) فيما يتعلق برؤية جامعات الشركات المصرية ورسالتها:

- ضرورة إعداد رؤية جامعات الشركات ورسالتها بما يتفق مع رسالة الشركة الأم ورؤيتها، وفى فقرات محددة وبلغة واضحة.
- مراعاة أن تعكس رؤية جامعات الشركات ورسالتها خصائصها المميزة ومدى واقعيتها.
- ضرورة تضمين رؤية جامعات الشركات ورسالتها مسائل تتعلق بتحقيق التميز والريادة للجامعة والشركة الأم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتحمل مسئولياتها الاجتماعية في ظل الظروف الاقتصادية والتقنية التي تشهدها البلاد، بالإضافة إلى تنظيم برامج تدريبية للعاملين وتحقيق التنمية البشرية المستدامة لهم، وتحقيق التنافسية العالمية.
- التأكد من أن عبارات الرؤية والرسالة يتم استخدامها كأساس فى التخطيط الاستراتيجي للجامعة.
- وضوح التطلعات المستقبلية لجامعات الشركات التى تقوم بالتخطيط الاستراتيجي داخل الرسالة والرؤية.
- أن تكون رؤية الجامعة ورسالتها واضحة للعاملين فيها وفي الشركة الأم، على أن يتم تبنيها من قبل المجالس المختلفة في المؤسسة، وتُراجع بشكل دوري.
- أن تكون الرؤية والرسالة التي تتبناها جامعات الشركات معلنة، وتتضمنها المنشورات الصادرة عن الجامعة بما في ذلك الدليل المُعرِّف بالمؤسسة.
- أن تكون الإجراءات الخاصة بالتوصل إلى رؤية جامعات الشركات ورسالتها موثقة، ويمكن لعامة الناس الاطّلاع عليها.
- أن توجه رؤية جامعات الشركات ورسالتها جميع الأنشطة التربوية لها، بما في ذلك سياسة القبول، وبرامج التدريب، واختيار أعضاء هيئة التدريس، والتخطيط، وتوزيع المصادر فيها.
- أن تتفق الخدمات العامة لجامعات الشركات مع رؤيتها ورسالتها التربوية.
- ضرورة إيجاد آليات وعمليات للتأكد من تحقيق رسالة الجامعة وتطويرها في الواقع.

٢) فيما يتعلق بأهداف جامعات الشركات المصرية:

- أن تتفق أهداف جامعات الشركات مع رؤيتها ورسالتها، وتستند إلى مصادرها البشرية والمادية والمالية.
- أن تكون أهداف جامعات الشركات واضحة للعاملين فيها، على أن يتم تبنيها من قبل المجالس المختلفة في المؤسسة، وتُراجع بشكل دوري.
- أن تكون الأهداف التي تتبناها جامعات الشركات معلنة، وتتضمنها المنشورات الصادرة عنها بما في ذلك الدليل المُعرّف بالمؤسسة.
- أن تكون الإجراءات الخاصة بالتوصل إلى أهداف جامعات الشركات موثقة، ويمكن لعامة الناس الاطّلاع عليها.
- أن توجه أهداف جامعات الشركات جميع الأنشطة التربوية لها، بما في ذلك سياسة القبول، واختيار أعضاء هيئة التدريس، والتخطيط، وتوزيع المصادر فيها.
- أن تتفق الخدمات العامة لجامعات الشركات مع أهدافها التربوية.
- أن تتضمن الأهداف المعلنة لجامعات الشركات تحقيق التنمية المستدامة، وإنتاج المعرفة ونشرها من أجل تحقيق التميز والريادة للشركة الأم؛ وتنظيم برامج تدريبية إلى جانب البرامج البحثية والتعليمية لطلابها وكافة العاملين بالشركة الأم؛ والإسهام في تنمية المجتمع المصري اقتصادياً وتقنياً ومعرفياً .. وغيرها.
- ضرورة إيجاد آليات وعمليات للتأكد من تحقيق أهداف جامعات الشركات وتطويرها في الواقع.

٣) فيما يتعلق بسياسات القبول بجامعات الشركات المصرية:

- الحرص على قبول الطلاب المتميزين دراسياً من خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها، من خلال وضع معايير ثابتة لاختيار هؤلاء الطلاب، مثل اجتياز الطالب لاختبار قدرات تشرف عليه الجامعة، أو مجلس الجامعات الخاصة.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاختيار الطالب الذي يتمتع بالصحة والسلامة البدنية مما يعينه على إكمال دراسته في تلك المؤسسات.
- عند المفاضلة بين الطلاب المتقدمين للجامعة لابد من مراعاة قدراتهم واستعداداتهم، وميولهم نحو التخصص الذي يرغبون في دراسته. حيث إن درجات الطالب في شهادة التعليم الثانوي لا تعد معياراً صادقاً للالتحاق بتخصص معين، ما لم تؤهله قدراته واستعداداته وميوله لذلك.

- اشتراط إجادة الطلاب المتقدمين للقبول في التخصصات التي تُدرَّس باللغة العربية لهذه اللغة، وحصوله فيها على نسبة لا تقل عن ٧٠% من درجة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
- إنشاء مكتب لتنسيق القبول بجامعات الشركات المصرية يشبه مكتب تنسيق القبول بالمعاهد والجامعات الحكومية المصرية، من حيث الوظائف والأهداف. حيث يتولى مسئولية استلام طلبات القبول بهذه المؤسسات، وفحصها، ومطابقتها بالحد الأدنى للقبول بكل كلية من كليات هذه المؤسسات، وإبلاغ الطلاب بقرار القبول.
- أن تهييء جامعات الشركات كافة الإمكانيات اللازمة لاستقبال الطلاب، بما يضمن توفير البيئة العملية المشجعة، وتوفير الأنشطة التي تكشف عن مواهب وميول واتجاهات الطلاب.
- أن يتم توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة بالجامعة بناءً على اختبارات قدرات تعقدها لهم، للوقوف على قدراتهم وميولهم نحو هذا التخصص. هذا إلى جانب الاعتماد على مجموع الدرجات في شهادة الثانوية العامة، وعدم التقيد بالقدرة المالية للطالب كمعيار للالتحاق بهذه الجامعات.
- ألا يتم قبول الطالب – مباشرة – بالتخصص المتقدم إليه، بل يجب تنظيم السنة الدراسية الأولى كدراسة عامة، للتعرف على قدرات وميول كل طالب، ومن ثم توزيعه على التخصص الملائم لهذه القدرات والميول.
- ضرورة الأخذ بالمعدل التراكمي للطالب في المرحلة الثانوية عند قبول الطالب بهذه المؤسسات، بحيث يراعى معدل درجات الطالب في الصفوف الثلاثة بالمدرسة الثانوية.
- أن يراعى في قبول الطلاب بالتخصصات المختلفة داخل هذه المؤسسات احتياجات ومتطلبات المجتمع من القوى البشرية في كل تخصص، وكذلك الطاقة الاستيعابية لكل منها.
- وضع الضوابط والقوانين التي تنظم سلوك الطلاب داخل جامعات الشركات، ومعاقبة المستهترين منهم، والمخالفين للقيم الجامعية.
- ألا يتم التقيد عند قبول الطلاب بهذه المؤسسات بسنة الحصول على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها.
- ألا تكون شهادة الثانوية العامة هى المؤهل الوحيد للالتحاق بجامعات الشركات، وأن تترك الفرصة لحملة المؤهلات الفنية والمهنية للالتحاق بهذه المؤسسات.

- أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات، وكذلك مجلس الجامعات الخاصة بتشكيل بعض اللجان التي تختص بالقيام بزيارات دورية لهذه المؤسسات للوقوف على قدراتها وطاقتها الاستيعابية، ورفع تقرير للمجلس، يتم على أساسه تحديد الأعداد المخصصة لكل كلية أو قسم علمي بهذه المؤسسات، ووضع الضوابط التي تمنع أي مؤسسة منها من مخالفة الأعداد المقررة لها.
- ضرورة رفع الحد الأدنى للقبول بجامعات الشركات ليتفق مع الحد الأدنى للقبول بمؤسسات التعليم الجامعي الحكومية، أو يكون قريباً منه، حتى تكون هناك فرص عادلة أمام جميع الطلاب كل حسب قدراته واستعداداته للالتحاق بالتعليم الجامعي، ويجب على هذه المؤسسات الالتزام بهذا المعيار، وعدم الالتفاف حوله.
- ضرورة تخصيص هذه المؤسسات لبعض المنح الدراسية للطلاب الموهوبين والمبدعين من غير القادرين مادياً، والراغبين في الالتحاق بها.
- الحرص على عدم وجود أي نوع من أنواع التمييز عند قبول الطلاب بجامعات الشركات المصرية، سواء كان تمييزاً عرقياً، أم تمييزاً اجتماعياً،أم تمييزاً اقتصادياً أم تمييزاً دينياً،أم تمييزاً لجنس معين ضد جنس آخر.
- توفير البيئة العلمية المشجعة التي تؤدي إلى ارتباط الطالب بالجامعة معظم وقته، واستخدام مرافق الجامعة، والإسهام في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.
- يجب أن تتسم عملية القبول بهذه المؤسسات بالمواصفات الآتية:
  - وضوح وعدالة واتساق وسرعة تطبيق إجراءات القبول.
  - أن تكون إجراءات القبول مناسبة لاحتياجات وخصائص المؤسسة التعليمية.
  - أن تكون متطلبات القبول واضحة ومحددة لكافة المتقدمين.
  - توضيح كافة الخيارات البديلة أمام الطلاب.
  - أن تمتلك المؤسسة كافة السياسات والإجراءات اللازمة للإجابة على شكاوى وتظلمات المتقدمين حول عملية القبول.
  - توضيح توقيت وطبيعة المعلومات حول نتيجة عملية القبول لكافة المتقدمين، وإبلاغ الطلاب غير المقبولين بسبب عدم قبولهم.

- يجب أن يخضع تحديد أعداد المقبولين بهذه الجامعات للتخطيط المركزي من قبل وزارة التعليم العالي، وفقاً لحاجة البلاد من التخصصات المختلفة، والطاقة الإستيعابية لهذه المؤسسات، ولا يترك تحديد هذه الأعداد لمجلس كل جامعة منها.
- الأخذ في الاعتبار عند قبول الطلاب المعايير الآتية:
  - نتائج الطلاب في اختبارات القبول، واختبارات القدرات التي تجريها كل جامعة.
  - المقابلات الشخصية مع المتقدمين.
  - تقارير المدارس الثانوية عن طلابها.
  - الأخذ في الاعتبار المعارف والمعلومات السابقة عن الطالب (معارفه ومهاراته – خبرات العلم – الدراسة السابقة).
- ضرورة إخضاع شهادات ومؤهلات المدرسة الثانوية العليا التي يحملها المتقدمون من الخارج، لعملية تقييم واعتماد من قبل المجلس الأعلى للجامعات أو مجلس الجامعات الخاصة، وذلك لتقرير ما إذا كانت هذه الشهادات والمؤهلات تقابل متطلبات القبول بجامعات الشركات المصرية أم لا.
- ضرورة تدريب القائمين على إجراء المقابلات الشخصية مع المتقدمين للقبول بهذه المؤسسات على الفنون والوسائل المستخدمة في هذه المقابلات، بحيث يمكن من خلالها التعرف على قدرات واستعدادات وميول الطالب بشكل سليم، ومن ثم لا تترك هذه المقابلات لعنصر الصدفة، ولا تتم بشكل غير علمى.
- ضرورة توعية وتعريف الطلاب في المرحلة الثانوية بهذه المؤسسات وموقعها والكليات والتخصصات المختلفة الموجودة بها، وشروط القبول وتكاليف الدراسة بكل منها، وذلك من خلال كتيب أو نشرة سنوية يتم توزيعها على هؤلاء الطلاب في عامهم الأخير بالمدرسة الثانوية. ومن الضروري أيضاً وجود استمارات قبول خاصة بهذه المؤسسات داخل المدرسة الثانوية، حتى يسهل على الطالب الحصول عليها، وإرسالها لمكتب قبول الجامعة التي يرغب في الدراسة بها.

٤) فيما يتعلق بالخطط والبرامج الأكاديمية بجامعات الشركات المصرية:

- أن تتسم المناهج والبرامج الدراسية بجامعات الشركات المصرية بالمرونة والتنوع، والتطوير المستمر، وأن تهتم بزيادة نسبة الدراسات البينية المتنوعة.
- أن تشتمل الأنظمة التعليمية داخل هذه الجامعات على أحدث النظم المتبعة في الجامعات العالمية، مثل: نظام الوحدات الدراسية، ونظام الأرصدة، ونظام الساعات المعتمدة، ونظام الفصول الدراسية الثلاثة أو الأربعة.
- أن تستعين هذه الجامعات بأحدث طرق وأساليب التدريس مثل: طريقة التعليم عن بعد، والتعليم المفتوح وحلقات التوجيه والإرشاد الجماعيTutorials ، والحرص على التدريبات العملية، والعمل داخل الورش والمعامل المختلفة بالجامعة والشركة الأم، ومراعاة هذه الطرق والأساليب واهتمامها بالتعلم الذاتي، والتعلم المستمر، والاعتماد على النفس، وأن تكون مرنة ومتنوعة، وتستخدم أدوات ومواد مبتكرة، وتكنولوجيا عالية المستوى، وأن تنمي القدرة على الاكتشاف والاستنتاج، وتربط النظرية بالتطبيق.
- الاستعانة بأحدث طرق تقويم الطالب الجامعي، بما يضمن مخرجاً جيداً يفيد نفسه، ويستفيد منه المجتمع. بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الممتحنين من خارج الجامعة، من أقسام علمية مناظرة لتقويم طلاب هذه الجامعات. واستخدام اختبارات علمية مقننة، وعدم الاكتفاء بالأسئلة والاختبارات التقليدية التي تقيس تحصيل الطلاب.
- توفير كافة المقومات الخاصة بتدريس ودراسة المقررات الموجودة بهذه الجامعات، من أجهزة ومعامل وورش وقاعات ومكتبات وأساتذة، وغيرها من الإمكانيات اللازمة لذلك.
- تأجيل الدراسات العليا بهذه الجامعات إلى مرحلة تالية، حتى تكتمل كافة المقومات المادية والبشرية اللازمة للدراسة بهذه المرحلة، وعندها يجب توجيه الدراسات العليا نحو التخصصات النادرة، والتركيز على الدراسات التي تقدم حلولاً لقضايا التنمية في المجتمع، وتتلاءم وسوق العمل.
- الحرص على أن تكون التخصصات الدراسية الموجودة بهذه الجامعات تخصصات جديدة ونادرة، وألا تكون تكراراً لتخصصات قديمة بمسميات جديدة، بحيث تمثل هذه التخصصات إضافة إلى التعليم الجامعي.

- تنظيم برامج دراسية يلتحق بها العمال والكبار في دراسة لبعض الوقت Part-Time تشتمل على تدريب مهني وتقني.
- أن تترك الحرية أمام الطلاب لاختيار التخصص، والمقررات المرتبطة به، تأكيداً لمبدأ الحرية والديمقراطية.
- أن تشتمل خطط الدراسة بهذه المؤسسات على مقررات الثقافة العامة، ومهارات التعلم الذاتي، والبحث العلمي، وتنمية روح المواطنة، والاعتزاز بالذات.
- ضرورةقيام هذه المؤسسات بإجراء البحوث التطبيقية التي يحتاج إليها المجتمع، وتحتاجها الشركة الأم، مثل بحوث العلوم الحيوية التطبيقية، والبحوث الخاصة بالتغير الاقتصادي المحلي والعالمي، وبحوث مشكلات العنف والمخدرات، واللامبالاة، واقتراح الحلول المناسبة لها.
- العمل على تعميق العلاقة بين الطالب والأستاذ الجامعي مع التركيز على التعلم الذاتي والمستمر.
- أن تتوافر المقومات الخاصة بالخطط والمناهج الدراسية، والتي من أهم سماتها:
  - أن تكون محققة لأهداف التعليم، وجهود التعلم الذاتي للطلاب.
  - أن تعلن الكليات والأقسام العلمية عن كل مقرر دراسي من المقررات، بعنوانه ومحتوياته، والهدف منه، والمراجع الخاصة به، حتى يمكن التعرف على اتجاهات هذه المقررات، وتيسير تقويم مستوى الدراسة بواسطة المتخصصين.
  - أن ترتبط بالمجتمع والبيئة المحيطة وسوق العمل.
- ضرورة اشتمال مناهج الدراسة على مواد تشبع الهوايات والاهتمامات الخاصة بالطالب كالموسيقى، وعلم الفلك، والفضاء، وغيرها. كما يجب أن تشتمل على مقررات نظرية وأخرى عملية، مع زيادة الاهتمام بالجانب العملى.
- العمل على تطبيق نظام التعليم المستمر في الحالات والتخصصات المختلفة، عن طريق عقد الدورات بكافة أنواعها، سواء للخريجين القدامى، أو الذين فاتهم قطار التعليم الجامعي لتقريب الفجوة بين ثقافة التعليم المتوسط، وثقافة التعليم الجامعي.
- استخدام النظم والتصميمات الحديثة والمتكاملة لقاعات الدرس والمحاضرات، والمعامل، والورش، وأماكن الراحة والسكن للطلاب، والأنشطة المتنوعة(رياضية – اجتماعية – ثقافية).

- الحرص على تدريس مادة اللغة الإنجليزية لجميع الطلاب، مع توظيفها بالشكل الذي يخدم كل طالب في تخصصه، وذلك حتى يستطيع أن يواكب الجديد في المجال الذي يهمه من خلال الإطلاع على الدوريات والمراجع بأكثر من لغة.
- تخصيص فترة تدريبية أو تأهيلية، تمتد لفصل دراسي أو أكثر، يقضيها الطالب في مواقع العمل المناسبة داخل الشركة الأم أو خارجها، والمرتبطة بنوعية الدراسة، تحت إشراف مشترك من هيئة التدريس، والمتخصصين في مواقع العمل.
- الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة في التعليم، مثل استخدام أنظمة الإرشاد الذكية Tutoring Systems، والذكاء الاجتماعي Group Ware ، والتكنولوجيا متعددة الوسائط Multimedia، واللقاءات من خلال الفيديو Video Conferencing ، والتعلم بواسطة الإنترنت، ونظم البث عبر الأقمار الصناعية، هذا بالإضافة إلى أساليب التعلم بواسطة الكمبيوتر، والتليفزيون التعليمي، والشبكات التليفزيونية الخاصة.
- ضرورة اهتمام هذه المؤسسات باللغة والثقافة العربيتين، وتضمين برامجها الدراسية مقررات خاصة بالثقافة، والتربية الدينية الإسلامية.
- الاهتمام بالإعداد البدني والثقافي للطلاب، من خلال تنظيم العديد من الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية لهم، وتوفير الإمكانيات اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.
- الحرص على أن تشتمل عملية تقويم الطالب بهذه المؤسسات على تنفيذه لمشروع معين، يقوم باختياره في مجال تخصصه، والتأكد من قيامه بعمل وتنفيذ هذا المشروع دون مساعدة من أحد.

٥) فيما يتعلق بإدارة جامعات الشركات المصرية:

- تخفيض السلطات والصلاحيات الممنوحة لمجالس أمناء جامعات الشركات، والتي تسمح لها بالتدخل في كافة الشئون المالية والإدارية والأكاديمية بالجامعة.
- تخويل سلطات وصلاحيات أكبر لمجلس الجامعة، في كافة الشئون المرتبطة بإدارة الجامعة، وبما يضمن حسن سير العملية التعليمية بها، وحريتها الأكاديمية.
- العمل على إيجاد حلول سريعة ومباشرة لمشكلة نقص أعضاء هيئة التدريس بجامعات الشركات المصرية، عن طريق التوسع في تعيين الباحثين، ومعاوني أعضاء هيئة التدريس، وابتعاثهم للدراسة بالخارج، ليكونوا النواة الحقيقية لهيئة التدريس في هذه المؤسسات.

- ضرورة إيجاد قنوات اتصال ما بين هذه المؤسسات، وكافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبحثية والعلمية، والهيئات والمنظمات المجتمعية.
- ترك الحرية لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي التابعة للشركات المصرية في وضع النمط الإداري الخاص بها، والذي ينلسب فلسفتها، وأهدافها، وطبيعة التخصصات الموجودة في كل منها، وعدم تقييدها في قرارات إنشائها بنمط إداري معين. حيث يحقق هذا التمايز نوعاً من التنوع، ويزكي روح المنافسة فيما بينها.
- ضرورة استعانة هذه المؤسسات بأحدث النظم التكنولوجية المتبعة في الإدارة، كالاستعانة بأجهزة الكمبيوتر في التخزين الآلي للمعلومات الخاصة بالطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وكافة الجوانب المالية والإدارية بالمؤسسة.
- العمل على دعم الاستقلال الإداري لجامعات الشركات، عن طريق منحها بعض الصلاحيات والسلطات التي تمنحها العديد من الدول لمثل هذه المؤسسات الموجودة بها.
- ضرورة اشتراك المجلس الأعلى للجامعات مع مجلس أمناء الجامعة في اختيار رئيس كل جامعة من تلك الجامعات، وذلك لضمان نزاهة الاختيار، وعدم قصوره على الأكثر مساهمة في تمويل هذه الجامعات.
- يجب أن تكون إدارة جامعات الشركات قادرة على الوقوف على المشكلات التي تعاني منها الجامعة، ويواجهها العاملون بها، ومحاولة علاجها؛ وصياغة القرارات الإدارية القابلة للتطبيق، والتي تلاقي قبولاً واحتراماً من كافة العاملين بالجامعة.
- ضرورة إنشاء هيئة للاعتماد الجامعي University Accreditation تتولى عملية الترخيص بإنشاء جامعات الشركات، أو بعض الكليات التابعة لها، والتأكد من توافر كافة الإمكانيات والمقومات المادية والبشرية اللازمة للعملية التعليمية في هذه المؤسسات، كما تقوم هذه الهيئة بالتقويم المستمر للأداء الجامعي داخل هذه المؤسسات.
- تعيين بعض نواب أو مساعدي رئيس الجامعة غير موجودين في التنظيم الإداري الحالي، مثل:
  - نائب رئيس الجامعة للشئون المالية والإدارية.
  - نائب رئيس الجامعة للتطوير والتخطيط.
  - نائب رئيس الجامعة للأعمال والتسويق.
  - نائب رئيس الجامعة للعلاقات الجامعية.

- تعيين بعض وكلاء الكليات الموجودة في هذه المؤسسات، بما يتفق مع ما سبق اقتراحه بشأن نواب أو مساعدي رئيس الجامعة.
- منح الأقسام العلمية المزيد من الصلاحيات ذات العلاقة بتخصصاتها، وشئونها الداخلية، واعتبارها الوحدة الأساسية التي يتم بناء القرارات الإدارية عليها.
- عدم السماح بإشراك أفراد أو هيئات أجنبية في إدارة جامعات الشركات المصرية، وصنع القرار بها.
- ضرورة التأكيد على قيام هذه المؤسسات بإحداث التكامل مع الشركة الأم، ومع المؤسسات الصناعية، والتنفيذية، والخدمية، عن طريق انضمام ممثلي قطاعات الأعمال إلى مجالس هذه الجامعات، ومجالس كلياتها، وأقسامها العلمية، وكذلك تمثيل أعضاء هيئة التدريس في إدارات الشركة الأم وبعض الشركات الأخرى، لرفع مستوى الجودة والإنتاجية بها.
- ضرورة امتلاك إدارة هذه المؤسسات القدرة على توجيه الطاقات والإمكانيات الفكرية والمادية المتاحة لخدمة المجتمع وتطويره، وتلبية احتياجات سوق العمل واستجابتها لما يحدث حولها من تغيرات، وحرصها على توفير المناخ الذي يشجع على العمل.
- الحرص على اتباع أساليب إدارية متطورة تتيح الفرصة لمعظم العاملين بالجامعة للمشاركة في إدارتها، وتسيير شئونها، كأسلوب الإدارة بالنظم، الذي ينظر إلى الجامعة على أنها مجموعة من النظم المترابطة والمتفاعلة، التي تعمل معاً من أجل تحقيق أهداف محددة.
- العمل على تقليل المستويات الإدارية التي تعوق الاتصال الفعال بين الرؤساء والمرؤسين، مما يؤثر بدوره على سرعة الإنجاز.
- نشاء مجلس للتعليم المستمر وخدمة المجتمع، يقوم بوضع السياسة العامة للجامعة فيما يتعلق ببرامج التعليم المستمر وخدمة البيئة والمجتمع المحلي.
- منح مجلس الجامعات الخاصة صلاحيات وسلطات أكبر فيما يتعلق بمخالفة أي جامعة من جامعات الشركات لأحكام القانون، أو لائحته التنفيذية، أو قرار إنشائها، أو نظم وقرارات المجلس. وعدم وقوف دوره – فقط – عند حد اقتراح إيقاف القبول بجامعات الشركات المخالفة، أو إحدى الكليات التابعة لها.

- أن يحدد القانون أو قرارات إنشاء تلك الجامعات عدد الأعضاء بمجلس الأمناء فى كل منها، ونوعيتهم، ونسب تمثيلهم داخل هذا المجلس، ومدة عضويتهم، وإمكانية إعادة ترشيحهم من عدمه، وغيرها من الأمور التي أغفلها القانون، ولائحته التنفيذية، وقرارات إنشاء تلك المؤسسات.
- ضرورة سد أي فراغ في المناصب الشاغرة بالأقسام العلمية، وعمداء الكليات، ونواب رؤساء الجامعات بمختلف مؤسسات التعليم العالي المصرية التابعة للشركات، لضمان حسن سير العمل بهذه المؤسسات، واحترام القرار الإداري، مما ينعكس بدوره على العملية التعليمية والبحثية داخلها.
- من الضروري وجود هيئة تضم كافة أعضاء هيئة التدريس بكل جامعة من جامعات الشركات المصرية، للدفاع عن حقوقهم، وتمثيلهم داخل المجالس واللجان الجامعية المختلفة. ومن الممكن أن يطلق على هذه الهيئة: اتحاد أعضاء هيئة التدريس، أو مجلس أعضاء هيئة التدريس.
- من الضروري – أيضاً – وجود مجلس أو اتحاد لخريجي هذه الجامعات، ومجلس لطلابها الحاليين، يختصان بمناقشة كافة الأمور المتعلقة بالجامعة وإيفاد ممثلين لهما داخل المجالس واللجان المختلفة التابعة للجامعة، ودعم مصالح الجامعة والطلاب والارتقاء بها.

مراجع الدراسة:

١- المراجع العربية:

- أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٦م)، **التعليم في مصر: ماضيه وحاضره ومستقبله**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- أحمد إسماعيل حجي (١٩٩٨م)، **التربية المقارنة**، دار الفكر العربي، القاهرة.
- إسراء كاظم الحسيني (٢٠١٥م)، النفوذ البيطاني وأثره في تغير الخريطة السياسية والسكانية في ماليزيا وبناء قوتها: دراسة في الجغرافية السياسية، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد ٨، يونيو.
- أكاديمية أخبار اليوم (٢٠١٥م)، **دليل الطالب**، مطابع أخبار اليوم، مدينة ٦ أكتوبر.
- أكاديمية أخبار اليوم (٢٠١٦ أ)، الأقسام العلمية للأكاديمية، متاح على: **http://www.akhbaracademy.edu.eg/Departments_a.htm**، تم السحب بتاريخ: ٢٠١٦/٠١/١٢م.
- أكاديمية أخبار اليوم (٢٠١٦ ب)، التسهيلات التعليمية للطلبة، متاح على: **http://www.akhbaracademy.edu.eg/Departments_a.htm**، تم السحب بتاريخ: ٢٠١٦/٠١/١٢م.
- أكاديمية أخبار اليوم (٢٠١٦ ج)، التعريف بالأكاديمية، متاح على: **http://www.akhbaracademy.edu.eg/About%20Academy_a1.htm**، تم السحب بتاريخ: ٢٠١٦/٠١/١٢م.
- أكاديمية أخبار اليوم (٢٠١٦ د)، قواعد التقدم والقبول، متاح على: **http://www.akhbaracademy.edu.eg/Admision_a.htm**، تم السحب بتاريخ: ٢٠١٦/٠١/١٢م.
- أميرة سامح عبدالرحمن (٢٠١٢م)، دراسة مقارنة للجامعات الأجنبية الخاصة في ماليزيا ومصر، **آفاق جديدة فى تعليم الكبار**، العدد ١١.
- أنور بيومي مصطفى أبو الخير (١٩٩١م)، تجديد وظائف بنية التعليم الجامعي المصري في إطار نظام التعليم المستمر: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

- البنك الدولي، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (٢٠١٠م)، **مراجعة لسياسات التعليم العالي: التعليم العالي في مصر**، واشنطن دي سي.
- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري (٢٠١٣م)، **التقرير السنوي للمعهد عن عام ٢٠١٢/٢٠١٣م**، إدارة البحوث والتوعية، القاهرة.
- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري (٢٠١٦م أ)، **الاعتماد الدولي: السر هو الجودة**، إدارة تطوير الأعمال، القاهرة.
- البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري (٢٠١٦م ب)، **مجلس الإدارة**، إدارة تطوير الأعمال، القاهرة.
- تودري مرقص حنا (١٩٩٢م)، موقف الرأي العام من إنشاء الجامعات الخاصة في مصر، **المؤتمر السنوي التاسع لقسم أصول التربية: التعليم العالي بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية**، كلية التربية، جامعة المنصورة، في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م، المنصورة.
- ثناء إبراهيم فاضل الشمري وظاهر عبدالزهرة الربيعي (٢٠١٣م)، البناء التشريعي للنظام الاتحادي في الدستورين العراقي والماليزي، **مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية**، المجلد ٢٨، العدد الرابع.
- جمال حسين الريدي (٢٠٠٩م)، علاقة الدراسات العليا بالتنمية وبعض الأساليب التطبيقية للنهوض بالدعم المالي من خلالها، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية**، المنعقد بجامعة المنوفية، في الفترة من ٢٥-٢٦ فبراير، شبين الكوم.
- جمال حمدان (١٩٩٥م)، **شخصية مصر**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤م)، دستور ٢٠١٤م المعدل، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣ مكرر (أ)، فى ١٨ يناير سنة ٢٠١٤م.

- جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب (٢٠٠٩م)، **القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩م الخاص بإصدار قانون الجامعات الخاصة والأهلية، الباب الأول: الجامعات الخاصة**، المادة رقم ٢.
- جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب، الأمانة العامة (٢٠٠٧م)، "دستور جمهورية مصر العربية وتعديلاته عام ٢٠٠٧م"، **الوقائع المصرية**، العدد (٧١) تابع "ب"، في ٢٨ مارس.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٥م)، **النشرة السنوية: الطلاب المقيدون – أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي ٢٠١٣/٢٠١٤م**، القاهرة.
- جون د. دوناهيو (١٩٩١م)، **قرار التحول إلى القطاع الخاص: غاية عامة ووسائل خاصة**، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
- حاتم فرغلى ضاحى جاد (٢٠٠٥م)، الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في مصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين "دراسة استشرافية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بأسوان، جامعةجنوبالوادي.
- حسن المنقوري (٢٠٠٦م)، ماليزيا الاتحادية، **الدبلوماسي**، العدد ٩١.
- حسين كامل بهاء الدين (١٩٩٧م)، **التعليم والمستقبل**، دار المعارف، القاهرة.
- حسين كامل بهاء الدين (٢٠٠٠م)، **الوطنية في عالم بلا هوية: تحديات العولمة**، دار المعارف، القاهرة.
- رشدي طعيمة (٢٠٠٧م)، مؤشرات الجودة ومعوقاتها في أداء القيادات الجامعية .. رؤية شخصية، **بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس: تأهيل القيادات التربوية في مصر والعالم العربي**، المنعقد بكلية التربية، جامعة عين شمس، في الفترة من ٢٧–٢٨ يناير ٢٠٠٧م، القاهرة، دار الفكر العربي.

- رمزي زكي (١٩٩١م)، **محنة الديون وسياسات التجديد في دول العالم الثالث**، دار العالم الثالث، القاهرة.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٧م)، **تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة السابعة عشرة ١٩٩٦/١٩٩٧م**، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٢م)، **تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة الثانية والعشرون ٢٠٠١/٢٠٠٢م**، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة.
- سعاد بسيوني عبدالنبي وآخرون (١٩٩٨م)، **تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، القاهرة: قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- سعيد أحمد سليمان (٢٠١٢م)، رؤية جامعة الإسكندرية حول إمكانية الإفادة من صيغة التعليم المفتوح في تحقيق مبدأ التعلم الجامعي للتميز للجميع، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم المفتوح: الواقع والمأمول**، المنعقد بجامعة بنها، في الفترة من ٢-٣ يوليو ٢٠١٢م، بنها.
- سلامة صابر العطار وسعد إبراهيم عبد الفتاح (١٩٩٢م)، "البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية"، **المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة: السياسات التعليمية في الوطن العربي**، في الفترة من ٧ – ٩ يوليو ١٩٩٢م، المجلد الأول، كلية التربية: جامعة المنصورة، يوليو.
- سمير عبدالرسول العبيدي (٢٠٠٨م)، مهاتير محمد الأنموذج والتجربة، **بحوث إقتصادية عربية**، العددان ٣٤، ٤٤.
- شبل غريب بدران وجمال الدهشان (٢٠٠٨م)، **تجديد التعليم الجامعي والعالي: صيغ وبدائل**، الجيزة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

- عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري (١٤٣٦هـ)، جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد الرابع والثلاثون، محرم ١٤٣٦هـ، ص ص ١٣-٨٥.
- عبدالحافظ الصاوي (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، قراءة في تجربة التنمية بماليزيا، **الوعي الإسلامي**، العدد ٤٥١، ربيع الأول.
- عبدالغني عبود وآخرون (١٩٩٧م)، **التربية المقارنة منهج وتطبيقه**، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبدالغني عبود وآخرون (٢٠٠٠م)، **التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبدالمنعم راضي (محرر) (١٩٩٦م)، **موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني: الاقتصاد**، القاهرة/لندن، وزارة الثقافة المصرية – الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون معWorld Bank Ink .
- عزة محمد محمد عفيفي (١٩٩٨م)، "الأهداف التربوية في الخطاب السياسي لمجلس الشعب والشورى"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
- على محمد عبدالوهاب وآخرون (١٩٩٩م)، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- على محمد فهيم عشيبة (٢٠٠٩م)، تطوير البحث العلمي والدراسات العليا وأثاره على التنمية الشاملة، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية**، المنعقد بجامعة المنوفية، في الفترة من ٢٥-٢٦ فبراير، شبين الكوم.
- علي صلاح محمود وآخرون (٢٠٠٤م)، **تجارب دولية ومحلية في الدراسات المستقبلية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة هليوبوليس"، **الجريدة الرسمية**، العدد ٣٥ (مكرر)، في ٣١ أغسطس ٢٠٠٩م.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٤م)، **تجارب دولية خاصة بقضية التعليم**، القاهرة، أغسطس.
- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٥م)، **نحو صياغة رؤية مستقبلية لمصر**، كتاب فعاليات المؤتمر السنوي الأول لمركز الدراسات المستقبلية، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية.
- مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، قطاع المتابعة الخارجية (٢٠٠٥م)، **تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم العالي والجامعي**، القاهرة.
- المجلس الوطني المصري للتنافسية (يونيو ٢٠٠٩م)، **تقرير القدرة التنافسية المصرية السادس : ما بعد الأزمة المالية؛ التنافسية والتنمية المستدامة**، القاهرة.
- محمد السيد سعيد وآخرون (١٩٩٩م)، **نهضة مصر والنظام الدولي: المواجهة أمام المناورة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- محمد سمير حسانين (١٩٩٢م)، **تمهيد في التربية المقارنة**، دار الكتب، القاهرة.
- محمد صالح الحناوي وأحمد ماهر (١٩٩٥م)، **الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- محمد محمد علي خضراوي (١٩٩٩م)، الصيغة المعرفية لنظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وبعض الدول الأخرى: دلاسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط.

- محمود محمد المهدي سالم رضوان (٢٠١٣أ)، جامعات الشراكة الربحية: دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- محمود محمد المهدي سالم رضوان (٢٠١٣ب)، جامعات الشركات وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة بين جامعتي كيترنج وبتروبراس وإمكانية الإفادة منها في مصر، **التربية (تصدر عن الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية)**، العدد ٣٩، فبراير ٢٠١٣م، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ٢٧٥–٣٣٥.
- مصطفى محمود عبدالسلام (٢٠٠٤م)، محاولات في التنمية طبقاً للإطار الإسلامي: تجارب ماليزيا، إندونيسيا، باكستان، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، العدد ٤٣.
- المعهد المصرفي المصري (٢٠١٢م)، **نشرة المعهد المصرفي المصري**، العدد (٢١)، أبريل، إدارة البحوث والتوعية، القاهرة.
- المعهد المصرفي المصري (٢٠١٥م)، **المعهد المصرفي المصري: الملف الشخصي**، إدارة تطوير الأعمال، القاهرة.
- منى شقير (١٩٩٩م)، **الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.
- نادية الفرجاني (٢٠٠٧م)، التعليم العالي في الدول العربية، تنمية الموارد البشرية واحتياجـــات سوق العمل، **المؤتمر الدولي حول جامعة القرن الحادي والعشرين**، مسقط، سلطنة عُمان.
- نادية محمد عبدالمنعم حنفي (١٩٩١م)، الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقته باستقلالها الإداري والمالي: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

- ناصر يوسف (٢٠٠٨م)، ملامح التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية، **أوراق بحثية**، العدد الخامس، أبريل.
- نبيل سعد خليل (١٩٩٧م)، دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، العدد الثاني، المجلد الثالث، كلية التربية، جامعة حلوان، يونيه.
- نبيل سعد خليل (٢٠٠٩م)، **أنماط الإدارة التربوية: أصولها وتطبيقاتها**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- نيفين محمد شحاته غالب (٢٠٠٠م)، اتخاذ القرار التربوي في الإدارة التعليمية بمصر في الثمانينيات، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠١٦م)، السكان، متاح على: **http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=19#.VqpcUMmZkbg**، بتاريخ: ٢٣-٢-٢٠١٦م.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٤م)، **استراتيجية المسئولية المجتمعية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية**، القاهرة، أبريل.
- وزارة التعليم العالي، وحدة التخطيط الاستراتيجي (٢٠١٠م)، **التعليم العالي في مصر: التقرير الوطني – ملخص**، القاهرة.
- وزارة الثقافة (٢٠١١م)، **وثائق الدولة المدنية بعد ثورة ٢٥ يناير**، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- يوسف عبدالعزيز الحسانين (٢٠٠٩م)، مقترحات حول الملامح الأساسية لتطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تحسين جودة برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي: مواجهة التحديات وتوجه نحو المستقبل والتنمية**، المنعقد بجامعة المنوفية، في الفترة من ٢٥-٢٦ فبراير، شبين الكوم.

2- Foreign References:

- Amy Lui Abel and Jessica Li (2012), Exploring the Corporate University Phenomenon: Development and Implementation of A Comprehensive Survey, **Human Resource Development Quarterly**, Vol. 23, No. 1, Spring 2012, PP. 103-128.
- Anthony Vaz and Shaheen Mansori (2013), Malaysian Private Education Quality: Application of SERVQUAL Model, **International Education Studies**, Vol. 6, No. 4.
- Betty Greathouse (1991), "Academic Freedom: A Matter of Interpretation", **Education**, Fall 91, Vol.112, Issue 1, PP.10-13.
- Carlos Alberto Torres (1996), **Education as Contested Terrain: Nicaragua, 1979-1993**, Westview Press, New York.
- Chen Kang Lee and Manjit Singh Sidhu, (2015), Engineering Students Learning Preferences in UNITEN: Comparative Study and Patterns of Learning Styles, **Educational Technology & Society**, Vol. 18, Issue 3.
- Clare Sham (2007), An Exploratory Study of Corporate Universities in China, **Journal of Workplace Learning**, Vol. 19 No. 4, PP. 257-264.
- Eric Cheyfitz (2009), The Corporate University, Academic Freedom, and American Exceptionalism, **South Atlantic Quarterly**, Vol. 108, No. 4, Fall 2009.

- European Forum for Management Development-EFMD (2002), **the Corporate University Challenge: Corporate Competitiveness, Learning and Knowledge: Report of the EFMD Corporate University Learning Group (1999-2001)**, Brussels.
- Femke Jansink (2005), the Knowledge-Productive Corporate University, **Journal of European Industrial Training**, Vol. 29, No. 1, 2005, PP. 40-57.
- Hanif Kara (2007), **Petronas University of Technology: 2007 On Site Review Report**, Aga Khan Award for Architecture, Tronoh.
- Heliopolis University (2015a), **Internal Bylaw and Curricula Faculty of Business and Economics**, Cairo.
- Heliopolis University (2015b), **Internal Bylaw and Curricula Faculty of Engineering**, Cairo.
- Heliopolis University (2015c), **Internal Bylaw and Curricula Faculty of Pharmacy Drug Technology**, Cairo.
- Heliopolis University (2016a), **the University Profile**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016b), **Core Program**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016c), **Heliopolis University Research & Innovation**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016d), **Faculty of Pharmacy and Drug Technology**, Heliopolis University Press, Cairo.

- Heliopolis University (2016e), **Faculty of Engineering**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016f), **Faculty of Business and Economics**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016g), **Facilities of the University**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016h), **the Student Handbook**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Heliopolis University (2016i), **Parents Guide**, Heliopolis University Press, Cairo.
- Henry Steck (2003), Corporatization of the University: Seeking Conceptual Clarity, **the Annals of the American Academy of Political and Social Science**, New York, American Academy of Political and Social Science, January.
- Husaina Banu Kenayathulla (2013), Higher Levels of Education for Higher Private Returns: New Evidence from Malaysia, **International Journal of Educational Development**, Vol. 33, No. 4, July.
- International Medical University Malaysia (2016), **Private Universities in Malaysia**, Kuala Lumpur.
- James E. Côté & Anton L. Allahar (2011), **Lowering Higher Education: The Rise of Corporate Universities and the Fall of Liberal Education**, University of Toronto Press, Toronto.

- Jeanne C. Meister (1998), **Corporate Universities: Lessons in Building A World-class Work Force**, McGraw-Hill Professional, New York.
- Jennifer Washburn (2011), Academic Freedom and the Corporate University, **Academe**, Vol. 97, No. 1, Jan-Feb 2011, PP. 8-13.
- Jim Moore (1997), the Corporate University: Transforming Management Education, **Accounting Horizons**, Vol. 11, No. 1.
- John Walton (2005), Would the Real Corporate University Please Stand Up?, **Journal of European Industrial Training**, Vol. 29, No. 1, 2005, PP. 7-20.
- June Xuejun Qiao (2009), Corporate Universities in China: Processes, Issues and Challenges, **Journal of Workplace Learning**, Vol. 21, No. 2, 2009, PP. 166-174.
- Karen E. Gould (2005), the Corporate University: A Model for Sustaining an Expert Workforce in the Human Services, **Behavior Modification**, Vol. 29, No. 3, May.
- Kettering University (2016), **Undergraduate Catalog 2015-2016**, Flint, Michigan.
- M Noor Rosli Baharom, Rohani Salleh, Subarna Sivapalan, Razol Mahari Mohd Ali and Azrai Abdullah (2014), Gauging Business Acumen Level of Technical Students from Universiti Teknologi PETRONAS: Views from the Malaysian Industry, **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. 116.

- Malaysian Universities Guide (2016), Private Universities, Available Online at: **http://www.universitymalaysia.net/private-universities**, Retrieved on: 13-2-2016.
- Malaysian-German Chamber of Commerce & Industry (2011), **Market Watch 2011 – The Healthcare Sectorin Malaysia**, Kuala Lumpur
- Mamun Bin Ibne Reaz, Sazzad Hussain & Shajib Khadem (2007), Multimedia university: A Paperless Environment to take the Challenges for the 21st Century, **AACE Journal**, Vol. 15, No. 3, 289-314.
- Marco Guerci, Emilio Bartezzaghi and Luca Solari (2010), Training evaluation in Italian corporate universities: a stakeholder-based analysis, **International Journal of Training and Development**, Vol. 14, No. 4, PP.291-308.
- Mark Allen (2002), **The Corporate University Handbook**, Amacom Books, New York.
- Mark Allen (2010), Corporate Universities 2010: Globalization and Greater Sophistication, **The Journal of International Management Studies**, Vol. 5, No. 1, April 2010, PP.48-53.
- Ministry of Higher Education (2010), **Higher Education in Egypt: Country Review Report**, Cairo.

- Mohd Ismail Abd Aziz and Doria Abdullah (2014), Finding the Next "Wave" in Internationalization of Higher Education: Focus on Malaysia, **Asia Pacific Education Review**, Vol. 15, No. 3, September.
- Molly N. Lee (2004), Global Trends, National Policies and Institutional Responses: Restructuring Higher Education in Malaysia, **Educational Research for Policy and Practice**, Vol. 3, No. 1, January.
- Multimedia University (2011a), **R & D Annual Report 2011**, Research Management Centre, Cyberjaya, Selangor.
- Multimedia University (2011b), MMU Strategic Plan (2011 – 2016): Turning MMU into A World-class Centre of Excellence in Communication Technologies, Cyberjaya, Selangor, July 2011.
- Multimedia University (2014), **i-Cubed: Inquire, Inspire and Innovate**, Research Management Centre, Cyberjaya, Selangor.
- Multimedia University (2016), Vision & Mission, Available Online at: **https://www.mmu.edu.my/index.php?req=23**, Retrieved on: 17/01/2016.
- Muslehuddin Ahmed (2004), **the Tale of the First Private University of Bangladesh: North South University Genesis**, Academic Press and Publishers Limited, Dhaka.
- Peter Jarvis (2001), **Universities and Corporate Universities: The Higher Learning Industry in Global Society**, London: Kogan Page.

- Rob Paton and Others (2005), **Handbook of Corporate University Development: Managing Strategic Learning Initiatives in Public and Private Domains**, Gower Publishing Company, Burlington.
- Roy Wilkinson and Ishak Yussof (2005), Public and Private Provision of Higher Education in Malaysia: A Comparative Analysis, **Higher Education: The International Journal of Higher Education and Educational Planning**, Vol. 50, N0. 3, October,
- Scott Taylor and Rob Paton (2002), **Corporate Universities: Historical Development, Conceptual Analysis & Relations with Public-sector Higher Education**, The Observatory on borderless higher education, London.
- Sekem & Heliopolis University (2014), **Integral University Pioneer: Sekem and Heliopolis University for Sustainable Development**, Cairo.
- SEKEM Group, Sustainable Development Center, (2013), **Report on Sustainable Development 2012**, Cairo.
- Siew Yean Tham (2013), Internationalizing Higher Education in Malaysia: Government Policies and University's Response, **Journal of Studies in International Education**, Vol. 17, No. 5, November.
- Siew Yean Tham and Andrew Jia Yi Kam (2008), Internationalising Higher Education: Comparing the Challenges of Different Higher Education Institutions in Malaysia, **Asia Pacific Journal of Education**, Vol. 28, No. 4, December.

- Stanley Aronowitz (1998), the New Corporate University: Higher Education becomes Higher Training, **Dollars & Sense**, Mar/Apr, Issue 216.
- Sue Shaw (2005), the Corporate University: Global or Local Phenomenon?, **Journal of European Industrial Training**, Vol. 29, No. 1, 2005, PP. 21-39.
- United Nations (2010), A New Era of Sustainability, UN Global Compact-Accenture CEO Study 2010, **UN Global Compact Leaders' Summit 2010**, NY.
- United Nations, UN Global Compact (2010), **SEKEM Corporate Social Responsibility**, NY.
- United Nations, United Nations Development Programme (2015), **Assessment of Development Results: Malaysia**, New York, January
- Universiti Teknologi PETRONAS (2010a), **Annual Report 2010 (1 April 2009 - 31 MArch 2010),** Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2010b), **The University Plarform January-June 2010**, Vol. 8, No. 1, Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2011), **Annual Report 2011 (1 April 2010 – 31 December 2011)**, Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2012a), **Annual Report 2012 (1 January 2012 - 31 December 2012),** Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.

- Universiti Teknologi PETRONAS (2013a), **UTP Quarterly Report Q1 (January – March 2013),** Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2013b), **UTP Quarterly Report Q2 (April – June 2013)**, Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2013c), **Annual Report 2013 (1 January 2013 – 31 December 2013),** Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2016a), About The University, Available Online at: **http://www.utp.edu.my/index.php?option=com_content&view=article&id=49&Itemid=3194**, Retrieved on: 12/01/2016.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2016b), UTP: Postgraduate Programmes, Available Online at: **http://www.utp.edu.my/index.php?option=com_content&view=article&id=1428&Itemid=3324**, Retrieved on: 12/01/2016.
- Universiti Tenaga Nasional (2016a), Vision and Mission, Available Online at: **http://www.uniten.edu.my/theuniversity/Pages/Vision-mission.aspx**, Retrieved on: 25/01/2016.
- Universiti Tenaga Nasional (2016b), **University Management**, Marketing and Corporate Communications Department, Putrajaya.

- Universiti Tenaga Nasional (2016c), **Entry Requirements**, Marketing and Corporate Communications Department, Putrajaya.
- Universiti Tenaga Nasional (2016d), **Programmes Offered**, Marketing and Corporate Communications Department, Putrajaya.
- Universiti Teknologi PETRONAS (2014a), **Foundation Programme: A Guide to University Academic Policies & Procedures**, Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Universiti Teknologi PETRONAS(2014b),**Undergraduate Programme : A Guide to University Academic Policies & Procedures**, Bandar Seri Iskandar, Tronoh, Perak, Malaysia.
- Vision 2030, Egypt Vision Administration (2016), Building our New Egypt, Available Online at: **http://www.egyptvision2030.com/wordpress/?p=1**, Retrieved on: 15 March 2016.
- Wai-Ching Poon, Kevin Lock-Teng Low, David Gun-Fie Yong (2004), A Study of Web-based Learning (WBL) Environment in Malaysia, **The International Journal of Educational Management**, Vol. 18, Issue 6/7, 374-385.
- Wikipedia (2016), Malaysia, Available Online at: **https://en.wikipedia.org/wiki/Malaysia**, Retrieved on: 15-02-2016.
- Yesim Yilmaz (2010), **Higher Education Institutions in Thailand and Malaysia – can they deliver?,** World Bank, Washington, DC.